آليات تسهيل التجارة الدولية

"منظور جمركي"

إعداد

محمود محمد أبو العلا

رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات

مصلحة الجمارك المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل ربِ زدني علما "

صدق الله العظيم

تقديم من الأستاذ الدكتور / محمد علي إبراهيم

عميد معهد النقل الدولي واللوجستيات - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

قضيت من عمري سنوات طويلة في العمل في مجال الاقتصاد الدولي والنقل الدولي،وتشرفت بالمشاركة في العديد من الندوات واللقاءات التي تتعامل مع أي من الموضوعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الموضوعات،ولكن ربما تكون هذه هي المرة الأولي التي أجد فيها موضوعاً من موضوعات النقل الدولي والتجارة الدولية قد تم دراسته من منظور جمركي خالص،وهذا ما أثري الموضوع بشكل خاص وأعطي للكتاب الذي بين أيدينا رونقاً يختلف عن كل ما شابهه من كتابات تناولت موضوعات النقل الدولي والتجارة الدولية، لقد سبق هذا الكتاب الكثير والكثير من الكتابات في مصر والعالم العربي وكافة دول العالم أيضاً محاولات جيدة تناولت أنشطة منظمة التجارة العالمية وشرحت بالتفصيل مفاوضات تسهيل التجارة الدولية التي تتبناها المنظمة العالمية،ولكني أجد بين يدي المحاولة الأولي لتناول هذا الموضوع من منظور العمل الجمركي، ذلك العمل الذي له فنياته وآلياته المتخصصة التي ينتظر إلي الأمور نظرة تختلف عن الشركاء الآخرين في عملية التجارة الدولية، فالتجارة الدولية لم تكن تعني للإدارات الجمركية من قبل

اللهم إلا الحصيلة والرسوم والإيراد وتغذية خزينة الدولة بتلك المليارات التي تحتاج إليها بغض النظر عن وسائل جبايتها،ولكن الألفية الثالثة دخلت علي العالم بمفاهيم جديدة شملت الكثير من مجالات الحياة التي نعيشها،ولحسن الحظ شملت هذه المفاهيم الحديثة العمل الجمركي الذي أمكن للكثير من الحكومات من خلال تطويره وتحديثه وإدخال آليات متطورة غير تقليدية التحول إلي مفهوم خدمة العملاء أولاً وبالتالي تسهيل التجارة الدولية علي كافة محاوره.

والحقيقة أنني أشعر بالفخر الكبير أن يخرج هذا العمل،وأن يتم إعداد هذا الكتاب بواسطة أبناء الجمارك المصرية،الأستاذ / جلال إبراهيم أبو الفتوح،والأستاذ / محمود محمد أبو العلا وكان الأول قائد عملية التطوير والثاني نائبه،فالأستاذ جلال قائد الجمارك في مرحلة التطوير والتحديث الذي شهد له الكثير من المتابعين والمراقبين بالإخلاص الكبير في العمل والتفاني في بذل الجهد لإحداث التطوير والإصلاح الجمركي وفقاً لمستويات عالمية،وكان نتيجة جهد هذا الرجل صحوة حقيقية في العمل الجمركي في مصر أرتفع بمصلحة الجمارك المصرية من بئر البيروقراطية إلي المستويات الدولية التي تأملها العديد من الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة.

والأستاذ محمود أبو العلا هو منفذ آليات التطوير الجمركي والذي كان الشريك الأساسي في كل ما تم من تطوير للجمارك المصرية خلال الفترة التي تولي فيها الأستاذ / جلال أبو الفتوح رئاسة جمارك مصر والتي امتدت خلالها يد التطوير لتشمل كل شيء،حتى أن نتائج التطوير التي تمت في الجمارك المصرية جعلت البنك الدولي يتناولها علي موقعه علي الإنترنت ويعتبر تجربة تطوير الجمارك المصرية كأفضل التجارب علي مستوي دول العالم نظراً لما انطوت عليه وتضمنته من آليات تغيير حقيقية وجوهرية في العمل الجمركي.

لقد وجدتني أعتبر هذا الكتاب بمثابة دليل عمل شامل يقدم منهجية علمية للتطوير ليس فقط الجمركي،ولكن يمكن أيضاً أن يتم الاستفادة منه في أي منظمة أخري،حيث تناول المؤلفان الموضوع في إطار منهجي يمكن نسخه والاستفادة منه في كافة المنظمات سواء التي تتعامل مع النقل الدولي أو التجارة الدولية أو غيرها.

وحقيقة الأمر،هذا الكتاب دليل واضح علي أن الجمارك المصرية لا تعاني نقصاً في الإمكانيات ولا ضعفاً في القدرات،بل علي العكس فهي تذخر بالكفاءات والقيادات التي تستطيع توفير المناخ الصحيح والبيئة المعرفية والعملية للعمل،وأعتقد أن هذا الكتاب سوف يسهم بقدر كبير في خلق ثقافة التحديث والتطوير للعاملين والمتعاملين مع الجمارك المصرية وهو ما سوف ينعكس بالإيجاب

علي الأداء الجمركي ويزيد من دفعات النجاح والتقدم التي تحققها هذه الإدارة المتميزة من إدارات الجهاز الإداري للحكومة المصرية.

إن الجمـــارك حتمـــاً تلعـــب دوراً كـــبيراً في التجـــارة الدولية،وتستطيع أن تعوق هذه التجارة أو تيسرها،وبالتالي فهي اللاعب الأساسي في التنمية الاقتصادية والمحرك الدافع للارتقاء بمستويات المعيشة،وهذا الكتاب يحتوي علي كافة الآليات الحديثة التي خرجت من عباءة تطوير الجمارك المصرية أو تلك التي تنادي بها منظمة الجمارك العالمية،وكلها آليات تؤدي إلي خفض زمن الإفراج،وتقليل زمن بقاء السفن في الموانئ لعمليات الشحن والتفريغ،وبالتالي جذب التجارة الدولية إلي الموانئ المصرية وتحقيق استفادة حقيقية من موقع مصر الجغرافي المنفرد بين دول العالم.

لعل أفضل ما يمكنني عمله في هذا المقام هو تقديم الشكر والتقدير والتحية إلي الأستاذ / جلال أبو الفتوح والأستاذ / محمود أبو العلا علي هذا العمل الرائع الذي سوف يكون له تأثير ومردود إيجابي علي عملية تسهيل التجارة الدولية ليس لمصر فقط ولكن لدول المنطقة العربية كلها.

وأسأل الله سبحانه وتعالي لهما التوفيق والسداد والنجاح.

د. محمد علي إبراهيم

مقدمة كتبها : محمود أبو العلا

تسعي جميع الإدارات الجمركية في دول العالم إلي تطوير آليات العمل بها من أجل الدخول في الألفية الثالثة بآليات حديثة تستطيع من خلالها القيام بكل أعباء العمل الجمركي الذي أختلف في مجمله وتفصيله عن تلك الأدوار التقليدية التي كانت الإدارات الجمركية تقوم بها في السابق،تلك الأدوار التي اقتصرت علي تحقيق المستهدف من الحصيلة الجمركية دون النظر إلي أثر القيام بذلك علي المجتمع التجاري والاقتصاد القومي.

إن سعي الإدارات الجمركية إلي الحصيلة فرض عليها غض النظر عن الزمن الذي تستغرقه في الإفراج عن البضائع،وفرض عليها ضرورة التعامل مع البضائع وإجراء تفتيش مادي تراوحت نسبته من ١٠ ٪ إلي ١٠٠ ٪ من الطرود والحاويات التي تتكون منها الشحنة المستوردة،في الوقت الذي كانت نسبة ما يتم فحصه من الشحنات الواردة ١٠٠٪ وهو ما يعني عدم تطبيق نظم الانتقاء أو إدارة المخاطر والإصرار علي التعامل مع كافة الواردات بالتفتيش والفحص والمعاينة بما في ذلك من إهدار للمال والجهد وعدم تحقيق أي استخدام مثالي للموارد البشرية المتاحة للجمارك.

وقد أدي هذا إلي تحويل الموانئ إلي أماكن تخزين للبضائع حيث تبقي البضائع المستوردة لعدة أيام قد تصل في بعض الأحيان إلي شهور متعددة حتى تنتهي الإجراءات الجمركية ويتم التصريح بالإفراج عن البضائع،وترتب علي ذلك قيام المستورد بتحميل كل النفقات الإضافية من جراء هذا التأخير علي ثمن البضائع مما أضر كثيراً بقدرته علي المنافسة في السوق من ناحية،ومن ناحية أخري أضر كثيراً بالمستهلك النهائي.

وكانت مبادرة بدء مفاوضات تسهيل التجارة الدولية التي تبنتها ونادت بها منظمة التجارة العالمية والتي دخلت في دور تفعيل حقيقي اعتباراً من عام ٢٠٠٣ بمثابة دعوة جادة لكل الإدارات الجمركية لتطوير آليات العمل بها والسعي المستمر إلي تخفيض تكلفة الصفقات وتخفيض زمن الإفراج الجمركي وإزالة كل المعوقات التي تعترض التجارة الدولية من أجل تجنب التكاليف التي لا حاجة لنا بها وخفض ثمن البضائع.

وقد كانت الجمارك المصرية في طليعة الإدارات الجمركية التي شاركت في مفاوضات تسهيل التجارة الدولية وساهمت في صياغة العديد من التوصيات التي خرجت عن هذه المفاوضات،ولم يقتصر الدور الذي لعبته الجمارك المصرية فقط علي المشاركة في

المفاوضات،بل بدأت في استجابة سريعة وفورية في تنفيذ توصيات منظمة التجارة الدولية التي دعت إلي بدء عملية تطوير حقيقية في العمل الجمركي علي كافة المستويات،ولم يكد عام ٢٠٠٣ ينتهي إلا وقد انتهت الجمارك المصرية من عمل ورقة شاملة تتضمن خطة طموحة لتطوير العمل الجمركي بكل تفاصيله بدأ تنفيذها بعد اعتماد الميزانيات اللازمة وتوفير الخبرات منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى أوائل عام ٢٠٠٩ في صحوة تطوير حقيقية وضعت الجمارك المصرية علي قائمة أفضل تجارب التطوير في العالم وبشهادة البنك الدولي والكثير من المنظمات الدولية التي تتابع عمليات التطوير الجمركي.

لنا جميعاً في الجمارك المصرية أن نفخر بهذا الإنجاز الأكثر من رائع الذي تمت به تجربة تطوير العمل الجمركي في مصر،تلك التجربة التي كانت نتائجها مثار اهتمام كافة المنظمات الدولية والجهات الاقتصادية والتي أجمعت علي أنها واحدة من أفضل تجارب التطوير الجمركي علي مستوي العالم،فهذه التجربة لم تستند في فعالياتها علي الأخذ بالتكنولوجيا والدفع بركب التطوير من خلال تحديث الأجهزة واستخدام الأحدث في عالم التكنولوجيا، بل كان سر تفوقها وعمقها أنها أخذت وبادرت بتطوير العاملين بالجمارك وتغيير أفكارهم وهو التحدي الأكبر في أي عملية تغيير في أي بلد من بلدان العالم المتقدم أو غير المتقدم.

كان تغيير منهجية وثقافة العنصر البشري بمثابة المحرك الذي قاد عملية التطوير إلي أقصي آفاق النجاح،بل وضمن لها الاستمرار،فكم من تجارب انطوت واندثرت لتركيزها علي الآلة وإهمالها لمشغل الآلة،وكم من دول أنفقت الكثير والكثير من الجهد والمال علي تطوير أجهزتها،ولم تستمر نجاحاتها إلا لفترة قصيرة انتهت بتقادم الأجهزة التي أعتمد عليها منهج التحديث الظاهري.

كان التحديث في الجمارك المصرية تحديثاً عميقاً وحقيقياً،وضع أمام عينيه وفي دائرة اهتمامه محاور تطوير العمل كلها، وبدأ بالبشر.

إن هذا الكتاب يتناول بكل فخر قصة تطوير الجمارك المصرية كأحد قصص الكفاح الجميلة التي سعت إلي إصلاح قطاع كبير في الجهاز الإداري للدولة كان يضرب به المثل في سابق العهد في التخلف والبيروقراطية والتعقيد،وأصبح الآن يرتفع إلي مصاف العمل الخاص الذي يقوم علي خدمة العملاء ويعتبر المستوردين بكافة تصنيفاتهم عوامل داعمة للاقتصاد الوطني يجب دعمها وحمايتها وتوفير كافة سبل الراحة والدعم لها لكي تقوم بعملها علي أكمل وجه مما يسهم بطريق مباشر في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ورفع مستوي الرفاهية للمواطنين.

إن هذا الكتاب يعتبر في حد ذاته أحد أنشطة التطوير ذاتها،حيث أنه يضع منهجية التطوير علي طبق من ذهب،وبكل تفاصيلها،وفي صياغة أكاديمية لتكون المنهج الواضح العملي لكل من يريد أن يقوم بعملية تطوير ناجحة للمنظمة التي ينتمي إليها سواء كانت جمركية أو غير جمركية.

والكتاب يضع هذا النموذج التطويري الواقعي الناجح أمام كل من يعمل في الجمارك لكي يفخر بأنه ينتمي إلي هذه المنظمة التي كانت مضرب المثل في البيروقراطية والروتين،وحققت أعلي الأرقام في سوء الأداء الجمركي قبل سنوات معدودة،ثم أصبحت بعد هذه التجربة الناجحة للتطوير في مصاف الإدارات الجمركية المتقدمة التي تحقق معدلات أداء تقترب من الدول المتطورة جداً في العمل الجمركي.

وعلي المستوي الشخصي،فكم من الفخر نشعر به كمصريين وكرجال جمارك أن كافة الأنشطة التي تمت في مجالات التطوير علي مختلف أنواعها وأنشطتها تمت بأيدي مصرية وبفكر مصري ومن خلال أبناء الجمارك الذي حملوا علي عاتقهم المسئولية وقبلوا التحدي بل وقادوا هؤلاء الخبراء الأجانب الذين ابتعثتهم الجهات المانحة ليكونوا قادة التطوير فأصبحوا أحد معاول التطوير وتركوا

القيادة لأبناء الجمارك المصريين،هذا الجيل من الرجال الذين تشابهوا مع اختلاف الزمن مع جيل التحدي العظيم، جيل أكتوبر.

وغاية ما نأمل من وراء هذا الكتاب أن يساعد شخص ما علي أن يقوم بتطوير عمله أو إدارته أو منظمته مستفيداً من هذه التجربة ومعتبراً هذا الكتاب دليلاً له في عملية تطوير ذاته وأدائه.

والله سبحانه وتعالي نسأل التوفيق والسداد

محمود محمد أبو العلا

رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات

مصلحة الجمارك المصرية

الباب الأول

خلفية تاريخية

لعملية تسهيل التجارة الدولية

الفصل الأول

الخلفية التاريخية للتطورات التجارية والاقتصادية في العالم منذ بداية القرن العشرين

١٩٠٠ – ٢٠١٠

مقدمة تاريخية

الانهيار الأول: الكساد العظيم

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي بسنوات قليلة،عاني العالم من التناحر الاقتصادي بين الدول المنتصرة في الحرب،ففي الولايات المتحدة الأمريكية،علي سبيل المثال،حدثت بعض الممارسات الخاطئة في البورصة أدت إلي أن بلغت أسعار الأسهم قيم خيالية لم يسبق لها مثيل،ولا تعبر عن المركز المالي للشركات التي تتداول أسهمها في البورصة، ونتيجة لذلك قامت العديد من الشركات وأصحاب الأسهم بعرض الأسهم للبيع مما أدي إلي زيادة المعروض عن الطلب الحقيقي علي الأسهم، وفي الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٩ انهارت بورصة المال والأعمال في نيويورك في يوم "الخميس الأسود" معلناً عن أسوأ أزمة اقتصادية تواجه العالم علي الإطلاق حيث انهارت وول ستريت في نيويورك فسارعت

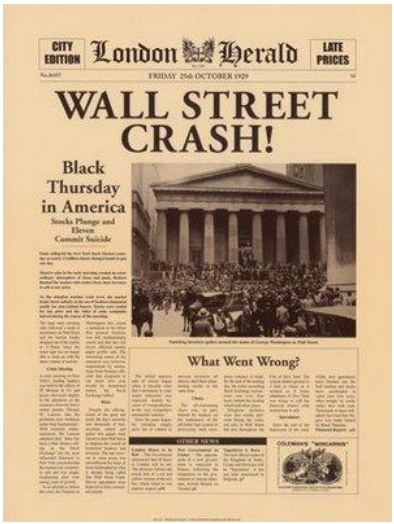
CITY EDITION London Herald LATE PRICES

FRIDAY 25th OCTOBER 1929

WALL STREET CRASH!

Black Thursday in America

Stocks Plunge and Eleven Commit Suicide

What Went Wrong?

جموع المتعاملين إلي بيع الأسهم حتى بلغ عدد الأسهم المعروضة للبيع أكثر من ١٣ مليون سهم لا تجد من يشتريها أي أصبحت لا قيمة لها،وكان نتيجة ذلك الانهيار أن أفلست العديد من الشركات الكبرى وانتشرت البطالة حتى بلغت نسبة العاطلين الذين بلا عمل ولا مأوي معدلاً لم يحدث علي مر التاريخ من قبل،وانتشرت الأكواخ الكرتونية التي تأوي عائلات بأكملها تقتات وتحصل علي طعامها من مخازن القمامة والأوساخ وبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في نيويورك وحدها أكثر من ٢٠٪ من إجمالي عدد الأطفال.

لقد سقطت البورصة بسبب تفوق العرض علي الطلب مما جعل قيم الأسهم تهبط نحو القاع،فأسرع أغلب المستثمرون إلي البيع بخسارة وتكبدوا خسائر فادحة دفعتهم إلي الاستدانة حتى بلغت الديون مبالغ طائلة في أيام قليلة، وعجز هؤلاء المستثمرون عن سداد ديونهم فانهارت البنوك التي أقرضت وتمايل النظام الاقتصادي كله وترنح بشدة وهو يسقط من عليائه.

لقد أعلنت عشرات البنوك إفلاسها،وسقطت ورائها شركات ومصانع عديدة أغلقت أبوابها،ووجد

أكثر من ٣٠ مليون أمريكي أنفسهم بلا عمل،ولم تقتصر الأزمة علي أمريكا وحدها،بل تسربت منها إلي دول العالم كله حيث تأثر الكيان الاقتصادي العالمي كله،وقد يتبادر إلي الذهن لدي البعض تساؤل عن مدي ارتباط انهيار البورصة بالكساد العظيم،والسبب واضح والربط بينهما منطقي،حيث أدي استثمار مبالغ ضخمة في البورصة إلي رفع أسعار الأسهم إلي قيم خيالية غير واقعية ساعدت علي جذب المستثمرين من كل الطبقات إلي البورصة وأدي تسابق الجميع إلي الشراء لتحقيق أرباح طائلة من الأسعار التي ترتفع بين حين وآخر إلي مزيد من الارتفاع في الأسعار دون أن يصاحب هذا نمو حقيقي في القدرة الاقتصادية للشركات الصناعية والإنتاجية التي تباع أسهمها في البورصة،وساعد علي ذلك الانتفاخ المالي المزيف للاقتصاد مسارعة البنوك إلي تمويل قروض بشروط ميسرة للمستثمرين مما ضاعف الأموال المتاحة للاستثمار والتي تم توجيهها إلي البورصة لتبلغ الأسعار هذا الارتفاع الجنوني،ثم تنهار تماما وتنفجر هذه البالونة في وجه الجميع عند سقوط أول شركة من الشركات بسبب عدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها المالية لدي المستثمرين ويتوالي السقوط من الشركات ويزداد المعروض من الأسهم، فترتفع أعداد الشركات الخاسرة سواء الإنتاجية أو التي تمارس الاستثمار في البورصة،وتجر خلفها البنوك التي شاركت في هذه الكارثة بعرض

أموالها للإقراض الميسر وتسقط البورصة عن بكرة أبيها في موقعة الكساد العظيم، لقد خسر البسطاء ودائعهم في البنوك التي أودعوا أموالهم بها،وخسروا أملاكهم التي مولوها بقروض عجزوا عن سداد أقساطها بعد أن خسروا أموالهم.

وأنتشر الوباء علي مستوي العالم،حين سارعت البنوك الأمريكية إلي سحب ودائعها من المصارف الألمانية والفرنسية والإنجليزية حيث كان الدولار له الكلمة العليا في الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الأولي، وسرعان ما سقطت تلك المصارف الأوروبية التي أعادت لأمريكا كميات كبيرة من الأموال،وتفشي التضخم الوبائي في أوروبا حتى أن السوق الألماني عاد إلي التعامل بنظام المقايضة بعد أن فقد المارك قيمته وأصبحت الأسعار تتضاعف بين ساعة وأخري في نفس اليوم.وأصبح من المعتاد أن تجد الملايين من العمال بلا عمل في كل الدول سواء الأوروبية أو الأسيوية أو أمريكا،وبات العالم مطالباً بأن يعيد النظر تماماً في النظام الرأسمالي الحر والذي أرساه آدم سميث علي مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبدأت نظريات جديدة في الظهور عُرفت في ذلك الوقت بنظرية كينز.

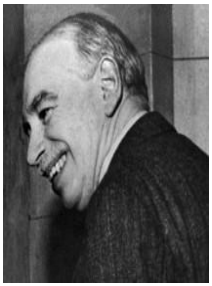

(جون مينارد كينز)

الانهيار الثاني:الحرب العاطية الثانية

تعتبر الحرب العالميّة الثانية من أشرس المعارك التي دخلها بنو الإنسان علي مر العصور والتاريخ،فقد بدأت الحرب بسبب النزاعات والخصومات الدولية المدمّرة التي أودت بحياة الآلاف من الأبرياء إعتباراً من السابع من يوليو عام ١٩٣٧ حيث بدأت المعارك علي الأراضي الأسيوية ثم في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ عندما أجتاحت الحرب أوروبا كلها،إلي أن وضعت أوزارها في عام ١٩٤٥،وربما لا يعرف البعض أن هناك أكثر من سبعين دولة شاركت في هذه الحرب التي شملت جميع أنواع المعارك البرية والبحرية والجوية وبلغ عدد القوات التي شاركت في هذه الحرب ما يزيد عن مائة مليون جندي ساهموا في مقتل ما يزيد عن سبعون مليون من البشر ما بين عسكريين ومدنيين من كافة الأجناس والأنحاء،ويرجع السبب الرئيسي لهذه الشراسة في القتال والقتل إلي النازي هتلر بسبب لجوئه إلي القصف الجوي للمدن والقري،وبالتالي رد عليه الحلفاء بقصف المدن والقري الألمانية جواً فسقط الآلاف بل الملايين من القتلي والجرحي من العسكريين المشاركين في المعارك والمدنيين الذين لا ناقة لهم ولا جمل في تلك الحرب.وفي الجنوب الآسيوي كان الجيش الياباني يرتكب المذابح الجماعية في حق أبناء

الشعبين الصيني والكوري فسقط بين قتيل وجريح ما يقرب من ٥١ مليون إنسان.

ثم جاء الإستسلام الياباني ليكون بمثابة الإعلان عن نهاية الحرب التي شهدت لأول مرة في تاريخ البشر مسارح للمعارك الحربية في كل الأنحاء والجبهات في الهند واليابان ومصر وليبيا وإيطاليا والنمسا وألمانيا وبولندا وغيرها من الدول التي كانت مسرحاً كبيراً للعمليات الحربية التي أتت علي الأخضر واليابس ودمرت مدناً بأكملها وقري راحت عن بكرة أبيها لم يبق منها حتى الهوام والفئران،ولا يزال العالم حتى اليوم يتداوي من تلك الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ليس من الناحية الاقتصادية،بل من الناحية العسكرية أيضاً فحقول الألغام لا تزال تقتل كل يوم ضحية جديدة،ومن الناحية الإجتماعية لا يزال الملايين من البشر يعيشون تحت مستوي الفقر بسبب ويلات الحرب التي لم تترك لهم فرصة الحياة الكريمة،فضلاً عن هؤلاء البشر الذين خرجوا من الحرب بعاهات وفقدوا أعضاء من أجسادهم،وآخرون نالهم نصيباً موفوراً من الإشعاع الذري أمتد لأولادهم وأولاد أولادهم ولا يزال حتى اليوم في اليابان أنباء عن مواليد تأتي إلي الدنيا بعد إنتهاء الحرب بأكثر من ستين عاماً بتشوهات بسبب ما حدث أثناء الحرب.

إن السبب الذي تعرفه البشرية لهذه الحرب لم يخرج عن أن ما أنتهي إليه مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩كان بمثابة إهانة لألمانيا حيث مزقت معاهدة فرساي الوحدة الألمانية بالإضافة إلي عدم رضا إيطاليا عن نتائج المؤتمر لأنه تجاهل طموحاتها الإستعمارية،هذه هي الأسباب التي أدت إلي قتل وتدمير العالم لمدة ثمانية أعوام تقريباً من القتال المتواصل والقصف المستمر والذبح المنهمر علي رقاب المدنيين من كل الأجناس.

أما الأسباب التي لا يعرفها إلا العالمون ببواطن الأمور فهي تشير إلي الأزمة الاقتصادية التي هاجمت العالم في الثلاثينات من القرن العشرين كأحد أهم الأسباب التي أدت إلي إندلاع الحرب،لأن مؤتمر السلام المذكور خرج بنتائج غير عادلة وسلام منقوص فكان بمثابة هدنة مؤقتة لهذه الدول التي لم ترض عن نتائجه وظلت تتحين الفرصة المناسبة لكي تصحح من هذه الأوضاع،ولما ألقت الأزمة الاقتصادية بظلالها علي العالم في الثلاثينات،لجأت كافة الدول إلي تبني سياسة " القومية الاقتصادية " والتي تهدف إلي السيطرة المطلقة علي مناطق ذات جدوي إقتصادية هامة لصناعات وإقتصاديات هذه الدول ولجأت لكي تنجح في تحقيق هذا إلي الإستعمار العسكري والسيطرة الاقتصادية علي

تلك المستعمرات ومنع الاستيراد والرقابة علي التصدير والتحكم في أسعار النقد.

لقد كانت أزمة الكساد العظيم التي عصفت بأسواق المال والتجارة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التطبيق الخاطئ للنظرية الرأسمالية والاقتصاد الحر هي أكبر الكوارث الاقتصادية علي مر التاريخ،فالتفاوت الاقتصادي الكبير بين الأنظمة القوية في الدول الغنية فرنسا وإنجلترا وأمريكا (٨٠٪ من الرصيد العالمي للذهب + إمبراطوريات شاسعة لا تغرب عنها الشمس)وبين الأنظمة الديكتاتورية في إيطاليا وألمانيا واليابان التي أعتبرت نفسها فقيرة وطالبت من خلال القوة العسكرية إلي إعادة توزيع الثروات وتقسيم المستعمرات،كان ذلك واحداً من أهم أسباب إندلاع الحرب بين الكتلتين الديمقراطية والدكتاتورية.

بعض الأحداث التي تترجم ما سبق

- قيام اليابان بإحتلال إقليم منشوريا في الشمال الشرقي من الصين (عصبة الأمم لم تصدر أي تعليق أو رد فعل علي الإطلاق).
- فشل المؤتمر الدولي المنعقد في جنيف لنزع السلاح والحدّ من خطورة التسابق نحو التسلّح.

- **إنسحاب ألمانيا من عصبة الأمم سنة ١٩٣٣ تعبيراً عن تمسّكها بشرعية مطلبها في إعادة بناء قوتها العسكريّة وإلغاء ما تضمّنته معاهدة فرساي من بنود مجحفة في حقها.**
- **قيام إيطاليا بإحتلال إثيوبيا عام ١٩٣٥ وفشل العقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليها بعد أن أنسحبت كل من ألمانيا واليابان من عصبة الأمم وأمتنعت فرنسا عن تطبيق تلك العقوبات.**

نتائج الحرب العالمية الثانية

علي المستوي الإنساني:

- **مدن كاملة تم تدميرها ومحوها من علي الخريطة.**
- **خسائر البشر باهظة فلقد تجاوز عدد ضحايا الحرب في العالم من العسكريين والمدنيين٨٠ مليون نسمة أي أكثر من ٢٪ من أهل الأرض وقتها،وكان أكثر من نصفهم من المدنيين يضاف إلى هذا العدد عشرات الملايين من الجرحى والمشوهين وقد شهدت هذه الفترة تعديات خطيرة على حقوق الإنسان فمات الملايين من الأبرياء نتيجة للغارات الجوية وفي معسكرات الإبادة والتعذيب زيادةً على إعتقال الأطفال والنساء وأرتكبت المجازر في حق العديد من الشعوب وأستعملت ضدها الأسلحة الكيماوية والذرية وقد كان كل من الاتحاد السوفييتي وبولندا وألمانيا من أكثر البلدان الأوروبية تضرراً من ويلات تلك الحرب.**

- لقد خرج الآباء إلي الحرب تاركين خلفهم الملايين من الأسر وغابوا وأنشغلوا بالحرب،فساد نوع من الإنحلال الأخلاقي فى الحياةالعائليةترتب عليه إنخفاض في نسبة المواليد وارتفاع ملحوظ في نسبة الوفيات.

- كما برزت المشكلات الاجتماعية المترتبة على كثرة عدد المشوهين والأرامل واليتامى والمحرومين من العمل بسبب تفشي البطالة.
- تزايد عدد الإناث بالقياس إلى الذكور.
- كثرة عدد المشردين.
- نقص كبير في الأيدي العاملة التي توجهت إلي الحرب وفقدت هناك .
- تضخمت المشاكل النفسية وأحتدم التساؤل حول مبررات اللجوء إلى العنف وتقتيل الأبرياء من الناحية الأخلاقية إعتباراً لطابع الإفناء الذي رافق المواجهات العسكرية وما خلفته من مآسٍ شملت المدنيين أساساً،الأمر الذي أدى إلى إزدياد الشك والنفور من كل تقدم علمي والخوف مما يخبئه المستقبل.

علي المستوي العلمي:

- **ترتبت على الحرب العالمية الثانية اختراعات علمية وتقنية هامة غير أن توظيف تلك الاختراعات الجديدة تم بطرق متباينة منها ما هو سلبي مثل القنبلة الذرية ومنها ما هو إيجابي كتطوير وسائل النقل والمواصلات (الطائرة وجهاز الراديو والرادار) وإختراع ما يخدم الإنسان كالعقاقير الطبية واللقاحات والمضادات الحيوية ومن أهمها البنسلين.**

علي المستوي السياسي:

- **أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة الديكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا واليابان وتراجعت مكانة القارة الأوروبية فلم تعد فرنسا وبريطانيا تهيمنان على العالم بل برز قطبان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي كما تغيرت أنظمة الحكم بأوروبا الوسطى والشرقية حيث نشأت الديمقراطيات الشعبية.**
- **تطورت المستعمرات خارج أوروبا وأشتعلت ضد دولها حركات التحرير الشرعية في كافة المستعمرات تطالب بالاستقلال.**
- **إنقسم العالم إلى كتلتين متنافستين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي.**

- **حصول العديد من المستعمرات على استقلالها وظهور كتلة ثالثة في العالم سميت "الدول النامية " أو "العالم الثالث" وقد كان للدول العربية الإسلامية دور فعال ضمن هذه الكتلة.**
- **عودة جميع بلدان أوروبا إلى حدودها القديمة باستثناء بولندا التي توسعت على حساب ألمانيا وأنقسمت أوروبا إلى منطقتي نفوذ سوفييتية في الشرق وأمريكية في الغرب كما قسمت ألمانيا إلى دولتين واحدة في الشرق وعاصمتها برلين والثانية في الغرب وعاصمتها بون.**
- **تأسيس الأمم المتحدة على إثر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في يونيو ١٩٤٥ وقد حضر هذا المؤتمر نواب عن خمسين دولة محبة للسلام.**

<u>علي المستوي الاقتصادي:</u>

- **كانت نفقات الحرب باهظة جداً وهو ما أضطر العديد من الدول الأوروبية المشاركة فيها إلى الاقتراض دون وجود ضمانات للسداد وبالتالي تراكمت الديون.**

- **الخسائر المادية الكبيرة من جراء الدمار الكبير الذي أصاب المساكن والمصانع ووسائل النقل والمزارع.**
- **تدمير ٧٠ ٪ من البنية التحتية الصناعية في أوروبا وآسيا.**
- **تحول عدد من دول أوروبا من دول مصدرة إلى دول مستوردة لذلك فقدت الدول القوية مكانتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من تجاوز الصعوبات الاقتصادية لأزمة الثلاثينات وتضاعف إنتاجها الصناعي وتجمع عندها ما يعادل ٨٠٪ من الرصيد العالمي للذهب وأصبح الدولار عملة تبادل عالمية رسمية أمام أغلب العملات الأخري.**

<u>علي المستوي التجاري الدولي:</u>

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وجدت أغلب دول العالم سواء التي شاركت في الحرب أو تلك التي لم تشارك، وجدت نفسها منهكة القوى عسكرياً وإقتصادياً بل كانت بعض الدول العظمي في حالة إنهيار إقتصادي كامل وغير قادرة على الحصول على إحتياجاتها من السلع والخدمات،بل وغير قادرة على سداد قيمة مشترياتها الخارجية مما دفع بالعديد من دول العالم إلى إنتهاج سياسات تجارية وإقتصادية جديدة ترتب عليها المزيد من القيود المفروضة على التجارة العالمية وخلق سياج من القيود الجمركية وغير الجمركية على الصادرات والواردات، مثل: .

- **إستخدام أسلوب الحصص.**
- **استخدام نظام أذون الاستيراد.**
- **إستخدام أسلوب أسعار الصرف الغير متوازنة.**
- **فرض ضرائب على الصادرات لضمان عدم خروج المواد الخام والمواد الأولية والأغذية اللازمة للإحتياجات المحلية.**

وهكذا بعدت العلاقات الدولية التجارية بين الدول عن مبدأ حرية التجارة وترتب عليها وضع تجاري دولي أشبه بـ " تعسير التجارة الدولية ".

مما سبق يتضح أن دول العالم خرجت من الحرب العالمية الثانية سواء الدول المنتصرة أو تلك التي لحق بها عار الهزيمة بإقتصاديات متهالكة أنهكتها الحرب ووضعت أمامها العديد من المعوقات والعراقيل التي دفعت الكثير من الدول خاصة تلك التي كانت تسمي في ذلك الوقت بالدول الصناعية إلي إتخاذ تدابير وإجراءات وقائية لحماية إقتصادياتها والتى كان من شأنها فرض الحصار علي التجارة الدولية وإحاطتها بالقيود والأغلال التي قللت من حجم التبادل التجاري الدولي إلي أقل مستوي لها في القرن العشرين علي الإطلاق.

وبدأت دول العالم مرحلة جديدة من التعايش الاقتصادي بالبحث عن آليات ثابتة ومستقرة تتولي إدارة شئون التجارة الدولية وتنأي بالعالم عن المطبات الصعبة والهزات والأزمات التي تعصف بالدول الكبرى قبل الصغري، لذلك تم إنشاء صندوق النقد الدولي، ثم البنك الدولي تنفيذاً لاتفاقية "بريتون وودز" ثم دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلي عقد مؤتمر دولي عرف باسم " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل " في هافانا بكوبا، والذي أعلن في ختام أعماله (٣٠ أكتوبر ١٩٤٧) عن التوصل إلي:

١ – الإتفاق علي الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات١٩٤٧).

٢ – إنشاء منظمة التجارة العالمية .

ولكن لم يقدر لهذه المنظمة أن تدخل حيز التنفيذ في ذلك الحين بسبب المعارضة الكبيرة التي واجهتها من الكونجرس الأمريكي بحجة أن هذه المنظمة تسمح للحكومات بالتدخل المباشر في حركة التجارة الدولية،وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية أو اقتصاديات السوق الحر الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر أقل الدول تضرراً من الحرب العالمية الثانية، بل إن الأوساط الاقتصادية والتجارية تشير إلي أن الناتج القومي الأمريكي

في ذلك الوقت كان يعادل ضعف الناتج العالمي كله لذلك كان إعتراض الكونجرس الأمريكي في ذلك الوقت علي ميثاق "هافانا" يبدو إعتراضاً منطقياً من وجهة نظر اللغة الاقتصادية الأمريكية إلا أن العديد من الدول الصناعية في العالم آنذاك أولت هذا الميثاق إهتماماً كبيراً خاصةً فيما يتعلق بإجراءات تحرير التجارة العالمية.

وعليه.. فقد تأجل ميلاد منظمة التجارة العالمية بينما خرج للعالم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الانهيار الثالث: الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات

مما لا شك فيه أن المنظومة المالية والتجارية والاقتصادية العالمية التي تم تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية شكلت إطاراً قوياً ساعد بفاعلية علي النمو الاقتصادي والرأسمالي العالمي. فقد ساهم إستقرار أسعار الصرف وحرية التجارة وإنخفاض أسعار البترول علي الإستقرار والنمو الاقتصادي لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

ولكن علي أرض الواقع كانت هذه المنظومة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية تنطوي علي صراعات وتناقضات وعلاقات تجارية وإنمائية خفية،وبالتالي تجمعت عدة عوامل مضادة أدت إلى تصدع أساس هذا النظام في بداية السبعينات وأوضحت ضرورة مراجعة هذا النظام وتزويده بتدعيمات وتقويات أخري لكي يعكس إيجابيات جيدة وحقيقية علي كافة الاقتصاديات، ويمكن حصر هذا العوامل في:

- **الأزمة النقدية العالمية:**

في بداية السبعينيات، فوجئ العالم بإنهيار النظام النقدي العالمي (المعروف في الأوساط المالية بنظام "بريتون وودز Bretton Woods ") بسبب توقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب كنتيجة للتخوف من خروج كل الذهب الإحتياطي في الولايات المتحدة

الأمريكية وخاصة في ظل إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد أثر هذا على الآلية النقدية في العالم فتم تعويم معظم العملات الرئيسية في أوروبا مما أدى إلي تقويض دعائم النظام النقدي الدولي في الوقت الذي أشتدت المضاربات على الذهب وأضطربت المعاملات النقدية الدولية.

وكان أهم أثر سلبي لهذه الأزمة أن فقدت المنظومة الرأسمالية العالمية دعامة أساسية من دعائمها وهي " ثبات أسعار الصرف " وإستقرار المدفوعات الدولية " مما أدي إلي إضطراب العلاقات النقدية وزيادة العجز وتفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية علي وجه الخصوص.

- **إنتشار ظاهرة التدويل:**

والمقصود بها ظهور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والتي كان إنتشارها،رغم وجود إيجابيات كثيرة لها أحد أسباب الأزمة الاقتصادية في السبعينيات بسبب قيام هذه الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة الاقتصادية (المجالات الإنتاجية والخدماتية والتمويلية والتسويقية والتقنية) ولم يقتصر التوغل علي المجالات التي تمارس العمل فيها بل قامت هذه الشركات الكبرى أيضاً بتوزيع نشاطها الإنتاجي والتسويقي جغرافياً

عبر مختلف مناطق المنظومة الرأسمالية مستفيدة في ذلك بمزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة والقرب من مواقع التسويق. وبالتالي أصبح لهذه الشركات دور كبير متزايد في إدارة النشاط الاقتصادي العالمي.

ونتيجة لتعاظم نشاط هذا الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل بين بلدان العالم تقسيماً غير متكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية،بل إن ظاهرة التدويل أدت إلي زيادة درجة التشابك والترابط بين مختلف أجزاء المنظومة الاقتصادية وبالتالي ساهم علي إنتشار تأثير الأزمات المالية والاقتصادية عند وقوعها في بلد ما على كل باقي بلدان المنظومة بسبب هذا الترابط التجاري والمالي.

- **تعميق علاقات الإستغلال التجاري (التبادل اللامتكافئ):**

لقد كانت هذه العلاقة بالفعل من العوامل الأساسية والمهمة التي عجلت بإنفجار أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي في السبعينيات، فلقد أدت علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافئ بين الدول الغنية والفقيرة إلي إتساع الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية، حيث أصبحت الدول الغنية تزداد غني والدول الفقيرة تزداد فقراً، وذلك بسبب النزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية. ولم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية ورفع مستوى المعيشة بها،بل بقيت هذه

الدول تلعب دور الحلقة الضعيفة في المنظومة التجارية والاقتصادية العالمية رغم وجودها ومشاركتها في المؤثرات والمحافل الدولية ولم يتوقف النزيف عند حد معين،بل ظلت شروط التبادل مع هذه الدول تتجه نحو تدهور أسعار صادراتها وإرتفاع أسعار وارداتها، وبالتالي يزداد العجز في موازين مدفوعاتها وكنتيجة لذلك تضاءل النصيب النسبي لصادرات هذه البلدان (رغم ثباته أو زيادته من حيث الكميات) من مجمل الصادرات العالمية.

- **إنتهاء عصر الأسعار المنخفضة للبترول ومنتجاته:**

لقد ظهرت في السبعينيات والثمانينات ما يسمى بأزمة الطاقة وتجلت هذه الأزمة في قرارات منظمة أوبك والتي أدت بإرتفاع أسعار البترول من ٧ دولار للبرميل سنة ١٩٧٣ إلى ٣٥ دولار للبرميل سنة ١٩٨٠.

وكان نتيجة ذلك أن حدث لأول مرة تصحيح لأسعار التبادل الدولي في العلاقة التي تربط الدول الصناعية بالدول النامية،وتم تحويل جزء هام من الدخل القومي العالمي من البلاد الأولى إلى البلاد الثانية، لقد أسفر الصراع العنيف الذي دار بين بلدان أوبك والبلدان المستوردة للنفط في الثمانينات بسبب الأهمية التي أصبح يحتلها البترول في عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج عن نجاح الدول المستوردة – أي الدول الصناعية الكبرى – في السيطرة على السوق

العالمية للبترول وتحويله من سوق يتحكم فيه البائعون إلى سوق تحت سيطرة المشترين وهكذا استطاعت هذه الدول تدوير عائدات البترول لصالحها ومن ثم حققت أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات هبوطاً قياسياً لم يحدث من قبل.

إنعكاسات أزمة النظام الاقتصادي على النمو واتجاهات التجارة الدولية

بسبب هذه العوامل التي تناولناها فيما تقدم، دخل النظام الاقتصادي العالمي في أزمة جديدة فريدة من نوعها لم تحدث من قبل في أي من الأزمات المالية أو الاقتصادية التي عصفت بدول العالم على مر تاريخه،حيث أن هذه الأزمة الجديدة تجمعت فيها خصائص الكساد العظيم والتضخم الكبير،حتى أن الكثير من الاقتصاديين والمحللين أطلقوا عليها أسم أزمة " التضخم الركودي"وبسبب هذه الأزمة أخذت دول النظام الرأسمالي تمارس ضغوطاً وممارسات إقتصادية علي دول العالم الثالث مما أدي إلي مضاعفة الآثار السلبية على تجارة هذه البلاد من الصادرات والتي أغلبها من المواد الأولية، وتجلت هذه المشكلة علي محورين:

١. مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة.

٢. مشكلة عدم الإستقرار السعري أو مشكلة معدل التبادل.

ففي الوقت الذي كانت الدول النامية تسعي جاهدة إلي تحسين أدائها الاقتصادي وبالتالي رفع مستوي المعيشة وتحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين رغم المشاكل التي كانت تتعرض لها تجارة المواد الأولية،كانت حكومات الدول الصناعية الكبرى قد بدأت في تطبيق سياسات إنكماشية على مستوى الاقتصاد الكلي للسيطرة على التضخم،تلك السياسات التي تضمنت تحميل الدول الفقيرة لجزء كبير من تكلفة السيطرة على التضخم،بل إن إدخال التغيرات الهيكلية في دول الشمال ترتب عليه الكثير من الآثار التي كان علي عاتق دول الجنوب تحملها من الناحية الفعلية،فقد كان على الدول النامية أن تدفع أكثر وأكثر من المبالغ التي تم إقتراضها كمقابل لخدمة ديونها وعليها أن تنتقص مبالغ كبيرة من هذه المديونيات من قيمة المدفوعات عن صادراتها !!

وهكذا أصيب النظام الاقتصادي الدولي في السبعينيات وحتى بداية الثمانينات بإنهيار مفاجئ وعنيف أدى إلى وقوع أزمة مالية وتجارية بل وتنموية لم يسبق لها مثيل من قبل حتى سمي عقد الثمانينات بالعقد الضائع للتنمية.

كل هذه الأزمات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية كانت بمثابة إرهاصات حقيقية تبشر بمقدم نظام عالمي جديد يعالج من آثار وسلبيات العمل الفردي للإقتصاديات،ويدعم التوجه نحو العمل الجماعي بين كافة الدول دون تفرقة بين غني وفقير،وهذا هو

الهدف بل الأساس في ما أتجهت نحوه منظمة التجارة العالمية من دعوة لبدء العمل وتفعيل مبادرة "تسهيل التجارة العالمية ".

الانهيار الأخير: الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ٢٠٠٨

قبل أن يرحل عن العالم عام ٢٠٠٨،رأينا كابوساً جديداً مزعجاً أسمه " الأزمة النقدية العالمية ".

لقد بدأت هذه الأزمة المالية العالمية الجديدة بسبب شرارة أندلعت من جراء إنتشار شركات الرهن العقاري بأمريكا وتجاوز حجم أعمالها مليارات المليارات من الدولارات من ناحية، ومن ناحية أخري دخول هذه الإستثمارات الوهمية في شبكة عنقودية داخل نسيج الاقتصاد العالمي يصعب بل يستحيل فصلها عنه وتجنيب أثارها عن الاقتصاد العالمي حتى بالنسبة للدول التي لا تمارس هذا النشاط من الإستثمار العقاري،ويمكن القول أنه منذ بدء الأزمة وحتى اليوم لم يشعر المواطن البسيط ذو المعاملات المتواضعة في الدول النامية ولم يتعرض لأي آثار أو نتائج يمكن أن يربط بينها وبين تلك الأزمة المشئومة، بل سارت الأمور لدي المواطن البسيط دون تغيير ملموس أو ملحوظ، وعلي العكس نجد أن الأمر قد أختلف تماما مع أصحاب العمل ورجال الأعمال، حيث عاني كل منهم من هذه الأزمة بالقدر الذي لديه من معاملات وتعاملات مع التجارة والمال، وتزايدت حدة الآثار السلبية لدي هؤلاء علي قدر:

- حجم الأموال المستثمرة في التجارة أو المشروعات.

- حجم الأموال التي لدي الغير (مستحقات ومديونيات).
- حجم التعامل مع خارج مصر.
- سرعة المعدل الذي تتم به دورة رأس المال.

ويمكن القول أن الهزة تزداد وطأتها كلما أرتفعت معدلات هذه العوامل، وتنخفض كلما قلت هذه المعدلات.

إن شركات الرهن العقاري أستغلت حاجة الفقراء الذين يطمعون في تملك وحدات سكنية أو سيارات أو توسعهم في استخدام بطاقات الإئتمان لتمويل مشترياتهم التي لا تتوافر لهم من مواردهم المالية الضعيفة فباعت لهم المنازل والسيارات بالتقسيط المريح بنظام " الرهن العقاري " أي أن ملكية العقار مرهونة بسداد المشتري كامل الثمن بالإضافة إلي الفوائد،وعادة تزيد هذه الفوائد عن سبعة أو ثمانية أضعاف القيمة الحقيقية للعقار،وتتدرج معدلات الفائدة من ما يقرب الصفر في بداية عقد الرهن لترتفع إلي ما يزيد عن ٤٠ ٪ قبل إنتهاء الأجل،وعادة ما تكون آجال هذه العقود طويلة تمتد لسنوات طويلة،وليس هذا من قبيل الحرص علي المشترين أو التسهيل عليهم، ولكن لضمان زيادة مبالغ الفائدة من ناحية،ومن ناحية أخري لضمان إستغلال صكوك وسندات الرهن أكبر إستغلال ممكن.

ولم يقتصر الأمر علي البيع للعقار بالتقسيط المريح وبفائدة متدرجة مع مرور الوقت فقط،ولكن الجزء الهام من العملية يتمثل في قيام

هذه الشركات بطرح صكوك الرهن هذه للتعامل في الأسواق في شكل سندات وأوراق مالية تدر دخلاً ولتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه الأوراق المالية تقوم هذه الشركات بالتأمين عليها وتحصل مقابل ذلك علي رسوم ومصروفات من المشترين،وُتقبل شركات التأمين علي هذا النشاط الذي يدر دخلاً كبيراً وتتوسع في تأمين هذه السندات المضمونة تماماً بعقارات لها وجود فعلي وتصدر صكوك تأمين عنها.

إن الأسهم والسندات من هذا النوع تملأ أرجاء البورصة والتعامل فيها يمثل نسبة عالية من التعامل علي الأسهم والسندات.

وقد بدأت الطامة الكبرى عندما أمتنع عدد من المشترين لهذه العقارات بنظام الرهن العقاري عن سداد الأقساط المستحقة عليهم، فقد أدي هذا الإمتناع إلي توقف الدخل المنتظم الذي كانت تحصل عليه هذه السندات والأوراق المالية،فأمتنعت هذه الشركات عن توريد المبالغ المستحقة للبنوك والشركات المالية التي لها نصيب في هذا الدخل المنتظم،وبالتالي تعرضت هذه الشركات والبنوك لخسائر مؤكدة أضطرت إلي تسويتها بصورة سريعة من حسابات العملاء لديها،فأدي هذا إلي إنهيار الثقة في القدرة المالية لدي هذه الشركات والبنوك علي الوفاء بإلتزاماتها،فسقطت البنوك في آتون الإفلاس،وتبعتها شركات التأمين التي سددت تعويضات كاملة عن

السندات المؤمن عليها،وأمتنعت المؤسسات المالية الحقيقية عن الإقراض وتقلصت الموارد المالية مرة أخري لدي هذه الشركات والبنوك حتى بلغ بعضها حد الإفلاس، هنا وقعت الواقعة،حيث تم الإعلان عن الأزمة بصورة فعلية تمثلت في ضياع حقوق المودعين لدي البنوك التي أشهرت إفلاسها،وتكبدت المؤسسات المقرضة لهذه البنوك التي أفلست خسائر كبيرة بسبب إفلاس هذه البنوك فقلصت من نشاطها، وأنخفضت قدراتها علي الشراء أو الإقراض وساد الكساد.

فأصل المشكلة كان في:

- فقراء المجتمع الذين رغبوا في إقتناء ممتلكات تفوق قدراتهم المالية.
- شركات الرهن العقاري التي أستغلت حاجة هؤلاء الفقراء إلي التملك وأغرت بهم وجرتهم إلي أتون الفوائد.
- الشركات المالية التي حولت صكوك الرهن إلي أوراق مالية وسندات يتم الإقراض بضمانها مرات ومرات لأكثر من جهة حتى بلغ عدد مرات الإقراض للسند الواحد من هذه السندات أكثر من ٣٠ مرة من قيمة العقار المرهون !!!
- شركات التأمين التي دخلت اللعبة فضمنت قدرة بعض السندات علي الوفاء بموجب بوالص تأمين حصلت من وراءها علي أقساط بدون عناء في البداية وأنتهت إلي دفع

تعويضات كاملة لأصحاب البوالص بعدما أنهارت البيوت التي علي الرمال.

- المستثمرين في أنحاء العالم الذين أقبلوا علي هذا النوع من السندات التي يدفع فوائدها فقراء الناس.

توقف الفقراء عن الدفع....ففقدت السندات قيمتها...فأفلست البنوك التي أصدرت هذه السندات..فحصل أصحاب السندات الذين أمّنوا علي سنداتهم علي قيمة التعويض كاملاً..فأفلست شركات التأمين التي دفعت التعويضات..فأضطرت البنوك الإستثمارية إلي تقليص الإقراض لتخفيف المخاطر التي تسود القطاع المالي... فتأثرت الشركات والمصانع من توقف عمليات الإقراض بالبنوك وعانت من نقص السيولة التي تحتاجها لإتمام عملياتها اليومية..فأضطرت الشركات والمصانع إلي تقليص أعداد العمالة لديها لمواجهة مشكلة نقص السيولة.

ففقدت شريحة من المجتمع (أصحاب السندات الذين لم يؤمّنوا علي سنداتهم والعمال الذين تم طردهم من الشركات والمصانع)دخولها فأنخفضت قدرتها الشرائية..وأنخفضت معدلات السياحة الداخلية والخارجية في المجتمعات المتقدمة..فأنخفضت حركة التجارة في الأسواق الداخلية للمجتمعات المتقدمة فتقلصت حاجتها من المواد الخام والنصف مصنعة التي تشتريها من الدول

النامية...فقلت صادرات الدول النامية،فخفضت أسعار المواد الأولية بها لمواجهة هذا الخفض..فإنخفض الدخل القومي وبالتالي دخل المواطن في هذه الدول الفقيرة بسب إنخفاض الدخل القومي..فقامت البنوك المركزية خاصة في الدول المتقدمة بالتدخل وضخ كميات هائلة من النقود لإنعاش الاقتصاد الذي أنهار من وطأة الديون التي يتم إستثمارها في زيادة الديون التي تستثمر لتنمية الديون، وتقلصت القدرة الشرائية للمواطن في الدول الفقيرة فأمتنع عن الشراء وساد الكساد في الأسواق فأنخفضت الحاجة إلي السلع المستوردة بسبب الكساد فأنخفض معدل إستيراد البضائع من الدول المتقدمة فأنخفضت صادرات الدول المتقدمة فقلصت إنتاجها وخفضت العمالة بمصانعها.. وهكذا..

إن هذه الأزمة ألقت بظلال كئيبة علي العالم كله،حتى أن ألمانيا وضعت خطة لإنقاذ بنك هايبوريال أستيت رابع بنك في ألمانيا، والنمسا تقوم بتأميم أحد البنوك بها، وترفع نسبة الضمان الحكومي للودائع في باقي البنوك بينما قامت حكومة الدانمرك بضخ ٤.٣٧ مليار يورو لمساعدة المؤسسات المالية المتعثرة أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ المواطن العادي ترشيد إنفاقه علي السلع الإستهلاكية وهو ما سيؤدي إلي تفاقم الوضع وإستفحال الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية،وبلغت مبيعات السيارات في أمريكا أدني

مستوي لها منذ عشرات السنين،وليس هذا فقط بل أن الأمر بلغ إلي أن حركة السفر الجوي للأمريكيين أنخفضت بصورة ملحوظة لم يسبق لها مثيل،ولم تكن شركات الطيران هي المتضرر الوحيد بل ان أغلب المطاعم بكل مستوياتها عانت بشدة من قلة عدد الرواد وحققت حركة الشراء بالمحال التجارية أقل مستوي لها عن فترات زمنية مماثلة.

وخرج الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ليعترف بأن الاقتصاد الأمريكي في خطر وقطاعات رئيسية في النظام المالي الأمريكي مهددة بالإغلاق.

وخرج الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين ليعلن في الشهر الثاني للأزمة في هجوم غير مسبوق علي الإدارة الأمريكية أن ما يحدث ليس إنعداماً للإحساس بالمسئولية من الأفراد، ولكنه عدم إحساس بالمسئولية لدي النظام كله الذي يتباهي بزعامة العالم.

وتبعه في هذا الهجوم رئيس الوزراء البريطاني الذي قال: أن الإستهتار داخل أمريكا بالنظام المالي هو الذي أدي إلي أزمة الإئتمان المالي التي يعاني منها العالم.

بينما كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أكثر موضوعية حيث حثت المسئولين عن المشكلة أن يساهموا في حلها بالقدر الذي تسببوا فيها وقال وزير المالية الألماني أنه يحمل أمريكا مسئولية

الأزمة بسبب الحملة الأنجلوسكسونية التي تهدف لتحقيق أرباح كبيرة ومكافأت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات.

وفي لهجة شديدة التشاؤم قرر الرئيس الأسبق للإحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه يتوقع استمرار الأزمة لفترة من الوقت وسقوط عدد كبير من المؤسسات المالية الكبرى.

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تخوفه الشديد من أن الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات البشر خاصة مواطني الدول الأكثر فقراً وأيده رئيس البنك الدولي روبرت زوليك قائلاً "أن الأزمة ستؤثر سلباً علي الدول النامية التي تواجه بالفعل ضغوطاً علي ميزان مدفوعاتها لأن الأسعار المرتفعة ستؤدي إلي التضخم في فواتير الواردات".

وأخيراً خرج رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني متعهداً بأن إيطاليا ستعيد إطلاق مبادرتها بإنشاء صندوق أوروبي للإنقاذ.

إنعاكسات الأزمة علي الدول العربية

الدول العربية جزء من النسيج الاقتصادي العالمي تتشابك آلياتها المالية والاقتصادية مع آليات وإقتصاديات العالم بأسره،وكان لهذه الأزمة المالية إنعكاسات واضحة علي إقتصاديات الدول العربية اختلفت درجاتها وفقاً لقوة الاقتصاد من ناحية ومدي إلتصاق هذا الاقتصاد بالسوق العالمي من ناحية أخري،فالدول التي لديها إقتصاد

نامي ولا تملك مقومات الثراء باتت في شبه معزل عن الأضرار التي تكبدتها دول أخري لها حجم علاقات إقتصادية ومالية كبير،ويمكن تقسيم الدول العربية بناء علي هذا إلي ثلاث مجموعات من حيث مدي التأثر بالأزمة:

المجموعة الأولى: الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة:

وهذه الدول لها حجم صادرات يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر البترول هو مصدر الدخل القومي الرئيسي،وقد أتت الأزمة المالية العالمية بآثارها علي هذه الاقتصاديات من أكثر من جانب فمن ناحية أنخفضت أسعار البترول من حوالي ١٥٠ دولارا للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨ إلى حوالي ٧٧ دولار للبرميل في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ أي أن الإنخفاض حدث بنسبة ٥٠٪ ومما لا شك فيه أن هذا الإنخفاض الكبير سينتج عنه إنخفاض الدخل القومي لهذه الاقتصاديات بنسبة ٥٠٪ وما لهذا من تداعيات سلبية علي النشاط التجاري والصناعي في هذه الدول،بل يمتد الأثر إلي التأثير علي معدل النمو الاقتصادي والذي سينخفض بنسبة كبيرة كنتيجة لهذه الأزمة الطاحنة !!

ولا يقتصر الأمر علي هذا،بل سيمتد المدي الذي تتأثر به إقتصاديات هذه الدول إلي نتائج الإستثمار المالي الخارجي لهذه

الدول، حيث عادةً ما تقوم هذه الدول بإستثمار جزء كبير من عوائد البترول في البورصات والبنوك الأجنبية ولدول الخليج صناديق وثروات سيادية في الخارج وعلي وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا،ومن الطبيعي أن تكون بعض هذه الصناديق لها إستثمارات كبيرة في المؤسسات المالية المتعثرة.

إن حجم الإستثمارات العربية في الخارج يتجاوز ٢.٤ تريليون دولار، ويتوقف مدي تأثر هذه الإستثمارات بالأزمة المالية العالمية علي درجة المخاطر في المؤسسات التي يتم الإستثمار فيها.

المجموعة الثانية: الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة

ومن الطبيعي أن تكون درجة تأثر هذه الدول أقل مما حدث لدول المجموعة الأولي،فهذه الدول لا تعتمد علي الصادرات البترولية بنسبة كبيرة وتمثل السلع الأخري والمواد الأولية الأخري الطبيعية والزراعية نسبة كبيرة من صادراتها،ورغم إنخفاض الأسعار العالمية بصورة عامة،إلا أن الإنخفاض السعري لها لم يبلغ نسبة ال٥٠ ٪ كما حدث للدول البترولية،بل إن هذا الإنخفاض في الأسعار لم يتجاوز ٥ أو ٧ ٪ لهذه الصادرات،وتتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدول في إنخفاض الطلب علي صادراتها،أي إنخفاض الكميات المصدرة، والنتيجة إنخفاض الدخل القومي ولكن بنسبة أقل بكثير مما حدث لدول المجموعة الأولي.

أيضاً نجد أن هذه الدول ليس لديها إستثمارات كبيرة في الخارج مثل دول المجموعة الأولي،وبالتالي لم تخسر أي أموال من جّراء إنهيار المؤسسات المالية الخارجية لأنها لم تكن لها علاقات مالية بهذه المؤسسات.

المجموعة الثالثة: الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة

وهذه الدول حجم صادراتها منخفض جداً،وليس لها إستثمارات في المؤسسات المالية المتعثرة وبالتالي كان التأثر بالأزمة المالية العالمية محدوداً للغاية.

الفصل الثاني

المنظمات الدولية التي لها علاقة بتيسير التجارة الدولية

أولاً: البنك الدولي:

تم إنشاء البنك الدولي عام ١٩٤٤ عندما أجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول،وأسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع إتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وصندوق النقد الدولي.

وبدأ البنك الدولي أعماله في عام ١٩٤٦وتقرر أن يكون مقره واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ليس بنكاً بالمعني المتعارف عليه للبنوك لكنه مؤسسة دولية تقدم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم،بل إن رسالته تتركز في

مكافحة الفقر في العالم حيث يعمل برغبة قوية وكفاءة عالية لتحقيق نتائج إيجابية،ويتبني العديد من المشروعات التي تساعد الشعوب علي مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد وتبادل المعارف وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية لهذه الدول الفقيرة التي تحتاج إلي المساعدة بالإضافة إلي تكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص.

إن من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال إنتقال رؤوس الأموال،وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية،بالإضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم المساعدات الفنية في مجالات إعداد وتنفيذ برامج القروض التي يقدمها البنك.

لقد أوضحنا أن البنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى الشائع لهذه الكلمة ولا بالشكل العادي للبنوك بل هو مؤسسة دولية تتكون من كيانين أساسيين أو مؤسستين للإنماء تملكهما الدول الأعضاء في البنك (١٨٦ دولة عضو) وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية،وتقوم كل منهما بدور مختلف تماماً عن الأخري ولكنهما يضعان هدفاً واحداً أمامهما هو إقامة عالم جديد متنامي ومحاربة الفقر والنهوض بالدول والمجتمعات الفقيرة في كل دول العالم دونما تمييز.

حيث يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية،في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشدّ فقراً في العالم، وتنبثق عن هذه المؤسسات وكالات تنفيذية مثل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ويقوم البنك الدولي بتقديم قروض ميسرة للدول بأسعار فائدة منخفضة أو بدون فوائد أو في صور منح لتمويل المشروعات الهامة تشمل استثمارات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة والبنية الأساسية وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

ويعمل في البنك الدولي أكثر من عشرة آلاف موظف في أكثر من ١٠٠ مكتب في مختلف أنحاء العالم.

ثانياً: صندوق النقد الدولي:

تأسس هذا الصندوق عام ١٩٤٤ وبدأ مزاولة نشاطه في عام ١٩٤٧ ويعتبر هذا الصندوق بمثابة الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي،وتتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير نمو التجارة الدولية،وإلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية،وتحقيق إستقرار أسعار الصرف،وتصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء.

إن صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة تم إنشاؤه بموجب معاهدة دولية،ويهدف بصورة رئيسية إلي تعزيز وضمان سلامة الاقتصاد العالمي،ويقع مقر الصندوق أيضاً في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الصندوق عدد ١٨٤ دولة عضو والذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً، ويعتبر صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – فهو الكيان الاقتصادي الذي يضع النظام الصحيح لمعالجة الخلل في موازين المدفوعات والذي يسمح

وينظم بشكل مباشر المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ويعمل علي تحقيق التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، ويسعي الصندوق إلي تحقيق الأهداف التالية:

١. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيأ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء علي أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣. العمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة علي ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

٤. المساعدة علي إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلي إلغاء القيود المفروضة علي عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

٥. تدعيم الثقة لدي البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام مواردها العامة مؤقتاً بضمانات كافية،كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلي إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

٦. العمل علي تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

والجدير بالذكر أن الأهداف العامة التي يتبناها الصندوق اليوم ويعمل علي تحقيقها هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام ١٩٤٤ عند نشأة الصندوق.

ويتكون الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق النقد الدولي من:

- مجلس المحافظين والذي يضم ممثلين لكل الدول الأعضاء وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي ويجتمع المجلس مرة واحدة سنوياً وتقوم كل دولة بتعيين محافظ عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في هذه الدولة العضو بالإضافة إلي نائب لهذا المحافظ،ويختص هذا المجلس بالنظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي من خلال لجنة من المحافظين تسمي " اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية " والتي تجتمع مرتين كل عام وتسمي باللجنة الحاكمة بالصندوق،وهذه اللجنة تختص بالنظر في قضايا السياسات

الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي، وهي اللجنة التي فاز برئاستها وزير المالية المصري الأسبق عام ٢٠٠٨ لتكون المرة الأولي منذ أربعة وستين عاماَ التي يفوز فيها برئاسة هذه اللجنة مرشح من خارج الدول الصناعية الكبرى السبع التي تناوب ممثلوها رئاسة اللجنة منذ نشأتها وحتى أكتوبر ٢٠٠٨.

- هيئة الموظفين الدوليين برئاسة مدير عام الصندوق.
- نواب المدير العام (ثلاثة نواب كل منهم يمثل منطقة من مناطق العالم المختلفة).
- مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء١٨٤ بلداً،ويستمد هذا المجلس صلاحياته من مجلس المحافظين صاحب السلطة الإشرافية العليا والذي يفوض المجلس التنفيذي في الإختصاصات الموكلة إليه وفي تسيير أعمال الصندوق وإدارة العمل اليومي .

ويتكون المجلس التنفيذي من ٢٤ مديراً ويرأسه مدير عام الصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي ٣ مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق بعضها يوماً كاملاً، ويمكن عقد إجتماعات أضافية إذا لزم الأمر،وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة،وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إلي جانب الصين وروسيا والسعودية أما المديرون ال ١٦ الأخرون

فتتولي إنتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين، ونادراً ما يتخذ المجلس التنفيذي القرارات بالتصويت الرسمي حيث عادة ما يتم إتخاذ القرارات إستناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه ويجري تأييد هذه القرارات بالأجماع.

ثالثاً: منظمة الجمارك العالمية

في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٣ تم إنشاء مجلس التعاون الجمركي في بروكسل – بلجيكا،والذي تغير مسماه بعد ذلك إلي الأسم الحالي (منظمة الجمارك العالمية) ولكن بقي اسم " مجلس التعاون الجمركي " هو الاسم الرسمي لهذه المنظمة.

وترجع قصة إنشاء هذه المنظمة إلي عام ١٩٤٧ حين تم إنشاء فريق عمل مكون من ثلاثة عشر دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية والتي نتجت عن توقيع إتفاقية الجات ١٩٤٧،وقامت هذه اللجنة بصياغة إتفاقية دولية جديدة لإنشاء كيان دولي جديد يقوم بالإشراف علي العمل الجمركي تحت مسمي (مجلس التعاون الجمركي) وقد تم عرض مسودة هذه الإتفاقية في أكتوبر ١٩٥٠ حيث تم التوقيع عليها في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠،وتم تفعيل هذه الإتفاقية ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في ٤ نوفمبر ١٩٥٢ ثم تم إنشاء المنظمة في ٢٦ يناير ١٩٥٣ حيث عقدت الجلسة الافتتاحية بحضور سبعة عشر دولة هي الدول المؤسسة للمنظمة آنذاك.

ومنظمة الجمارك العالمية هي منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس الشركات والمؤسسات الخاصة وتهدف بصورة

أساسية إلي الوقوف على المشاكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم والتي تقف عائقاً أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك المتعلقة بتلك العمليات الجمركية،بما يخدم التجارة الدولية وتشجيع التعاون الدولي بين الحكومات في المجال الجمركي.

وقد بلغ عدد أعضاء هذه المنظمة وفقاً لآخر التقارير عدد ١٧٦ دولة، وتعتمد المنظمة العديد من اللغات في عملها، إلا أن اللغتين الرسميتين للعمل فيها هما الإنجليزية والفرنسية.

ومنذ يناير (٢٠٠٩) يتولي السيد كونيو ميكوريا (اليابان) مسئولية العمل كسكرتير عام للمنظمة خلفاً للسيد / ميشيل دانييه (فرنسا) والذي تولي هذه المسئولية لمدة عشر سنوات متصلة.

إن منظمة الجمارك العالمية تعتبر صوت مجتمع الجمارك علي المستوي الدولي،ويتركز عملها بصفة خاصة في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والأدوات التي تنظم عملية تصنيف السلع والبضائع (إتفاقية النظام المنسق)وكذلك عملية التقييم للأغراض الجمركية وقواعد تحديد المنشأ وكافة الإجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الجمركية فضلاً عن آليات الرقابة والتأمين التي يتم إتباعها لتأمين التبادل التجاري الدولي وآليات تسهيل وتيسير التجارة الدولية،وأنشطة مكافحة التزوير وآليات حماية حقوق الملكية

الفكرية،وهذه الآليات والأدوات تتحكم وتشرف علي ما يزيد عن ٩٨٪ من التجارة العالمية.

مبني منظمة الجمارك العاطية في بروكسل

ولتحقيق ذلك تتبني المنظمة عدد من المبادرات الحديثة لتعزيز النزاهة،وتوفير دعم حقيقي لبناء القدرات والمساعدة في إصلاح الجمارك وتحديثها وهي بالتالي تستخدم آليات دولية معترف بها ومتعارف عليها مثل:

١) **الاتفاقية الدولية النظام المنسق:**

والتي تم اعتمادها وتوقيعها في ١٩٨٣ ثم دخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٨.

وهذا النظام يستخدم كأساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للبضائع محل التبادل التجاري الدولي وأيضاً لأغراض إعداد إحصاءات التجارة الدولية.

ويتضمن هذا النظام المنسق حوالي ٥٠٠٠ مجموعة سلعية تم تحديدها بالترميز الرقمي بواقع ستة أرقام لكل بند رئيسي ومرتبة في الهيكل القانوني والمنطقي مع قواعد واضحة المعالم للتصنيف الموحد،كما تستخدم لأغراض أخرى كثيرة تتعلق بالسياسات التجارية، وقواعد المنشأ،ومراقبة السلع الخاضعة للرقابة،والضرائب الداخلية وتعريفات الشحن،إحصاءات النقل،وضوابط الحصص، ومراقبة الأسعار،وتجميع الحسابات القومية،والبحوث والتحليلات الاقتصادية وغير ذلك من الأدوات التجارية والاقتصادية.

٢) الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (إتفاقية كيوتو المعدلة):

وقد تم إعتماد هذه الإتفاقية عام ١٩٧٤ ثم خضعت لعمليات تنقيح وتعديل جوهري في كافة المعايير وحتى دخلت حيز التنفيذ في صورتها النهائية عام ٢٠٠٦ بعد بلوغ عدد الدول المنضمة إليها ٤٠ دولة مثلما تم الإتفاق عليه عند إعتماد هذه النسخة المعدلة من الإتفاقية عام ١٩٩٩،وتدور محاور الإتفاقية الرئيسية حول عدد من المبادئ الهامة التي تحكم العمل الجمركي بصورة رئيسية مثل: الشفافية والقدرة على التنبؤ بنتائج الضوابط الجمركية المعمول بها والتوحيد والتبسيط في الإجراءات المطلوبة للإفراج عن البضائع وتخفيض عدد المستندات الداعمة للإقرار الجمركي وتبسيط الإجراءات بالنسبة للأشخاص المصرح لهم بالتخليص علي البضائع والاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الإجراءات الجمركية، والعمل بالحد الأدنى من الآليات الرقابية الجمركية اللازمة لضمان إمتثال المتعاملين للأنظمة الجمركية المطبقة عليهم، واستخدام إدارة المخاطر وإجراءات المراجعة المحاسبية اللاحقة والتنسيق التام والكامل مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير،فضلاً عن إقامة علاقة شراكة بين الجمارك والمجتمع التجاري.

ومن الواضح أن هذا الإتفاق بما يتضمنه من أحكام يروج لتيسير التجارة ويضع ضوابط فعالة من خلال الأحكام القانونية والتشريعات الجمركية لتطبيق إجراءات بسيطة لكنها فعالة بالإضافة إلي أنه يحتوي أيضا على قواعد وآليات عمل جمركية جديدة لتطبيقها.

٣) الاتفاقية بشأن القبول المؤقت للبضائع (اتفاقية اسطنبول):

ويطلق عليها لفظ (الاتا ATA) وهذه الإتفاقية تتيح حرية الحركة للبضائع عبر الحدود من خلال نظام السماح المؤقت والأنظمة المشابهة من إقليم جمركي إلى إقليم جمركي آخر مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وفقاً للشروط والأحكام التي تتضمنها الإتفاقية .

٤) إعلان أروشا:

وهو الإعلان الذي يعتبر بمثابة صك تفعيل النزاهة في العمل الجمركي وفي البيئة الجمركية والذي تم إعتماده عام ١٩٩٣ ثم خضع لبعض التعديلات حتى تم إعتماده في بلدة أروشا بتنزانيا ٢٠٠٣، ولذلك تم تسميته بإعلان أروشا ،وهذا الإعلان غير ملزم ولكنه يتضمن عدد من المبادئ الأساسية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بكل صوره داخل الإدارات الجمركية،تلك المبادئ التي تنادي منظمة الجمارك العالمية كافة الإدارات الجمركية للأخذ بها والعمل بها.

٥) إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية:

وهذا الإطار تم إعتماده عام ٢٠٠٣ وهو يتضمن عدد من المعايير التي تؤمن حركة البضائع من بلد إلي آخر دون تعويق أو تأخير ويسمي بإطار تأمين سلسة التوريد التجاري للسلع التي يجري الإتجار بها علي المستوي الدولي،وهذا الإطار يتضمن كافة الأحكام والمعايير التي تؤمن توريد ونقل البضائع بصورة متكاملة ولجميع وسائط النقل،وهو أيضاً يتعلق بترتيبات الربط بين الإدارات الجمركية (CUSTOMS –CUSTOMS) لتحسين قدرتها على الكشف عن الشحنات ذات المستويات العالية من الخطر،ويشجع التعاون بين الجمارك ومجتمع الأعمال (– CUSTOMS BUSINESS) من خلال علاقات الشراكة وتقارير التوقعات التجارية التي تعتمد علي بيانات المجتمع التجاري وما يتضمنه إطار تأمين سلسة توريد التجارة من معايير أخري.

الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية

يرأس الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية الأمين العام والذي يتم إنتخابه بمعرفة الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية كل خمس سنوات .

وقد كان أول سكرتير عام للمنظمة عند نشأتها البارون / دي سيلز لونجتشانب الذي تولي عام ١٩٥٣ ثم خلفه السيد /شوفاليه آني دي توبادا البلجيكي والذي أستمر حتى عام ١٩٧٨،ثم تبعه السير / رونالد رادفورد الإنجليزي حتى عام ١٩٨٣،ثم السيد / ديكرسون من الولايات المتحدة الأمريكية والذي ترك المنصب في ١٩٨٨ وتلاه السيد/ ت. هيث الأسترالي حتى عام ١٩٩٣،بعد ذلك تولي السيد/ ميشيل دانييه الفرنسي والذي تولي المسئولية من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٩ حيث خلفه السيد/ كونيو ميكوريا الياباني بدءاً من يناير ٢٠٠٩.

رابعاً: منظمة التجارة العالمية:

بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي إتفاقية التعريفات والتجارة عام ١٩٤٧،قررت دول العالم عدم التوقف بل وبدأت علي الفور في استكمال مفاوضاتها التجارية حيث تم عقد عدة دورات للمفاوضات التجارية بدأت بدورة جنيف عام ١٩٤٧،ثم الدورة الثانية بفرنسا عام ١٩٤٩ (مدينة أنس بفرنسا) ثم الجولة الثالثة بمدينة توركاى بإنجلترا عام ١٩٥١،وبعدها الجولة الرابعة بجنيف عام ١٩٥٥ وتلتها الجولة الخامسة بجنيف أيضاً خلال الفترة من ١٩٦٠ إلي ١٩٦١ وهى التي عرفت بدورة " ديلون " وكانت هذه الدورات الخمس بمثابة مراجعة شاملة لميثاق هافانا،إلا أنه إعتباراً من الجولة السادسة التي بدأت بجنيف عام ١٩٦٤ والتي عرفت بدورة " كينيدى "،بدأت المفاوضات تنهج نهجاً جديداً،حيث قرر المجتمعون ضرورة التوسع في التخفيضات التعريفية الجمركية،وأيضاً في إزالة الحواجز علي التجارة الخارجية،وكان ظهور المجموعة الأوروبية وإنضمام إنجلترا إليها بمثابة دفعة قوية للمفاوضات،حيث أدي هذا إلي وجود قوة اقتصادية كبيرة تنافس المارد الاقتصادي الأمريكي،وكان ذلك سبباً مباشراً في قيام الرئيس الأمريكي آنذاك " جون كينيدى " بإصدار

قانون التوسع التجاري الذي سمح لأمريكا لأول مرة بالمشاركة في التخفيض الشامل للتعريفة الجمركية.

وكان أهم ما تميزت به دورة كينيدى للمفاوضات التجارية ١٩٦٤ – ١٩٦٧ هو مشاركة عدد غير قليل من الدول النامية في المفاوضات إلي جوار باقي الدول الأخرى ومن بينها إحدى عشر دولة من الدول الصناعية،ولم تكتف دول العالم بما حققته من نجاح خلال مفاوضاتها في دورة كينيدى،بل أستمرت المفاوضات في دورة جديدة عقدت أيضاً بجنيف خلال الفترة من عام ١٩٧٢ إلي ١٩٧٩ وسميت بدورة " طوكيو " والتي أنتهت بتوقيع ثلاث إتفاقيات، وإصدار أربعة قرارات لتطوير نصوص الإتفاقية الأساسية،وإصدار ستة أكواد تشمل الإجراءات غير التعريفية،عرفت في الأوساط التجارية العالمية بـ (أكواد دورة طوكيو).

وهذه الإتفاقيات هي:

١. إتفاقية تشجيع وتحرير التجارة الدولية في قطاع اللحم البقري والماشية.
٢. إتفاقية تحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان.
٣. إتفاقية التجارة في الطائرات المدنية.

أما القرارات.. فهي:

١. قرار خاص بالمعاملة التمييزية والأكثر تفضيلية والمعاملة بالمثل.

٢. قرار خاص بالإعلان عن الإجراءات التجارية الخاصة بميزان المدفوعات.

٣. قرار خاص بحماية العمل لأغراض التنمية.

٤. قرار خاص بتحسين قواعد تسوية المنازعات والتشاور وتسوية الخلافات وإجراءات الرقابة.

أما الأكواد فهي:

١. إتفاق الحواجز الفنية علي التجارة:

وهو إتفاق تلتزم بموجبه الحكومات بعدم إتخاذ إجراءات من شأنها خلق عوائق غير ضرورية للتجارة عند قيام هذه الحكومات بإصدار قواعد أو إجراءات فنية بغرض السلامة والصحة وحماية المستهلك أو البيئة أو غير ذلك من الأغراض.

٢. إتفاق المشتريات الحكومية:

ويتضمن القواعد التفصيلية الخاصة بكيفية عقد المناقصات الحكومية لضمان وجود منافسة دولية أكبر.

٣. إتفاق تفسير وتطبيق المواد (٢٣،١٦،٦) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٩٤):

وهي المواد الخاصة بالدعم الحكومي أو الإعانات.. ويضمن الاتفاق عدم استعمال الدعم أو الإعانة بأسلوب يضر بالمصالح التجارية للأطراف المتعاقدة.

٤. إتفاق تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٩٤):

وهو إتفاق يتناول الكيفية التي يجب أن تحدد بها القيمة للأغراض الجمركية بما يحقق نظام عادل وموحد وبسيط وثابت وسريع، ويتضمن هذا الإتفاق مجموعة من طرق التقييم مرتبة ترتيباً ملزماً يجب الأخذ به عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية وذلك لضمان عدالة التقدير الجمركي للقيمة للأغراض الجمركية.

٥. إتفاق إجراءات أذون الاستيراد:

وهو إتفاق يهدف إلي عدم كون هذه الإجراءات في حد ذاتها قيداً علي الاستيراد.

٦. إتفاق تنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات ١٩٩٤):

وهو الإتفاق الذي يشرح نصوص المادة السادسة الخاصة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية دون تعارض مع أحكام المواد (٦، ١٦، ٢٣) الخاصة بالإعانات.

ويتضح من هذه القرارات والأكواد والاتفاقيات التي نتجت عن دورة طوكيو مدي التقدم الكبير الذي بلغته هذه المفاوضات،لذلك فإن المراقبين الاقتصاديين في العالم يرون أن دورة طوكيو مهدت الطريق تماماً لعقد الجولة الأخيرة من المفاوضات – دورة أوروجواي – والتي بدأت بمدينة " بونتادل أيستي " بأوروجواي عام ١٩٨٦، وانتهت بتوقيع الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في ١٤ إبريل ١٩٩٤ بحضور ما يزيد عن ١١٧ دولة من دول العالم وتم توقيع بروتوكول مراكش والذي بموجبه تم إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد خمسين عاماً من إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إنشاء منظمة التجارة العالمية :

يمكن أن نلخص جولات المفاوضات التي أدت إلي إنشاء منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

السنة	المكان	عنوان المفاوضات	عدد الدول
١٩٤٧	جنيف	التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية الأخري	٢٣

١٩٤٩	أنسي	التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية الأخري	١٣
١٩٥١	توركي	التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية الأخري	٣٨
١٩٥٦	جنيف	التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية الأخري	٢٦
١٩٦٠ ١٩٦١	ديلون	التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية الأخري	٢٦
١٩٦٤ ١٩٦٧	كينيدي	التعريفة الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	٦٢
١٩٧٣ ١٩٧٩	طوكيو	التعريفة الجمركية والتدابير غير الحدودية،وإتفاق نطاق العمل	١٠٢
١٩٨٦ ١٩٩٤	أوروجواي	التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية والقواعد والخدمات والملكية الفكرية وتسوية المنازعات والمنسوجات والزراعة وإنشاء المنظمة	١٢٣

لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية هي الهيئة أو المؤسسة التي تدار عملية تسهيل التجارة من خلالها،وهي التي تقوم بتوجيه كافة

الهيئات والجهات في مجال تطبيق الآليات التي تدعم تسهيل التجارة الدولية،

هيكل منظمة التجارة العالمية

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من:

المؤتمر الوزاري

والذي يعتبر رأس السلطة في المنظمة وهو يتألف من الوزراء المعنيين بشئون التجارة الدولية لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية،ويجتمع مرة كل عامين على الأقل،وينعقد المؤتمر في كل دورة انعقاد في أحد الدول الأعضاء،حيث أنعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة ثم أنعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في ١٩٩٨،والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ١٩٩٩،وانعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة ٢٠٠١ أما المؤتمر الوزاري الخامس فقد أنعقد في كانكون بالمكسيك عام ٢٠٠٣،ثم تلاه المؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج عام ٢٠٠٥ وأخيراً المؤتمر الوزاري السابع الذي عقد بمقر منظمة التجارة العالمية في جنيف عام ٢٠٠٩.

الأمانة العامة:

وتتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالإستقلال عن الدول التي ينتمون إليها،حيث يعملون لدي المنظمة وليس لدي حكوماتهم.

المجلس العام:

ويضم أعضاء الوفود الممثلين للدول الأعضاء في المنظمة وهذا المجلس يجتمع مرة واحدة على الأقل شهرياً،وله عدة وظائف منها

تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري كما أنه يعمل كجهاز لفض المنازعات التجارية،وفحص السياسات التجارية،وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

المجالس الرئيسية:

تتكون المجالس الرئيسية من:

• مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان،منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.

• مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

• مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

اللجان الفرعية:

وتتكون من أربع لجان هي:

• لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

• لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

• لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

• لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام ٢٠٠٠ حوالي ٧٤ مليون دولار أميركي،حيث يتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية،إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية ١٥.٧٪ من ميزانية المنظمة،بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية ٥.٥٪،دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذا المبلغ.

مجموعات العمل :

وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة،إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حتى يناير ٢٠١٠ عدد ١٥٣ دولة، وهو يتزايد كل عام حيث لا تخلو أروقة المنظمة من مفاوضات جادة من عدد غير قليل من الدول التي تسعي للإنضمام، وتضع منظمة التجارة العالمية عدة شروط على الدول الراغبة في الإنضمام إليها بالإضافة إلي بعض الإجراءات الواجب إتباعها لكي

تصبح الدولة عضواً بمنظمة التجارة العالمية،ونورد فيما يلي في إيجاز شديد أهم هذه الشروط والإجراءات:

أولاً: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

١- تقديم قائمة التنازلات التعريفية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الإنضمام إليها تقديم جدول للتنازلات والتخفيضات في فئات التعريفة المحلية للبلد الراغب في الإنضمام يشكل أهم الإلتزامات الواقعة علي عاتق هذا البلد من جراء عضوية المنظمة ولا يمكن تعديلها أو رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

٢- تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة الراغبة في العضوية جدولاً يحدد عدداً من الإلتزامات التي تتعهد بإتباعها وتنفيذها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالمعوقات والحواجز والظروف التي تعوق عمل القطاعات والمؤسسات التي تمارس أنشطة مهنية أو خدمية،مع وضع جدول زمني لإزالة هذه المعوقات وتيسير عمل تلك الجهات.

٣- الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تقوم الدولة الراغبة في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول إنضمام يشمل الموافقة على والإلتزام الكامل بتطبيق جميع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا إتفاقيتي المناقصات الحكومية والطائرات المدنية فإنهما من الإتفاقيات الإختيارية)،أي عليها أن توافق على إتفاقيات جولة أورغواي،بمعني أن مبدأ الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية يقوم علي إنضمام شامل لكل الإتفاقيات وليس جزئي للبعض منها وفقاً لرغبة الدولة العضو وبالتالي لا سبيل أمام الدولة للإختيار بين الإتفاقيات.

ثانياً: إجراءات التقديم والقبول

توجد طريقتين للإنضمام:

١- الطريقة الأولى:

تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة والتي تتكون في الغالب من عدد من الدول الصناعية الكبرى،إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة،وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي تطالب اللجنة هذه الدولة بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية الخاصة بها.

٢- الطريقة الثانية:

تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل التخفيضات التعريفية الجمركية والتي سوف تكون أساساً للتفاوض.

وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معاً،حيث تتقدم الدولة المعنية بقائمة التخفيضات التعريفية الجمركية في نفس الوقت الذي تتلقى المنظمة قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية،ويتم بحث ومناقشة طلب العضوية في ضوء الطريقتين معاً في هذه الحالة.

مبادئ منظمة التجارة العالمية

وتقوم الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة علي المبادئ التالية: –

١ – مبدأ التجارة بدون تمييز (الدولة الأولي بالرعاية):

وهو ما يقصد به أن التجارة يجب أن تجري علي أساس عدم التمييز بين الدول،فكل الأطراف المتعاقدين يلتزمون بمنح كل منهم للآخر نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها إلي أي بلد آخر،سواء فيما يتعلق بالرسوم والضرائب علي الواردات،أو بالإجراءات الأخرى التي تطبق علي هذه الواردات،وهو ما يضع جميع الدول علي قدم المساواة، مع وجود بعض الإستثناءات التي تتعلق بالتفضيلات الإقليمية،والتفضيلات بين الدول النامية،والمناطق الحرة.

وتطبيقاً لهذا المبدأ،تنص المادة الحادية عشرة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة علي إلتزام الدول الأعضاء بإلغاء كافة القيود الكمية علي التجارة الخارجية،مع بعض الإستثناءات الخاصة بحالات مواجهة العجز الخطير في المواد الغذائية،أو بحالات العجز في الإنتاج المحلي،أو في ميزان المدفوعات.

٢ - الحماية عن طريق التعريفة الجمركية :

وهذا يعني أن تستخدم التعريفة الجمركية لتوفير الحماية لمنتج محلي معين،بدلاً من حمايته بإستخدام الإجراءات التجارية الأخرى لأن التعريفة الجمركية تجعل الحماية مسبقة ومعلنة وواضحة للجميع.

٣ - وضع أسس مستقرة للتجارة:

وذلك بتثبيت فئات التعريفة الجمركية علي السلع التي تحددها كل دولة في قائمة تنازلاتها.

٤ - اللجوء للمشاورات والمفاوضات في تسوية المنازعات :

وهذا المبدأ يمكن كافة دول العالم،المتقدمة أو النامية،من اللجوء إلي منظمة التجارة العالمية عند حدوث أي خلاف بين أي من هذه الدول لطلب تسوية عادلة لهذا الخلاف.

٥ - الإجراءات الضرورية والإستثناءات :

وهو المبدأ الذي يحكم الكيفية التي يمكن لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تواجه بها الظروف التجارية أو الاقتصادية الحرجة أو الطارئة.

٦ - حظر القيود الكمية علي الواردات:

كمبدأ عام (لا تستخدم هذه القيود الكمية علي الواردات)ولا تستخدم – كما سبـق القول – إلا في الحالات التي تمثل ظروفاً تجارية أو اقتصادية حرجة أوالظروف الطارئة.

٧ - الترتيبات التجارية الإقليمية:

لا يوجد في الإتفاقية ما يمنع من وجود هذه الترتيبات،لأن المنظمة الدولية تعترف بأهمية التكامل الاقتصادي للأقاليم الوطنية والتجمعات الاقتصادية،ومع هذا فإن بعض المواد التي تتضمنها الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تنظم وتحدد بصورة واضحة وجلية الكيفية التي تتم بها هذه الترتيبات حتى لا تكون عاملاً سلبياً علي التجارة الدولية.

الفصل الثالث

تيسير التجـــارة الدولية

المفاوضات والمسارات والآليات

تيسير التجارة الدولية

إن تعريف مصطلح " تيسير التجارة العالمية " يمكن تناوله لأغراض هذا الموضوع من أكثر من منظور:

المنظور اللغوي:

مصطلح تيسير التجارة في اللغة الإنجليزية Trade Facilitation وهو يعني جعلها أكثر سهولة،أكثر تطوراً وبمعدلات أكبر حيث أن كلمة (facilitation) تعني مساعدة علي التقدم ,make easy, promote, help forward).

ويعني هذا أن تسهيل التجارة وتيسيرها يمكن القيام به من خلال:

- تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بصورة عامة.
- تطوير وإصلاح الطرق التي تمر عليها التجارة.
- تطوير وتحديث الموانى والمطارات والمنافذ الحدودية والمعابر التجارية.

المنظور التقليدي:

تسهيل التجارة هي عملية أو مجموعة عمليات تهدف إلي ترشيد الأنظمة المطبقة علي حركة التجارة الدولية،بمعني تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمستندات المطلوبة لها والمقصود

بالإجراءات التجارية (الأنشطة،والعمليات،والإشتراطات التي ترتبط بالتحصيل،تقديم المستندات،والإتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية.

وهذا التعريف يغطي العديد من الموضوعات وعدد كبير من الأنشطة مثل: إجراءات الواردات والصادرات،إجراءات النقل،الدفع، التأمين وغيرها من الإجراءات المالية المتعلقة بمرونة عملية تدفق البضائع،وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن البيئة التي تتم فيها المبادلات التجارية وبصفة خاصة ما يلي:-

- إنتظام البيئة والحاجة إلي تنسيق المعايير المطبقة بما يتفق والمعايير الدولية لتحقيق التعامل الأفضل مع الأسواق.
- الخفض في التكاليف التجارية.
- إلغاء المعوقات التي تعوق الدفع والتأمين للبضائع موضوع التجارة (مثل: قيود الحظر علي تغيير العملات الأجنبية،التأمين بقيم محدودة للتسليم من الباب إلي الباب).
- إلغاء المعوقات والقيود أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في الأسواق الجديدة.

المنظور الشامل:

يمكن ببساطة تعريف مصطلح تسهيل التجارة بأنه المعيار،أو مجموعة المعايير التي تهدف إلي زيادة إنتاجية " التكلفة – الفعالية " لعمليات التبادل التجاري الدولي.

وبالضرورة فإن زيادة إجراءات تسهيل التجارة سوف ينتج عنها تحسين وتطوير النمو الاقتصادي للدول،وتحسين ظروف المنافسة للمنتجين بهذه الدول،بينما في الوقت نفسه تضمن لكل دولة أن لها الحق فى حماية نفسها من الأنشطة التجارية غير المشروعة.

وهذا هو السبب الذي دفع منظمة التجارة العالمية إلي أن تطلب من كل دولة من الدول الأعضاء قائمة التخفيضات التعريفية والتي يستفيد منها كافة الدول ويترتب عنها بطريق مباشر زيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولي.

مفاوضات تيسير التجارة الدولية

بدأ استخدام مصطلح تيسير التجارة الدولية في أروقة منظمة التجارة العالمية منذ أضيفت مفاوضات " تسهيل التجارة " إلى أجندة منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٦ لمواكبة سياسة الإصلاح الاقتصادي العالمي،حيث كان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري

الأول الذي عقد في سنغافورة موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من ٢٠ بنداً شملت " مشكلة الحقوق الاجتماعية، النمو الاقتصادي والتجاري،الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد،معايير العمالة المركزية المعروفة دولياً،مشكلة تهميش الدول الفقيرة،دور منظمة التجارة العالمية،الاتفاقات الإقليمية،القبول بالمنظمة،إتفاق تسوية المنازعات،تنفيذ اتفاقات المنظمة،القوانين والتشريعات،الدول النامية،الدول الفقيرة،المنسوجات والملابس، التجارة والبيئة،الخدمات والمفاوضات،إتفاق تكنولوجيا المعلومات والمواد الصيدلية،برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي، الإستثمار والمنافسة،الشفافية في المشتريات الحكومية،وأخيراً موضوعات تسهيل التجارة الدولية.

إلا أنها لم يتم التعامل معها بصورة رسمية إلا عندما أتخذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قراراً في شهر يوليو ٢٠٠٤ ببدء المفاوضات الخاصة بتيسير التجارة كأحد الوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

وبالفعل بدأ المجلس العام للمنظمة عقد عدد من الإجتماعات لبحث كافة الآليات والسبل التي تؤدي إلي تيسير التجارة الدولية، وقد كان من اللافت للنظر أن الوفود التي اجتمعت لهذا الغرض ضم العديد منها ممثلين عن الإدارات الجمركية لهذه الدول من بين

أعضائها وهو الأمر الذي ساهم إلي حد كبير في واقعية هذه المفاوضات ونجاحها في الوصول إلي آليات عملية يمكن من خلالها للإدارات الجمركية المساهمة بقدر كبير في عملية تيسير التجارة الدولية،ويتضمن ما يسمي بملف يوليو قرار المجلس العام للمنظمة ما يشير إلي أنه:

"بهدف تفعيل المساعدات الفنية وبناء القدرات وبهدف ضمان تضامن أكثر،فإن الدول الأعضاء بالمنظمة عليها دعوة الجهات الدولية المعنية مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبنك الدولي بهدف تبني جهود متضامنة في هذا الشأن." وهو ما يشير في لفظ صريح إلي دعوة الدول الغنية والجهات المانحة إلي تقديم كل المساعدة والدعم للدول النامية لتتمكن الإدارات الجمركية بها من تفعيل وتنفيذ آليات تيسير التجارة الدولية بها.

محاور العمل

في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية

لقد وضعت المنظمة ثلاثة محاور أساسية تدور حولها المفاوضات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لتفعيل عملية تسهيل التجارة الدولية، وقد كانت المناقشات في بداية الأمر قاصرة علي أعضاء الوفود بالمنظمة،وهم في الأصل من العاملين في مكاتب التمثيل التجاري والمفوضين من قبل وزارات التجارة في بلادهم،وليس من بينهم من لديه خبرة في مجال العمل الجمركي إلا القليل والقليل جداً،ولهذا فقد وجه رئيس المنظمة الدعوة إلي الدول الأعضاء لمشاركة ممثلي الإدارات الجمركية في هذه المفاوضات بعد عدد قليل من الإجتماعات التمهيدية التي أوضحت بجلاء أهمية وجود ومشاركة رجال الجمارك لأن جميع مسارات التفاوض تمر عبر الإدارات الجمركية وأن العمل الجمركي يعتبر رمانة الميزان لكافة آليات تسهيل التجارة العالمية.

إن المحاور الثلاثة الأساسية التي تم وضعها لتمر عليها مسارات التفاوض أقتصرت علي ثلاث مواد من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٤٧وهم:

- المادة الخامسة والخاصة بأحكام التعامل مع البضائع العابرة " الترانزيت ."

- المـــادة الثامنـــة الـــتي تتعلـــق بالمصـــروفات والرســـوم والمستندات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- المادة العاشرة والمتعلقة بأحكام النشر والإعلان عن النظم والإجراءات والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

ونورد فيما يلي نصوص هذه المواد قبل أن نتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يتعلق بكيفية تطبيق أحكامها بطريقة تؤدي إلي تسهيل التجارة الدولية.

المادة(٥)

حرية النقل بالعبور(الترانزيت)

١ – يعتبر عبور البضائع (بما فيها الأمتعة الشخصية) والمراكب ووسائل النقل الأخرى عبر أراضى أحد الأطراف المتعاقدة سواء نقلت من وحدة نقل إلى أخرى أو لم تنقل أو أودعت المستودعات أو لم تودع أو طرأ تغيير على وسيلة النقل أم لا،إذا كان هذا العبور هو جزء فقط من نقل كامل يبدأ وينتهي خارج حدود الطرف المتعاقد الذي جرى المرور عبر أراضيه،إن هـذا النوع من حركة النقل يطلق عليه في هذه المادة " عبور الترانزيت ".

٢ – يجب أن تكون هناك حرية النقل بالعبور (الترانزيت) عبر إقليم كل طرف متعاقد عن طريق مسالك الطرق الأكثر ملائمة للترانزيت الدولي وحركة النقل إلى أو من أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى،

ويجب أن لا يكون هنالك أي تمييز على أساس علم المراكب أو مكان المنشأ أو المغـادرة أو الدخول أو الخروج أو الوجهة (بلد المقصد) أو على أي ظروف تتعلق بملكية البضائع أو المراكب أو وسائل النقل الأخرى.

٣ – يجوز لأي طرف متعاقد أن يطلب أن يكون مرور الترانزيت عبر أراضيه عن طريق جمرك الدخول الملائم عدا الحالات التي يتعذر فيها تطبيق القوانين والأحكام الجمركية،ففي هذه الحالة فإن حركة المرور القادم من أو القاصد أراضى الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن لا يخضع لأية إعاقات أو قيود لا لزوم لها ويجب أن يعفى من الرسوم الجمركية وجميع رسوم الترانزيت أو النفقات الأخرى المفروضة على الترانزيت ما عدا نفقات النقل أو النفقات الخاصة بالمصروفات الإدارية اللازمة لنظام الترانزيت أو لتكلفه الخدمات المقدمة لهذا النظام.

٤ – أن جميع النفقات والأنظمة المفروضة من قبل الأطراف المتعاقدة على حركة المرور بالترانزيت إلى أو من أقاليم الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن تكون معقولة وتأخذ في الإعتبار ظروف العبور.

٥ – فيما يتعلق بجميع النفقات والأنظمة والإجراءات الخاصة بالترانزيت فإن كل طرف متعاقد يجب أن يمنح لحركة المرور

بالترانزيت إلى أو من أراضى أي طرف متعاقد معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لحركة المرور بالترانزيت إلى أو من أي بلد ثالث.

٦ – يجب على كل طرف متعاقد أن يمنح للمنتجات الواردة بالترانزيت عبر إقليم أي طرف متعاقد آخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي سوف تمنح لمثل هذه المنتجات التي تم نقلها من مكان منشأها إلى مقصدها دون المرور عبر أراضى طرف متعاقد أخر.

ويكون أي طرف متعاقد حراً في الإبقاء علي المتطلبات التي يقرر وجوب توافرها علي الشحنات المباشرة والمعمول بها في تاريخ هذه الإتفاقية فيما يتعلق بأية بضائع تتعلق بمثل هذه الشحنات المباشرة التي يعتبر الشحن المباشر لها شرطاً أساسياً لشرعية دخول هذه البضائع بفئات تفضيلية للرسوم أو التي تكون لها علاقة بالطريقة التي يتبعها الطرف المتعاقد بخصوص القيمة لأغراض الرسوم.

٧ – أن نصوص هذه المادة يجب أن لا تطبق على عملية ترانزيت الطائرات،إنما تطبق على الترانزيت الجوى للبضائع (بما في ذلك الأمتعة).

المادة (٨)

المصاريف والإجراءات المرتبطة بالإستيراد وبالتصدير

(١-أ) أن جميع المصاريف والأعباء من أي نوع كانت والتي تفرضها الأطراف المتعاقدة(بخلاف رسوم الوارد والصادر والضرائب الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣) أو فيما يتعلق بالإستيراد وبالتصدير) يجب أن تكون في حدود مبلغ يكون مقارباً لتكلفة الخدمات المؤداة وبحيث لا يمثل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو ضريبة على الواردات أو الصادرات لأغراض مالية.

(١-ب) وتقر الأطراف المتعاقدة أيضاً بالحاجة إلى تخفيض العدد والتنويع في المصاريف والأعباء المشار إليها في الفقرة الفرعية.

(١-ج) وتقر الأطراف المتعاقدة أيضاً بالحاجة إلى جعل إجراءات الوارد والصادر أقل تعقيداً وتشابكاً،وكذلك بالحاجة إلى تخفيض وتبسيط المتطلبات المستندية الخاصة بالوارد وبالصادر .

٢ - للطرف المتعاقد بناء على طلب طرف متعاقد آخر أو الأطراف المتعاقدة الأخرى،أن يقوم بمراجعة قوانينه ولوائحه في ضوء نصوص هذه المادة.

٣ - لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض غرامات جسيمة عن خرق بسيط للوائح الجمركية أو المتطلبات الإجرائية وبصفة خاصة لا يجوز فرض غرامة - أكبر مما يجب وبحيث تكون للإنذار فقط - عند

حدوث سهو أو خطأ في المستندات الجمركية يكون من السهل تصحيحها والتي لم ترتكب لغرض التدليس أو الإهمال الجسيم.

٤ – إن نصوص هذه المادة تمتد لتشمل المصاريف والأعباء والإجراءات والإحتياجات التي تفرضها السلطات الحكومية فيما يتعلق بالإستيراد وبالتصدير بما في ذلك تلك التي تتعلق بـ: –

أ– المعاملات القنصلية مثل الفواتير القنصلية والشهادات القنصلية.

ب– القيود الكمية.

ت– نظام التراخيص.

ث– الرقابة على معدلات تحويل العملة.

ج– الخدمات الإحصائية.

ح– المستندات، إعتماد المستندات والشهادات.

خ– التحليل والتفتيش.

د– الحجر الصحي، والرقابة الصحية والتبخير.

المادة (١٠)

نظم التجارة الإعلان عنها وتنظيمها

١ – تنشر فوراً – بطريقة تمكن الحكومات والتجار من معرفتها – القوانين واللوائح والأحكام القضائية والقواعد الإدارية التي لها عمومية التطبيق والتي تصبح نافذة المفعول بواسطة أي طرف

متعاقد،وتتعلق بتبنيد أو تقييم المنتجات للأغراض الجمركية،أو بفئات الضرائب أو الرسوم أو الأعباء الأخرى،أو بالإشتراطات أو القيود أو قرارات الحظر على الواردات أو الصادرات،أو على تحويل المدفوعات الخاصة بهما،أو التي تؤثر في بيعها أو توزيعها أو نقلها أو التأمين عليها أو تخزينها أو التفتيش عليها أو عرضها أو تصنيعها أو خلطها أو أي إستخدام آخر .

كما يجب أيضاً نشر الإتفاقيات التي تؤثر علي سياسة التجارة الدولية المعمول بها بين حكومة أو هيئة حكومية لأي طرف متعاقد وبين حكومة أو هيئة حكومية لأي طرف متعاقد آخر.

ولا تلزم أحكام هذه الفقرة أي طرف متعاقد بإفشاء معلومات سرية قد تعوق تنفيذ قانون،أو تكون مخالفة للصالح العام،أو قد تؤدى إلى الأضرار بالمصالح الشرعية التجارية لمؤسسات معينة سواء كانت عامة أو خاصة.

٢ – لا يجوز لأي طرف متعاقد إتخاذ أي إجراء له صفة التطبيق العام،ينتج عنه زيادة في فئة ضريبة أو عبء آخر على الواردات في ظل نظام موحد قائم،أو ينتج عنه واحداً أو أكثر من الأعباء أو القيود أو الحظر على الواردات أو على تحويل المدفوعات الخاصة بها،قبل نشر مثل هذا الإجراء رسمياً.

(٣ – أ) يطبق كل طرف متعاقد بطريقة موحدة ومعقولة وغير متحيزة جميع قوانينه ولوائحه وقراراته وأحكامه من النوع الموضح في الفقرة (أ) من هذه المادة.

(٣–ب) يحتفظ كل طرف متعاقد أو ينشيء بأسرع ما يمكن،محاكم أو أجهزة إجرائية قضائية أو تحكيمية أو إدارية وذلك لأغراض – من بينها – المراجعة الفورية وتصحيح الأداء الإداري الخاص بالشئون الجمركية،وتكون مثل هذه المحاكم أو الأجهزة الإجرائية مستقلة عن الهيئات المعهود إليها بتطبيق الإجراءات الإدارية،وتكون قراراتها قابلة للتنفيذ بمعرفة هذه الهيئات كم أنها تحكم ممارسة هذه الهيئات لأعمالها الإدارية،إلا إذا تقدم طعن إلى محكمة تشريعية أعلى خلال المدة المحددة لتقديم الطعون بمعرفة المستوردين، وبشرط أن تتخذ الإدارة المركزية لمثل هذه الهيئة الخطوات لإعادة نظر الموضوع في جلسة أخرى إذا كان هناك سبب وجيه للإعتقاد بأن القرار يتعارض مع المبادئ المقررة في القانون أو مخالفاً للحقائق القائمة.

(٣–ج) لا تستلزم أحكام الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة إلغاء أو إستبدال الإجراءات القائمة في إقليم طرف متعاقد في تاريخ هذه الإتفاقية والتي تقدم في الواقع إعادة نظر محايدة للإجراءات الإدارية حتى وإن لم تكن مثل هذه الإجراءات مستقلة إستقلالا تاماً

أو رسمياً عن الهيئات المعهود إليها بالتنفيذ الإداري،على كل طرف متعاقد يقوم بتطبيق مثل هذه الإجراءات أن يمد الأطراف المتعاقدة (بناء على طلبهم) بكل البيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكنهم تحديد ما إذا كانت هذه الإجراءات تتوافق مع متطلبات هذه الفقرة الفرعية.

وحقيقة الأمر، أن المواد الثلاثة التي تم إختيارها لتكون محاور العمل الأساسية هي بالفعل كذلك، فهي تمثل الأساس المنطقي والشامل لعملية التبادل التجاري الدولي من منظور التسهيل والتيسير، وهذه المواد الثلاثة تتعامل مع كل الصفقات الداخلة في مجال التجارة الدولية وبدون إستثناء.

أولاً: المادة الخامسة " الترانزيت "

لقد جرت المفاوضات بين الدول الأعضاء في سياق أحكام هذه المادة علي الأسس التالية:

❖ **الأحكام المتعلقة بالمصروفات والرسوم المرتبطة بالترانزيت:**

إعتماداً علي مبدأ جوهري وأساسي هو أن تكون المصروفات التي يتم تحصيلها عن البضائع العابرة في أقل حد لها،وأن لا تتجاوز المستويات الدولية المعمول بها،وأن يكون الإعفاء من أي رسوم هو الأساس،بينما تحصيل القليل من الرسوم هو الإستثناء،إن عملية

فرض رسوم علي البضائع العابرة يعتبر من أكبر معوقات التجارة الدولية،وبالتالي لابد من أن تسير كافة الإدارات الجمركية علي نهج الإعفاء الكامل للبضائع العابرة من أي رسوم وتحت أي مسمي، فبعض الدول تقوم بفرض رسوم مبالغ فيها مقابل سير وسائل النقل التي تقل البضائع الترانزيت عبر الطرق بها،وهو ما يعني فرض مستتر للرسوم علي هذه البضائع،وهذا لا يعني منع الدول من تحصيل رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها لهذه البضائع عند عبورها بأراضيها،حيث تستطيع كل دولة بل ويحق لها بصورة كاملة تحصيل مقابل عن أي خدمات تقدمها بشرط أن يكون المبلغ المحصل يساوي الخدمة المقدمة ولا يعتبر إيراداً للجهة التي تقدم الخدمة.

❖ **الأحكام المتعلقة بالمستندات المرتبطة بالترانزيت:**

البضائع العابرة تحتاج إلي مستندات جمركية وتجارية ترافقها أينما سارت،وبعض الدول تشترط تقديم بيانات ومستندات مبالغ فيها،ووفقاً لمبادرة تسهيل التجارة التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية،فإن الحد الأدنى والضروري من المستندات فقط هو الذي يجب أن يتم تقديمه للإدارة الجمركية عن البضائع العابرة،ولا يقتصر الأمر علي عدد المستندات فقط،بل إن التوصية تمتد لتشمل الناحية الشكلية التي ترد بها المستندات وضرورة عدم النص علي التوثيق أو الإعتماد إلا في الحالات التي يكون هذا ضرورياً.

❖ **الأحكام المتعلقة بالإجراءات المرتبطة بالترانزيت:**

يمتد مفهوم التخفيض إلي الإجراءات المطبقة علي البضائع العابرة حيث تتجه مسارات المفاوضات إلي مطالبة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تكون الإجراءات التي تتم علي هذه البضائع أقل ما يمكن وأن تقتصر علي النواحي الأمنية والبيئية لا أكثر،فليس من المعقول ولا المنطقي أن تتم إجراءات جمركية علي البضائع العابرة علي نفس النحو الذي تتعامل به الإدارة الجمركية مع البضائع تحت نظام الوارد النهائي،بل تقتصر الإجراءات علي تأمين وضمان عدم تسرب هذه البضائع إلي السوق المحلي إلا من خلال إجراءات جمركية شرعية بعيداً عن الممارسات الغير شرعية وعمليات التهريب.

ثانياً: المادة الثامنة " المصاريف والإجراءات المرتبطة بالإستيراد وبالتصدير":

وقد تناولت المفاوضات بين الدول الأعضاء في سياق أحكام هذه المادة الأسس التالية:

❖ **المراجعة الدورية للمصروفات والرسوم:**

وهذه المراجعة ضرورية إذا ما تم الأخذ في الإعتبار مبدأ التخفيض، حيث أن هذه المراجعة عادة ما ستسفر في ظل التقدم التكنولوجي

المستمر عن خفض في تكلفة تأدية الخدمة،وهو المطلوب دوماً من الدول الأعضاء أن يتبعوه،ومن ناحية أخري،فإن عملية المراجعة المستمرة لهذه المصروفات والرسوم ترفع من مستوي الثقة التي يوليها المجتمع التجاري للإدارة الجمركية،فوجود رسم صدر به قرار من سنوات طويلة يعطي إنطباعاً أن هذه الإدارة الجمركية لا تتم بها أي عمليات مراجعة أو تحديث،ومن ثم تقل درجة الإلتزام الطوعي وتنخفض الثقة في الإدارة الجمركية.

إن أهمية عملية المراجعة الدورية هذه،دفعت بعض الوفود بالمنظمة إلي طلب أن يكون للدول الأعضاء بالمنظمة الحق في مراجعة ما لدي الدول الأخرى وإرسال ملاحظاتهم للدولة المعنية ووجوب أن تأخذ الدولة المعنية هذه الملاحظات في الإعتبار،وهو ما يتعارض في لغة صريحة مع مبدأ السيادة واستقلالية الدول.

❖ **تناسب الرسم مع الخدمة المقدمة:**

ونظراً لما تلاحظ لدي بعض الدول الأعضاء بالمنظمة،خاصة الدول الفقيرة،من وجود بعض المصروفات والرسوم التي تقوم الإدارة الجمركية بفرضها وتحصيلها علي البضائع الواردة أو الصادرة،أو فرض رسوم مبالغ فيها مقابل خدمات تتعلق بعملية التصدير والاستيراد، فعلي سبيل المثال: "تقدمت أحد الدول الأعضاء أثناء المفاوضات بشكوى من أحد الممارسات التي تراها المنظمة غير منطقية أو

مقبولة حيث تقوم أحد الدول بفرض رسوم توثيق قدرها ٨٠ دولار أمريكي علي كل مستند يقوم المصدر بتوثيقه في قنصلية هذا البلد كأحد المتطلبات الأساسية لإتمام عملية التصدير إلي هذا البلد." وبالتالي كان المطلب الأساسي من المنظمة لهذه الدولة هو مراجعة هذه المبالغ التي تقررها كرسوم توثيق للمستندات حيث أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعبر عن تكلفة حقيقية لخدمة التوثيق التي تقدمها.

❖ **عدم تطبيق الرسوم والمصروفات إلا بعد النشر والإعلان:**

لقد أرست منظمة التجارة العالمية مبدأ الشفافية في كل ما يتم تطبيقه علي المتعاملين مع الإدارات الجمركية،ولكي يتم تفعيل الشفافية بطريقة جيدة فإنه يجب علي الإدارات الجمركية أن تقوم بنشر كل المصروفات والرسوم التي يتم فرضها علي أي إجراء من الإجراءات الجمركية بكل وسائل النشر والإعلان حتى يكون المتعامل علي علم بها ولا يفاجئ بها عند التعامل مع الجمارك،إن وجود إلتزام من الإدارة الجمركية بأن تقوم بالإعلان والنشر عن تلك الرسوم والمصروفات التي سيتم تحصيلها مقابل الخدمات التي تقدمها للمجتمع التجاري يضمن للمتعاملين فرصة التعرف علي ما سيتم تطبيقه علي وارداتهم وعدم وجود أي مصروفات أو رسوم

مفاجئـة،ومن ثـم يمكـنهم وضـع التقـديرات الصـحيحة لصـفقاتهم المستوردة بكل دقة.

ثالثـاً: المـادة العاشـرة " نظـم التجـارة - الإعـــلان عنهـا وتنظيمها":

إن مبدأ نشر وإعلان النظم والإجراءات والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية والتي تضمنتها أحكام المادة العاشرة من إتفاقية الجات تعتبر أحد الوسائل الفعالة لتسهيل التجارة،وتعبر عن هذه الأهمية مناقشات الدول الأعضاء التي تناولت هذه الأحكام في النقاط التالية:

❖ المراجعة الدورية للقواعد والإجراءات المرتبطة بالتجارة الدولية:

وهذه المراجعة ضرورية إذا ما تم الأخذ في الإعتبار أنه هناك دائماً جديد في العمل الجمركي والأنظمة الجمركية،وأن السعي الدائم نحو تسهيل التجارة سوف ينطوي بالضرورة علي تغييرات إجرائية تستوجب إجراء مراجعة مستمرة ودورية علي تلك الإجراءات والنظم للوقوف علي أيها يمكن تعديله أو تبسيطه بهدف التيسير والتسهيل علي العملاء.

إن أهمية عملية المراجعة الدورية تنبع من أن تزايد حجم التجارة الدولية سوف ينتج عنه بالضرورة زيادة العمل الواقع علي عاتق

الإدارة الجمركية،ومن ثم يكون هناك ضرورة حتمية لمراجعة وتعديل بعض الإجراءات لكي يتسني للجمارك القيام بعملها وتأدية دورها في تسهيل التجارة الدولية والإستمرار في الأداء الجيد وتقديم أفضل خدمة للعملاء من المجتمع التجاري.

❖ عدم تطبيق القواعد والإجراءات إلا بعد النشر:

وهذه الفترة التي يتم خلالها نشر الإجراءات والقواعد الجمركية علي العملاء قبل تطبيقها تعطي هؤلاء الشركاء التجاريين الفرصة لتوفيق أوضاعهم وأداء عملهم دون توقف،وبالتالي لا تحدث أي مشاكل للعملاء أو تخوف من وجود تعليمات أو إجراءات جديدة يترتب عليها تعديلات واجبة من جانب المجتمع التجاري تقوم علي التخمين،بل إن هذه الفترة بين النشر والتطبيق تعطي المجتمع التجاري فرصة العمل في بيئة كاملة التوقع وبالتالي ترتفع معدلات الثقة بين المجتمع التجاري والإدارة الجمركية بل والجهاز الإداري للدولة بكامله.

❖ الإستعلام المسبق:

نظام جديد أو آلية جمركية مستحدثة يستطيع المتعاملون مع الجمارك من خلالها من الحصول علي المعلومات الكاملة الخاصة بالواردات والصادرات،خاصة هؤلاء العملاء الذين لا تتوافر لديهم خبرات فنية عن العمل الجمركي مثل المستندات المطلوبة

للإستيراد أو التصدير،أو البند الذي تخضع له البضائع التي سيتم استيرادها،أو القيمة التي ستكون أساساً لحساب الرسوم الجمركية وغير ذلك من النواحي الفنية التي يتم تطبيقها علي المستورد.

ووفقاً لهذا النظام، تقوم الإدارة الجمركية بتوفير قنوات إتصال معلنة ومعروفة للمجتمع التجاري في أماكن يسهل الوصول إليها أو من خلال قنوات إتصال متاحة وميسرة،ويمكن للمتعامل أن يطلب من مكاتب الإستعلام تزويده بكل المعلومات التي يحتاج إليها،ويحصل عليها علي الفور سواء شفوياً أو كتابة.

❖ **قبول صور الفواتير والمستندات:**

لقد كان العمل الجمركي في السابق يقوم علي المستندات الأصلية والتي لابد أن تقدم إلي الإدارة الجمركية لكي تبدأ في إجراءات الإفراج عن البضائع،ولكن بعد هذا التدفق السلعي الكبير بين دول العالم وتشجيع منظمتي التجارة والجمارك لمبادرات تسهيل التجارة الدولية،وجدت الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة أن الإكتفاء بتقديم صور المستندات إلي الإدارات الجمركية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تخفيض الزمن الذي يحتاج إليه المستوردون للحصول علي المستندات التي تقدم مع البضائع المستوردة،وأن هذه الصور والتي عادة ما يحتفظ بها المستوردون بعد تلقيها من المورد أو البنوك بالفاكس أو البريد الإلكتروني،يمكن أن تكون هي

كل ما يحتاج إليه العمل الجمركي خاصة إذا ما توافرت درجة عالية من الثقة في هذا العميل،ولذلك توصي منظمة التجارة العالمية بتفعيل مبادرة الأخذ بصور الفواتير والمستندات والتي تدعم بإيجابية واقعية عملية تسهيل التجارة الدولية.

❖ عدم إشتراط المخلص الجمركي:

بعض الإدارات الجمركية تشترط وجود المخلص الجمركي،وحتى لو تقدم المستورد بنفسه للإفراج عن البضائع،فإن لوائح العمل في هذه الإدارات الجمركية تستوجب وجود مخلص جمركي وهو ما يضيف عبء مادي علي تكلفة البضائع المستوردة،ويضع عائقاً لا لزوم له أمام المستورد عند تعامله مع الإدارة الجمركية.

الأثر المتوقع لعملية تسهيل التجارة علي الأسواق العالمية

إن إلتزام دول العالم بإزالة المعوقات التي تعوق حركة التجارة العالمية والتي سبق التعرض لبعض أمثلة منها عند تناولنا للعزلة الاقتصادية التي أنتهجتها الدول بعد الحربين العالميتين الأولي والثانية (مثل أذون الإستيراد،نظام الحصص،فرض ضرائب علي الصادرات،إستخدام أسعار الصرف الغير متوازنة) بالإضافة إلي إتباع الدول لآليات من شأنها إعطاء مساحة أكبر لتحرير التجارة مثل: الإتفاقيات التفضيلية وإلغاء أو خفض الرسوم والمصروفات التي ترتبط

بعمليات الإستيراد أو التصدير وإستخدام نظم آلية للإجراءات المتعلقة بالإفراج عن البضائع كل هذا يؤدي بالضرورة إلي جذب للاستثمارات في مجال التجارة وزيادة سرعة ومعدل دوران رؤوس الأموال المستخدمة في التجارة مما يترتب عليه مضاعفة الأرباح والفوائد التي تعود علي المشتغلين بالتجارة.

وخلافاً لما هو معروف بأنه علي الدول أن تقلل من وارداتها لأقل ما يمكن وتضاعف صادراتها لأكثر ما يمكن فإن الوزن النسبي لكل دولة في سوق التجارة العالمية يتم قياسه بحساب مساهمة تلك الدولة في حركة التجارة العالمية بجمع إجمالي وارداتها + إجمالي صادراتها وكلما تعاظمت هذه القيمة زادت أهمية هذه الدولة في التجارة العالمية.

لقد خرجت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بعدد من التوصيات المقترحة لإحداث وتحقيق تسهيل كبير للتجارة العالمية ورفع معدلات التبادل التجاري إلي أعلي ما يمكن الوصول إليه، ونورد فيما يلي هذه التوصيات:

التوصية رقم (١):

يجب علي الإدارات الجمركية أن تحدد بوضوح الأهداف الخاصة بها من خلال وضع ونشر تلك الأهداف في صورة خطة إستراتيجية

توضح كيفية تنفيذ تلك الأهداف علي أن يتم وضع هذه الأهداف بالتعاون مع الأطراف الأخرى سواء الحكومية أو غير الحكومية.

التوصية رقم (٢):

يجب علي الإدارات الجمركية النظر في أساليب العمل الحالية مع وضع برنامج لإصلاح وتطوير تلك الإجراءات الجمركية،كما يجب الرجوع في هذا المجال إلي الإتفاقيات الدولية الخاصة بتيسير وتنسيق العمليات الجمركية (مثل إتفاقية كيوتو).

التوصية رقم (٣):

يجب علي الإدارات الجمركية الاستفادة بدرجة كبيرة من تكنولوجيا المعلومات بهدف تفعيل الأداء والعمل حيث يجب تطوير تطبيقات الحاسب الآلي بالنسبة للعمليات الجمركية المختلفة مع الوضع في الإعتبار الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وبرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD "والخاص بأعمال الميكنة والإصلاح (النظام المميكن للبيانات الجمركية ASYCUDA).

التوصية رقم (٤):

يجب علي الإدارات الجمركية أن تضمن التوظيف الفعال للموارد البشرية من خلال تطبيق نظام المخاطر وسياسة الإنتقاء وأساليب إستهداف الرسائل التي تشكل خطورة عالية مما يستدعي الفحص

الفعلي،هذا ويجب أن تكون نسبة الرسائل التي يتم فحصها نسبة صغيرة جدا بما يتماشي مع تنفيذ الأهداف الخاصة بالرقابة.

التوصية رقم (٥):

يجب علي الإدارات الجمركية أن تتخذ خطوات نحو تيسير عملية الإفراج المسبق قبل وصول الرسائل وهو ما سوف يسهم بشكل كبير في تيسير التجارة الدولية كما سيسهم الإدراج الإليكتروني للبيانات الخاصة بالشحنة في تيسير هذه العملية.

التوصية رقم (٦):

يجب علي الإدارات الجمركية أن تنظر جدياً في إمكانية الإسراع قدر الإمكان في الإفراج عن البضائع علي أساس أقل قدر ممكن متوافر من المعلومات الأساسية،ومع هذا يجب ضمان أن كل المعلومات اللازمة لدقة عمليات جمع الحصيلة والحسابات وتقديم التقارير الإحصائية سوف يتم تقديمها لتلك الإدارات الجمركية.

التوصية رقم (٧):

يجب علي الحكومات أن ترشد عملية الإفراج عن البضائع التي تتطلب بصفة متكررة تدخل بعض الجهات الحكومية في العمليات الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك أو عن طريق بحث إمكانية أن يتم دمج كل عمليات الفحص اللازمة للإفراج عن البضائع لكي

تتم من خلال جهة واحدة ولتكن مصلحة الجمارك علي سبيل المثال.

التوصية رقم (٨):

يجب علي مصلحة الجمارك أن تقوم بتيسير الإجراءات لتحديد القيمة للأغراض الجمركية والتي يمكن أن تشكل تأخيرا ملحوظا علي عملية الإفراج،ويمكن أن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق تطبيق طريقة التقييم المنصوص عليها في إتفاقية الجات الخاصة بالقيمة وطبقا لتوصيات منظمة الجمارك العالمية وهي ما تعد أقل تعقيداً من الأساليب الأخري المطبقة في بعض الدول.

التوصية رقم (٩):

يجب علي الحكومات أن تسعي جاهدة قدر الإمكان وخاصة عند تطوير فئات التعريفة الجمركية العالية إلي تخفيض فئات التعريفة وذلك من خلال توسيع قاعدة الضريبة حتى يمكن تحديث فئات التعريفة. ويرجع هذا إلي أن فئات التعريفة العالية تدفع علي القيام بعمليات وأساليب التهريب وتزيد من صعوبة عملية المكافحة.

التوصية رقم (١٠):

يجب علي الحكومات أن تتخذ خطوات لتبني أسلوب للتعاون بين الإدارات الجمركية بدلا من المواجهة عند التعامل مع العمليات الجمركية،حيث يجب تنفيذ برنامج مذكرة التفاهم الخاص بمنظمة

الجمارك العالمية "UNCTAD" وذلك كمحرك لتعاون أفضل بين المصالح الجمركية والمجتمعات التجارية.

التوصية رقم (١١):

يجب علي الحكومات أن تتخذ خطوات لضمان تحقيق أعلي مستويات النزاهة والمعايير السلوكية في العمل من خلال الخدمات الجمركية،ويجب تنفيذ المعايير المنصوص عليها في منظمة الجمارك العالمية في إعلان أروشا بخصوص النزاهة في الجمارك ،كما أن المعايير الفعالة مطلوبة للحد من المستويات المتدنية للنزاهة في المجتمع التجاري.

التوصية رقم (١٢):

يجب علي الحكومات وضع برامج للإصلاح والتطوير الجمركي بهدف تحسين كفاءة وفعالية الخدمات الجمركية ومن ثم يمكنها تجنب الحاجة إلي الإستعانة بالخدمات الخاصة بالجهات التي تقوم بالفحص المسبق لتقوم بالخدمات الجمركية،وبالرغم من إمكانية الإستعانة بهذه الخدمات تحت ظروف خاصة،يجب إعتبارها كمعيار مؤقت علي أن يتم تنفيذه بما يتماشي مع إتفاقية الفحص المسبق للبضائع والمرفقة بإتفاقية مراكش.

التوصية رقم (١٣):

يجب علي الحكومات النظر في وضع حد أدني من المعايير لوكلاء الشحن والمستخلصين أو تشجيع تلك المهن علي وضع المعايير الخاصة بهم بالإضافة إلي متابعة الأداء طالما أن تلك الأطراف تشكل عوامل تأخير للإفراج عن البضائع.

التوصية رقم (١٤):

يجب علي الإدارات الجمركية ضمان الشفافية المطلقة وتسلسل العمليات الجمركية عن طريق تزويد المجتمع التجاري بالمعلومات الكافية عن الإجراءات الجمركية ومتطلباتها،هذا ويجب أن يتم تحديث تلك المعلومات بإستمرار علي أن تتوافر بسهولة لإستخدامها.

التوصية رقم (١٥):

يجب علي الإدارات الجمركية تحسين المعايير الرقابية الخاصة بها بالإضافة إلي تيسير عملية الإفراج عن الواردات مع الوضع في الإعتبار التبادل الإليكتروني للبيانات بين بلد الصادر وبلد الوارد طبقا للقوانين والقواعد المطبقة في البلدين بخصوص تبادل البيانات.

التوصية رقم (١٦):

يجب علي الإدارات الجمركية ضمان صحة البيانات الإحصائية – في حالة الدول التي تعتمد فيها الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية علي البيانات الجمركية – وذلك بالإضافة إلي تزامن عملية نقل تلك البيانات للجهات المسئولة عن تجميع الإحصاءات التجارية.

التوصية رقم (١٧):

يجب علي الحكومات ضمان وجود الدعم الحكومي للخدمات الجمركية ويتم دعمها بطريقة مناسبة حتى يتسني أداء المهام المطلوبة بكفاءة وفعالية وعلي مستوي عالي من الأداء حيث أن الخدمات الجمركية التي تفتقر إلي الدعم من الموارد تشكل عقبة في طريق التجارة.

التوصية رقم (١٨):

يجب علي الإدارات الجمركية أن توفر التدريب (من خلال المنح الدراسية) وخاصة تلك التي تستهدف الموظفين المحترفين في الدول النامية سواء من خلال التدريب المحلي أو التدريب في الخارج وذلك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية و/أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" ويجب أن يغطي هذا التدريب متطلبات الإتفاقيات الدولية في مجال الجمارك.

التوصية رقم (١٩):

يجب علي الحكومات – وذلك من خلال ممثليها في منظمة الجمارك العالمية – ضمان أن يتم تفعيل دور منظمة الجمارك العالمية من خلال تنفيذ أي مهام خاصة بالمساعدات الفنية حيث تلعب المنظمة دوراً هاماً في تنفيذ تلك التوصيات في المصالح الجمركية للدول الأعضاء.

الباب الثاني

المحاور الرئيسية الخمسة لتطوير العمل الجمركى في ظل تيسير التجارة

ورقة عمل شاملة

لتطوير العمل الجمركي

المحاور الخمسة لتطوير الإدارة الجمركية

كما هو معلوم للجميع أن الهدف الرئيسي للجمارك في الماضي هو جباية الضرائب الجمركية علي التجارة الدولية العابرة لحدود الدولة ومحاولة تعظيم هذه الإيرادات إلي أقصي درجة ممكنة بكل السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للجمارك أن تحقق الحصيلة المستهدفة غير ناظرة إلي ما تم من إجراءات وما أتخذ من طرق لتحقيق هذا الهدف،ولكن مع دخول بني الإنسان في عصر العولمة وإرتفاع حجم التجارة الدولية إلي أرقام تبدو خيالية خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي،وسقوط الحواجز التي كانت تقف أمام التجارة الدولية الواحد تلو الآخر تلك الحواجز التي كانت تعوق دخول وخروج السلع والأفراد ورأس المال من وإلي الدول،فقد تغير دور الإدارات الجمركية في كافة دول العالم ليصبح هدفها الأول هو تيسير وتسهيل التجارة الدولية بحيث تكون الجمارك داعماً للتجارة وليست معوقاً لها،وعاملاً من العوامل التي يعتمد عليها المجتمع الدولي في رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل المستمر علي رفع مستوي المعيشة في كافة بلدان العالم بما يعود بالرفاهية علي بني الإنسان،وللقيام بهذه المهمة وتحقيق هذه الأهداف كان علي

الإدارات الجمركية أن تخضع لعملية تحول إستراتيجي تاريخي لم تشهده علي مر التاريخ من قبل،حيث بدأت الإدارات الجمركية في كافة دول العالم ومن خلال منظمة التجارة العالمية في إتباع كل الأساليب والوسائل الحديثة التي تمكن من تسهيل التجارة العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي،بما يعني المزيد والمزيد من المسئولية علي الإدارات الجمركية في العالم،وفي الوقت الذي بلغت فيه الثورة التكنولوجية مبلغاً جعل من العالم قرية صغيرة جداً لا تخفي فيها خافية،والنظام الرقمي يقدم للجميع البيانات والمعلومات التي تسهم في إعداد الدراسات بصورة صحيحة ودقيقة وسريعة لتنفيذ مشروعات إستثمارية بدون حدود مادية.

وهو ما جعل الدور الذى تقوم به الإدارات الجمركية في العالم يختلف تماماً عن ذى قبل،بل إن هذا التطور ألقي بعبء كبير علي الإدارات الجمركية لتكون علي مستوي الحدث،وتساهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الرفاهية لبني الإنسان دون النظر إلي الحدود الإقليمية أو الإنتماءات الجغرافية.

ولذلك بدأت كل دول العالم وبلا إستثناء في تنفيذ مبادرات جادة وحقيقية لتطوير إداراتها الجمركية وتطوير العملية الجمركية لتواكب المتغيرات والمستحدثات الدولية كي تلحق بركب العصر وتمضي في

موكب الحداثة الذي لا يسمح لمن يتخلف عنه بأي فرصة في الوجود والعيش.

وفي هذه الدراسة – نحاول قدر استطاعتنا– وفي حدود ما أتاحه الله لنا من خبرات في تطوير الجمارك المصرية،أن نضع بين أيدي المهتمين بالتطوير في كافة أنحاء الوطن العربي،ورقة عمل شاملة لتطوير الإدارات الجمركية لتكون علي مستوي الحدث وتنطلق إلي آفاق التقدم والتحديث المطلوب،ونحن بذلك نسعي لأن تكون عملية التطوير الجمركي بمثابة تطوير حقيقي علي أرض الواقع وليس مجرد رفع مجموعة شعارات جديدة مع إستقدام عدد من الوسائل التكنولوجيا الحديثة،ولكن نعني تطويراً واقعياً له ملامح ونتائج تسهم بشكل مباشر وقوي في عملية تسهيل التجارة الدولية وتعمل علي زيادة حجم التبادل التجاري الدولي بين دول العالم كله.

وقد أعتمدنا في هذه الدراسة علي محاور خمسة،نري أنها الأساس في كل ما يمكن أن تتضمنه عملية التطوير الجمركي، وهي:

- الإطار التشريعي الذي يحكم العمل والأداء الجمركي.
- الموارد البشرية التي تدير العمل في الإدارة الجمركية .
- التكنولوجيا الحديثة التى يمكن استخدامها لتطوير العملية الجمركية.

- **التنسيق مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالواردات والصادرات.....وأخيراً**
- **الشراكة مع المجتمع التجاري.**

المحور الأول...

الإطار التشريعي الذي يحكم العمل والأداء الجمركي

إن الإطار التشريعي للعمل الجمركي الذي نعنيه لا يقف فقط عند القانون الجمركي،ولكنه يمتد أيضاً إلي كل القواعد والإجراءات والأحكام التي تنظم أي جزء من العملية الجمركية،بمعني أن هذا الإطار التشريعي يمتد ليشمل القانون الجمركي،اللائحة التنفيذية، التعريفة الجمركية،وأدلة الإجراءات الجمركية والتي تتضمن كافة إجراءات النظم الجمركية الخاصة وأي من القواعد والإجراءات التي تضع نظاماً للعمل الجمركي وتحدد آليات تنفيذه.

١. **القانون الجمركي:**

إن القانون الجمركي يمثل أهم أسس ومكونات الإطار التشريعي للعمل الجمركي وهو المرجع القانوني الذي تستمد منه كافة الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الجمارك شرعيتها،ورغم أن تحديث نصوص وأحكام هذا القانون يعتبر واحداً من الأمور الهامة لتحديث الإدارة الجمركية وتطويرها وإتاحة الفرصة للاستفادة من المستحدثات التكنولوجية والفنية،إلا أن هناك توجهاً تتبناه التكتلات الاقتصادية الجديدة والتي أصبحت ظاهرة في عالم التجارة والاقتصاد اليوم،وهو توجه قد يكون علي نفس الدرجة من الأهمية

ألا وهو التوحيد التشريعي والقانوني في الإقليم أي وجود قانون جمركي موحد لمجموعة من الدول التي يجمعها نفس الإقليم أو ذات النطاق الجمركي المشترك لكي تدعم عملية التبادل التجاري فيما بينها وتسهل التجارة سواء البينية أو الدولية لهذا الإقليم، والأمثلة علي هذا كثيرة، لعل أبرزها: الإتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلي العديد من الكيانات الإقليمية التي توحدت قوانينها ووحدت تشريعاتها سواء الجمركية أو غير الجمركية.

إن العمل الجاد لتطوير الإدارة الجمركية يتطلب في جميع الأحوال وجود إطار تشريعي يأتي علي قمته قانوناً جمركياً يواكب متغيرات العصر ويتسم بالحداثة والتطوير والمرونة التي تستوعب كافة المستحدثات التكنولوجية وغير التكنولوجية،ويعطي للإدارة الجمركية كافة الصلاحيات التي تمكنها من القيام بعملها في سهولة ويسر ودون معوقات أو عقبات تشريعية.

فإذا ما نظرنا إلي بعض نصوص القانون الجمركي في عدد من دول العالم خاصة تلك التي تنتمي إلي الدول النامية نجد أنها قد صدرت قبل سنوات كثيرة مما يعني أن هذا القانون قد تقادمت أحكامه وكثرت التعديلات عليه حتى أصبح بعضها كغابة من المواد والأحكام التي لا يعرف دقائقها حتى الصفوة من رجال القانون،وأصبح المتعامل مع الجمارك في هذه البلدان لا يجد مفراً من ترك الأمر

برمته لرجال الجمارك ليقوموا بالعمل بما يتراءى لهم،لعجزه الكامل عن إدراك حقوقه التي يكفلها القانون الذي لا يعرف تفاصيله ودهاليزه إلا القليل والقليل جداً،وبالتالي يخضع هذا المتعامل لكل أنواع الإبتزاز والإستغلال وينتشر الفساد بسبب هذه النصوص المتقادمة وهذا الإطار التشريعي العتيق.

ولا يقتصر الأمر فقط علي ضياع حقوق المتعاملين،بل إنه يمتد لما هو أخطر من ذلك، وهو عدم تناسب الأحكام مع العصر الجديد الذي دخلنا آفاقه في الألفية الثالثة،وهو العالم الرقمي المعلوماتي السريع الصغير،إلي غير ذلك من المسميات التي تؤكد ضرورة توفيق الأوضاع كلها بما يتناسب مع آليات العصر،وبما يضمن اللحاق بركب التقدم والمدنية وعدم التخلف عن هذا النمو الاقتصادي الذي صار السمة المميزة للعالم في هذا الزمان.

ولابد أن تضع الإدارات الجمركية نصب أعينها وهي بصدد تعديل القانون الجمركي أن تكون هناك مشاركة حقيقية للمجتمع التجاري بكافة طوائفه في عملية الصياغة ووضع مشروع القانون الجديد لأن هذه المشاركة هي الضمانة الكبرى لخروج القانون الجديد خالياً من أي مشاكل تطبيقية وتحقيقه لأكبر درجة من رضا العملاء الذين يتم تطبيق القانون عليهم.

لقد قمنا في الجمارك المصرية بدراسة تفصيلية لقانون الجمارك رقم ٦٦ الصادر في عام ١٩٦٣ وكافة التعديلات التي جرت عليه منذ صدوره،وتضمنت هذه الدراسة تحديد كل أوجه القصور في القانون، وتحديد النصوص التي تقادمت ولم تعد تصلح،والنصوص التي تحتاج إلي إعادة صياغة لتناسب عمليات التطوير التحديث التي طرأت علي العمل الجمركي،والنصوص التي نحتاج إلي تضمينها في القانون للتعامل مع مستجدات طرأت علي العمل الجمركي،وتم عرض مشروع أولي يتضمن كافة التعديلات التي وجب إجراؤها بصورة سريعة،وتم إعداد مشروع كامل لقانون جمركي متكامل ومحدث لعرضه علي مجلس الشعب لإقراره في أقرب وقت ممكن، ولم يكن هذا المشروع ولا ذاك وليد عمل منفرد من الإدارة الجمركية،بل شارك المجتمع التجاري فيه مشاركة حقيقية من خلال عدد غير قليل من اللقاءات والمناقشات حول هذه النصوص المقترحة للقانون الجمركي الجديد،وتم كل ذلك من منطلق أن من ينطبق عليه القانون،يمكن أن تكون لديه رؤى لا تتوافر لدي من يطبقونه وهو ما يحدث بالفعل وما وجدناه علي أرض الواقع عند مناقشة النصوص المقترحة مع أعضاء المجتمع التجاري من مختلف الفئات.

٢. اللائحة التنفيذية:

إن الأصل في ضرورة وجود لائحة تنفيذية يرجع إلي أن دورة إصدار القانون عادة ما تستغرق الكثير من الوقت والإجراءات سواء في مرحلة الإعداد أو مرحلة الإعتماد،فيتم الإعداد من خلال متخصصين ليس فقط في المسائل القانونية،ولكن أيضاً في عمليات الصياغة القانونية للنصوص والحرص علي مدي توافقها مع منظومة القانون العام ومجموعة القوانين السارية دون تعارض من قريب أو بعيد،ثم يتم إعتماد هذا القانون من خلال مجلس الشعب كما في مصر أو الهيئة البرلمانية تحت أي مسمي يطلق عليها في بلدان العالم،وبالتالي تثور مشكلة كبيرة عند الحاجة إلي إجراء تغيير أو تعديل طارئ علي أي من النصوص،لذلك يتم إصدار القانون بإجماليات أو مبادئ قانونية مع إحالة كافة التفاصيل التي تخضع لكثير من التغيير والتبديل إلي اللائحة التنفيذية والتي يصدرها الوزير المختص،مثلما هو عليه الحال في مصر،حيث يصدر بها قرار من وزير المالية،وتتضمن اللائحة كافة النصوص والأحكام التي لا غني لأي إدارة جمركية متطورة عنها،حيث تتضمن أحكام تشريعية تفسيرية وتفصيلية تفسر وتشرح نصوص القانون الذي يتم تطبيقه علي المتعاملين والعاملين،ومن ثم تكون هذه الأحكام التفصيلية بمثابة خارطة طريق أساسية توضح للجميع كيفية تفسير وتطبيق وتنفيذ

القواعد القانونية التي تضمنتها مواد القانون الجمركي،وإلي المدي الذي تكون فيه الأحكام التنفيذية واضحة ومفهومة وتفصيلية تكون الإدارة الجمركية شفافة وعلي درجة عالية من المرونة واليسر في التطبيق والقبول من المجتمع التجاري،ذلك لأن أحد أهم بنود الشفافية هو أن يكون المتعامل علي علم تام بكل ما يطبق عليه، وهذا العلم التام يتوقف علي مدي قدرته علي فهم تلك الأحكام والنصوص والإجراءات التي تطبق علي معاملاته الجمركية،وعادة ما تقوم الإدارات الجمركية التي تهتم بخدمة عملائها بعقد ندوات ودورات تدريبية لشرح كافة التفاصيل التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك للمجتمع التجاري حتى تضمن بطريق مباشر قيام المتعاملين بالدفاع عن حقوقهم وعدم وقوعهم فريسة الجهل وعدم المعرفة وبالتالي تقل فرص الفساد وتسود النزاهة والشفافية في الوسط الجمركي سواء العاملين أو المتعاملين.

٣. **الإجراءات الجمركية الميسرة:**

الإجراءات الجمركية هي تلك الخطوات والمتطلبات التي يجب علي المستورد أن يستوفيها لكي يتمكن من الإفراج عن البضائع التي قام باستيرادها،وعادة في كافة الإدارات الجمركية في العالم، يتم وضع خريطة مرحلية لهذه الإجراءات فتكون هناك مرحلة أولية تتضمن تلك الإجراءات الخاصة بالتقدم لمكتب الجمارك وتقديم

المستندات والبيانات،ثم تليها مرحلة أخري تتضمن إجراءات المراجعة والتحقق من البيانات والمستندات سواء علي الورق أو علي الطبيعة أي القيام بالكشف والفحص والمعاينة،وأخيراً تأتي مرحلة إستيفاء المتطلبات الإفراجية سواء تسديد الضرائب والرسوم أو إستيفاء الموافقات الرقابية التي قد تحتاجها عملية الإفراج عن البضائع،وأخيراً تأتي مرحلة الإفراج والصرف،وعادة ما تتضمن كل مرحلة عدد كبير من الإجراءات تتعقد وتتشابك بدرجات متفاوتة من دولة لأخري وفقاً لدرجة التقدم واستخدام التكنولوجيا وغيرها من المعايير التي تقيس درجة تطور الإدارة الجمركية،إلا أن التوجه العام الجديد للإدارات الجمركية في أغلب دول العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى اليوم يتجه إلي تبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية،ولأجل التبسيط يتم خفض عدد الإجراءات لتكون أقل ما يمكن القيام به،وقد لجأت أغلب الإدارات الجمركية لتحقيق هذا التبسيط إلي تفعيل عملية المشاركة مع المستورد من خلال قيامه شخصياً بإستيفاء كافة البيانات والقيام بتلك الإجراءات الأولية الخاصة بالإدراج ثم قيام الجمارك بعد ذلك بعملية التحقق من هذه البيانات في أقل عدد من الإجراءات يصل في بعض الأحيان إلي ثلاثة أو أربعة إجراءات فقط لاغير،فضلاً عن عمليات الميكنة التي تتم في العديد من الدول والتي يترتب عليها قيام المستورد بالتعامل

مباشرة مع النظام الآلي للجمارك عبر شبكة الإنترنت ومن ثم إستيفائه لكافة المتطلبات والبيانات والمستندات ومروره بكل الإجراءات حتى يتم سداد الرسوم والحصول علي إذن الإفراج عن البضائع،أما عملية التيسير فتهدف إلي تطبيق تلك الإجراءات التي تتسم بالسهولة واليسر في التطبيق ولا تحتاج إلي فنيات عالية أو خبرات متخصصة يستحيل علي المتعامل أن يتعرف عليها أو يقوم بها.

٤. **القواعد المنظمة لعملية الإستيراد:**

ويطلق عليها البعض الإجراءات الإستيرادية،والبعض يسميها بالقواعد الإستيرادية،وهي علي جانب كبير من الأهمية،بل تعتبر ركن أساسي من أركان الإطار التشريعي للعمل الجمركي نظراً لأهمية وضوح هذه القواعد الاستيرادية التي تنظم عملية جلب واستيراد البضائع والسلع إلى إقليم الدولة المعنية وأثر هذه القواعد في توجيه السياسة الاقتصادية لهذه الدولة،ولذلك فإنه من المتعارف عليه قيام كل دولة بإصدار قانون خاص بتنظيم عملية الاستيراد والتصدير يتضمن كافة الأحكام التي تنظم التعامل الجمركي للصادرات والواردات،ويقع علي عاتق الإدارات الجمركية مسئولية تطبيق هذه الأحكام والإجراءات والقواعد بطريقة تضمن تحقيق آليات الرقابة والمتابعة التي يهدف النظام المالي والاقتصادي للدولة إلي تحقيقها.

ويمكن القول أن الإجراءات الاستيرادية التي تنظم عملية التصدير والاستيراد قد تكون أحد المعوقات أمام تطوير الإدارة الجمركية، ففي الوقت الذي تسعي فيه الإدارة الجمركية المتطورة إلي تخفيض زمن الإفراج وتسهيل الإجراءات الجمركية والإفراج عن البضائع بدون فتح أو فحص،نجد أن بعض الأحكام في قانون الاستيراد في بعض الدول يقف عائقاً أمام تحقيق هذا حيث قد يتضمن القانون العديد من المتطلبات التي يصعب استيفاؤها بما يتوافق مع السهولة واليسر التي ترغب الجمارك في تطبيقها،ولذلك تقوم بعض الدول المتقدمة بطلب مشاركة الجمارك في وضع مقترحات هذه القوانين والقواعد كى يسهل عليها تطبيقها،وهناك العديد من صور التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة بإدارة شئون التجارة الخارجية والتي تختص بوضع قواعد تنظيم الإستيراد والتصدير وبين الإدارة الجمركية،ففي بعض الدول يتم تشكيل لجنة مشتركة لبحث الأمور الخاصة بالإستيراد والتصدير وتضم هذه اللجنة ممثلين من قيادات العمل الجمركي،وفي دول أخري يكون هناك ملحق جمركي دائم في الإدارة الحكومية المختصة بتنظيم شئون التصدير والإستيراد، وهكذا،توجد العديد من الصور والأشكال التي يتم من خلالها التنسيق والتعاون بين منظمي التجارة الخارجية وبين الإدارة الجمركية.

٥. التعريفة الجمركية:

التعريفة الجمركية هي ذلك النظام المنسق الذي أقرته منظمة الجمارك العالمية كجدول يشمل كافة السلع موضوع التبادل التجاري وفق ترتيب رقمي دولي متناسق وموحد بين جميع الدول، وتضع كل دولة أمام كل سلعة الفئة التعريفية التي تمثل الضريبة الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع عند استيرادها،وعادة تضع كل دولة عدة أهداف مالية وإقتصادية تأمل في تحقيقها من وراء التعريفة الجمركية التي تطبقها علي هذه السلع المستوردة،ومع إختلاف درجة ثراء الدول تختلف هذه الأهداف إلا أننا يمكننا أن نحدد الأهداف التي تسعي الدول إلي تحقيقها من التعريفة الجمركية والتي تمثل أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في رسم السياسة الاقتصادية والمالية لها، فيما يلي:

- خفض أو رفع المتوسط العام للتعريفة الجمركية وفقاً لسياسة دعم الاقتصاد الوطني المطلوب تطبيقها.
- منع التشوهات التعريفية أو الحد منها لهدف تسهيل التجارة وتيسير تطبيق التعريفة علي جميع المتعاملين وضمان المعاملة العادلة والموحدة للجميع.
- الوفاء بـ والتوافق مع الإلتزامات الدولية الناشئة عن الإتفاقيات التجارية المختلفة.

- **تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع التامة الصنع وبين السلع الوسيطة والمواد الخام والأولية التى تدخل كلياً أو جزئياً فى إنتاجها مع الأخذ فى الإعتبار التنسيق بين الأهداف المتضاربة المتعلقة بمسانده الصناعة الوطنية وتخفيف الأعباء على جموع المواطنين ورعاية الأنشطة الإنتاجية المختلفة.**
- **توحيد فئة التعريفة الجمركية سواء كان الوارد للإستخدام الصناعى أو التجارى حتى لا يفسح المجال الإعتماد على العنصر البشرى فى تحديد فئة التعريفة بناء على الغرض من إستخدام السلع المستوردة.**

المحور الثاني..

الموارد البشرية

إن العنصر البشري هو أهم مقومات النجاح،وهو القائد الذي يقود مسيرة التقدم،إذا ما تركزت عليه الأنظار وكان محل إهتمام القائمين علي التطوير والإصلاح،وإذا ما تجاهلنا أهمية البشر في عملية التطوير،فلن يكتب النجاح لأي خطوة من خطواته،وأول ما يجب الإهتمام به في دراسة العنصر البشري ونحن بصدد تطوير الإدارة الجمركية هو ما يسمي بـ " مقاومة التغيير " التي تتولد عند الكثيرين جداً في البداية،ثم تتناقص أعداد هؤلاء المقاومين تبعاً لمراحل التطوير المختلفة ويكون هذا التناقص بمعدل كبير أو صغير وفقاً لمدي إدراك إدارة التطوير لهذه المقاومة وحسن التعامل معها،وأيضاً فإن هذا المعدل تحدده الخريطة الإستراتيجية للتطوير والمدي الذي توليه الإدارة العليا للعنصر البشري.

إن بناء القدرات التنظيمية ورفع كفاءة وفعالية القيادات بكافة المستويات الإدارية سواء قيادات العمل التنفيذي بالمواقع،أو قيادات الإدارة المتوسطة وحتى أعلي مستويات الإدارة في الهرم التنظيمي الجمركي يعتبر أحد الضمانات الأساسية لنجاح خطط تطوير الإدارة الجمركية وتحديثها،حيث أن تواجد إدارة وقيادة

جمركية واعية وعلي علم بكيفية إدارة التغيير يعتبر الأساس الذي يجب أن تقوم عليه عملية التطوير والتحديث الجمركي.

إن معظم أساليب وأفكار الإدارة الحديثة ترتكز علي الكيفية التي يؤدي بها المديرون عملهم بهدف بناء نظام عمل قوي وناجح يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف الإستراتيجية ويعتمد علي نظام معلن وواضح وبالتالي مستقر،وليس علي أشخاص يتغيرون من وقت لآخر وبالتالي يتأثر العمل سلباً أو إيجاباً حسبما تكون عليه كفاءة هؤلاء الأشخاص،لذلك فإن أول ما يجب أن يتم التركيز عليه هو وضع الخريطة الإستراتيجية للعمل الجمركي وأن تتسم هذه الخريطة بالوضوح الكامل في كل تفاصيلها ومحاورها التي تتضمن عادة المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:

- وضع وصياغة الأهداف الإستراتيجية للإدارة الجمركية.
- إعادة هيكلة للجمارك والتعديل المستمر للكيان الجمركي بما يؤدي إلي تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية.
- تأهيل القيادات الجمركية المرشحة لقيادة الجمارك في مرحلة التغيير الإداري لتكون علي المستوي الذي يضمن نجاح الجمارك في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- وضع نظام فعال للمتابعة والرقابة وقياس الأداء.

وغني عن الذكر أن نقول أن المنظمات المتقدمة في كافة دول العالم هي تلك المنظمات التي تقوم بإدارة مواردها البشرية بالصورة المثلي،وأن الجمارك علي وجه الخصوص يجب عليها أن تولي أهمية قصوي بالعنصر البشري ليس فقط أولئك الذين يعملون بها،بل إن الأمر يجب أن يمتد إلي أولئك الأشخاص الذين سيعملون بها (الموارد المتاحة في سوق العمل والحرص علي إختيار الأفضل منهم) والمتعاملين معها (حيث يجب أن يكون هناك تواصلاً معرفياً مستمراً مع كل فئات المتعاملين سواء من خلال التدريب،أو اللقاءات المشتركة أو غير ذلك من صور التواصل).

تلك هي نقطة البداية، التدقيق فيمن سيعمل بالجمارك،وتتلوها بعد ذلك تنمية هذه الموارد البشرية وصيانتها سواء بالتدريب أو إكساب الخبرات من العمل في كافة المجالات الجمركية وغير ذلك من المهارات التي تكسب رجل الجمارك تلك الشخصية المنفردة التي يتمتع بها جميع رجال الجمارك في كل الإدارات الجمركية في العالم.

لقد أدركت منظمة الجمارك العالمية أن هناك خللاً كبيراً في المعرفة وبعض المهارات والسلوك التى لابد أن تكون متوافرة في موظفي الجمارك لكي يستطيعوا مقابلة إحتياجات العمل بالكفاءة والمهارة المطلوب الوصول إليها،لذلك وضعت مبادرة بناء مقدرة

تحت أسم برنامج الشراكة الجمركية للتطوير والبحث العلمي "PICARD".

(Partnerships in Customs Academic Research and Development)

والذي يهدف إلي إكساب الجمركيين عدد من المهارات لا تقتصر علي المجال الجمركي بل تمتد لتشمل بعض الصفات اللازم توافرها في القادة،وتتضمن تعريفاً دقيقاً للقائد والمدير علي المستوي الإستراتيجي وماهية المهارات والسلوكيات التي يجب أن يتمتع بها، وتعريفاً آخر للمدير التنفيذي وما هي مجالات المعرفة التي يجب أن يعرفها بوجه عام والمهارات التي يحتاج إليها في هذا المستوي،فضلاً عن المتطلبات السلوكية والأخلاقية لكافة المستويات،ويمكن لأي إدارة ترغب في تطوير مواردها البشرية أن تضع برنامج بيكارد موضع التنفيذ من خلال مجموعة دورات تدريبية للعاملين علي كافة المستويات حيث أن مبادرة بيكارد هذه هي مجموعة من المستويات الإدارية التي يجب بلوغها بالتدريب حتى يصل رجل الجمارك إلي هذا المستوي الذي تضعه المنظمة كمعيار دولي للأداء الجمركي.

لقد مرت الجمارك المصرية خلال الفترة الماضية (منذ عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم) بمنعطف إستراتيجي تاريخي لم تشهده علي مر التاريخ من قبل،ففي الوقت الذي تسعي فيه كافة دول العالم من خلال منظمة التجارة العالمية إلي إتباع كل الأساليب والوسائل التي تمكن من تسهيل التجارة العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي،بما يعني المزيد والمزيد من المسئولية علي الإدارات الجمركية في العالم،وفي الوقت الذي بلغت فيه الثورة التكنولوجية مبلغاً جعل من العالم قرية صغيرة جداً لا تخفي فيها خافية،والنظام الرقمي يقدم للجميع البيانات والمعلومات التي تسهم في إعداد الدراسات بصورة صحيحة وتنفيذ مشروعات إستثمارية بدون حدود مادية،كانت الجمارك المصرية لا تزال تسير علي نفس النهج وبنفس الأسلوب الذي دأبت عليه منذ عشرات السنين.

كل هذا ألقي بعبء كبير علي الإدارات الجمركية لتكون علي مستوي الحدث،وتساهم بشكل مباشر في رفع النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الرفاهية لبني الإنسان دون النظر إلي الحدود الإقليمية أو الإنتماءات الجغرافية.

وبالفعل بدأت رحلة تطوير الجمارك المصرية والتي لم تكن مجرد شعارات أو كلمات يتم تداولها،بل كانت مسيرة حقيقية لعملية التطوير والإصلاح التي تحتاج إليها الجمارك المصرية،وكانت الأهداف

الإستراتيجية هي خطوة الإنطلاق الأولي التي بدأت منها المسيرة الإستراتيجية للمرة الأولي في تاريخ العمل الجمركي،وتبللورت هذه الأهداف وقتها فيما يلي:

- تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تيسير حركة التجارة وإحكام الرقابة الجمركية.
- كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية.
- تحقيق الشفافية والمصداقية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين مصلحة الجمارك المصرية ومجتمع الأعمال والتجارة بما يساعد على تحقيق الالتزام التجاري.
- تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات مع تصميم هيكل تنظيمي فعال يدعم عملية اتخاذ القرار آخذاً في الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية،مع توفير بيئة العمل المناسبة.
- مراجعة التشريعات والتأكد باستمرار من ملائمتها لظروف ومتغيرات العمل الجمركي مع التوصية بالتعديلات اللازمة وإحالتها إلى جهة الاختصاص لتقرير ما يلزم بشأنها.
- تهيئة الجمارك لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية/الجمركية وكذلك المبادرات الجديدة مع تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك.

إن هذه الأهداف الإستراتيجية تعكس بوضوح رؤية شاملة للعمل الجمركي في الألفية الثالثة تقوم علي إعتبار العمل الجمركي كله بمثابة خدمة يتم تقديمها للمجتمع التجاري وليس كما كان في السابق نوع من الجباية التي تتصف بالحزم والجزم والشدة في المعاملة،وهي تحتاج إلي كفاءة إدارية عالية تستطيع تحقيق التوازن المطلوب بين ما تحتاج إليه آليات تسهيل التجارة الدولية،وما تحتاج إليه آليات الرقابة الجمركية اللازمة لتأمين وحماية البلاد من مخاطر التهريب بكافة أنواعه،وهذا يتم من خلال عملية عالية الكفاءة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية،ولفظ " الكفاءة " هنا ضروري لبيان أن ما يتم تحصيله هو " **ما يجب أن يتم تحصيله**" وليس " **ما يمكن أن يتم تحصيله** " وشتان الفارق بينهما،وليست عملية التحصيل هذه هي الهدف،بل إن التحصيل مقرون بتحقيق العدالة الضريبية والتي لن تتحقق إلا من خلال نظام عادل يشمل معاملة موحدة للجميع سواء شمل التوحيد المتعاملين في الإدارة المعينة أو في أي إدارة في أي بقعة من أرض الوطن وطالما تحدثنا عن العدالة فلابد من أن نقرنها بالشفافية والتي تمثل الضمان للمتعاملين لكي لا يتم إستغلالهم أو التعامل معهم بعيداً عن اللوائح،فالشفافية ستضمن للمجتمع التجاري أن يتعرف علي حقوقه بكل التفاصيل،لأنها لا تكفي وحدها،

قررت الجمارك إقامة علاقة شراكة مع المجتمع التجاري يتم من خلالها تقسيم العمل ذاته،فيتم جزء منه بواسطة العميل ذاته،وتقوم الإدارة الجمركية بباقي العمل،وهذه الشراكة تضمن السعي المستمر للمجتمع التجاري نحو تدعيم هذه الشراكة من ناحية ومن ناحية أخري تضمن الإرتفاع المستمر لمعدلات الإلتزام الطوعي للمتعاملين من خلال إدراكهم لحقوقهم وعدم تعرضهم لمحاولات إستغلال من أي نوع،ومن البديهي أن نقول أن هذه الخدمة المتكاملة وهذه الكفاءة في تحصيل الضريبة والتي تحقق العدالة، بل وهذه الشراكة الحقيقية تحتاج إلي عمالة مدربة واعية تم تنظيمها بشكل جيد وتدريبها بشكل لائق، لديها ثقافة جمركية عالية تقودها إلي أداء متميز وراق ونزيه،علي أن كل هذه العناصر تحتاج بصورة ملحة إلي مظلة تشريعية محدثة تتناسب ومتطلبات العصر الرقمي الذي نعيش فيه،فليس من المنطقي ولا المعقول أن تكون المظلة التشريعية للجمارك في بداية الألفية الثالثة تؤسس علي قانون صدر في بداية الستينيات.

وأخيراً فإن الأخذ بالحلول التكنولوجية وميكنة العمل واستخدام كافة السبل الحديثة في تكنولوجيا المعلومات هو أحد الدعائم الواجب أن يقوم عليها العمل الجمركي في شكله المطور الحديث، ولكي تتحقق كل هذه الأهداف بعناصرها المتكاملة،قامت الجمارك

المصرية بخطوات واسعة في سبيل تطوير الموارد البشرية بها،حتى أصبحت تلك الجهود التي تمت في الجمارك المصرية غير مسبوقة في أي وحدة من وحدات الجهاز الإداري بالدولة،بل إن الأمر تعدي هذا الحد،حيث أن ما تم تدريبه من عاملين خلال الفترة بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ تجاوز ما تم تدريبه من عاملين علي مدار العشرين سنة السابقة لهذا التطوير في العنصر البشري،وفيما يلي سنتناول بشيء من التفصيل ما تم إنجازه في مجال تطوير الموارد البشرية بالجمارك المصرية:

١. **أماكن العمل**

إن الإدارة الجمركية وهي بصدد تنفيذ خطة التطوير الشاملة بها، يجب عليها أن تقوم بتصميم أماكن العمل بطريقة مختلفة عن تلك التي كانت في السابق،لأن أحد أهم أدوات مقاومة الفساد في المجتمع الجمركي هي أماكن العمل،وقد أصبح من المعتاد اليوم في كافة دول العالم أن تجد التعامل مع الجمارك يتم من خلال أماكن تم تصميمها علي النحو الذي نراه في المصارف والبنوك، حيث لا يوجد متسع مكاني للتعامل المباشر بين العامل والمتعامل، وهذا الفصل المكاني لا يوفر عادة الظروف التي تساعد علي الفساد والرشوة،بل تستخدم الإدارات الجمركية الأماكن المفتوحة الخالية من الحوائط والتي يري الجميع فيها الجميع مع الفواصل المكانية

بحيث يكون من المستحيل أن يحدث تواصل مباشر منفرد بين العامل والمتعامل.

ولا شك أن تزويد رجل الجمارك بكل وسائل التكنولوجيا المتاحة تمكنه من القيام بعمله بسهولة ويسر وإتقان شديد وبالتالي تتحقق الكفاءة والفعالية في العمل الجمركي،إن وجود رجل الجمارك في مكان عمل مريح مزود بكل الوسائل والأدوات التي ترفع عن العامل العناء والمشقة في تأدية العمل لهو واحداً من الطرق والوسائل الهامة التي يجب علي الإدارة الجمركية أن تستخدمها وهي بصدد تطوير ذاتها وتحديث بيئة عملها وتهيئة أماكن العمل لتكون علي المستوي الذي يكفل تنفيذ المهام والواجبات والمسئوليات علي أفضل وجه.

وهناك الكثير والكثير من النماذج الجيدة لبيئة العمل نورد بعضها هنا،ففي الجمارك اليابانية مثلاً في ميناء ناجويا،تتواجد الإدارة الجمركية في غرفة كبيرة تشغل كامل الدور بما يتسع لأكثر من مائة موظف جمارك ولا توجد أي جدران أو حوائط والجميع يجلس جنباً إلي جنب،فضلاً عن أن المتعاملين يقدمون الأوراق من خلال نافذة غير متواصلة مع العاملين،وفوق كل هذا هناك عدد من كاميرات المراقبة التي تصور ساعات العمل كلها منذ البدء وحتى الإغلاق في الوقت الذي توجد فيه غرفة متابعة رئيسية لهذه الكاميرات تسمح بالتدخل في أي لحظة إذا ما أقتضت الحاجة،

وهذه الكاميرات ليست مسلطة فقط علي هذا المكان بل هي منتشرة في كافة أرجاء الميناء ليستطيع المسئولون متابعة العمل ومراقبته في كل لحظة علي مدار ساعات العمل الرسمية.

وفي الجمارك السنغافورية،تم تصميم كافة المكاتب الجمركية بما لا يسمح بأي تواصل مباشر بين العاملين والمتعاملين مع استخدام الأماكن المفتوحة وكاميرات المراقبة.

وفي مصر، تم تطبيق نموذج " المركز الجمركي المطور " والذي تم فيه تخصيص شباك لتلقي الملف من المتعامل،بعده لا توجد أي مساحة للتعامل المباشر بين الموظف والمتعامل،وتم استخدام كاميرات رقمية لتحقيق الإتصال عبر " الفيديو كونفرنس " لاستخدامه في حالة إذا ما كانت هناك حاجة للاستعلام عن أي شيء في الإقرار، فضلاً عن استخدام ما يسمي بـ " حجرة المشاورة " والتي تقع في داخل المركز وكافة جوانبها زجاجية يتم دعوة المستورد أو مندوبه إليها للتشاور مع رجل الجمارك إذا ما أقتضت الضرورة تقديم بيانات أو الرد علي أي استفسارات تخدم عملية إنهاء الإجراءات الجمركية علي البضائع المستورد هذا العميل.

٢. **الرواتب والدخل**

الجدير بالذكر أن نقول أن رجل الجمارك ليس كسائر رجال العمل الحكومي،لأنه يقوم بأعمال وظيفية غير إعتيادية،وهو رجل يتخذ من

القرارات ما يؤثر بطريق مباشر علي إيرادات الدولة،فضلاً عن وقوعه دائماً في طريق هؤلاء الفئة غير الشريفة من التجار التي تسعي إما إلي تهريب ما لا يجب إستيراده وفقاً لقوانين البلد،أو تفادي الرسوم والضرائب لتحقيق أرباح غير شرعية،أو غير ذلك،لذلك فإنه من المتعارف عليه في كافة دول العالم أن رجل الجمارك يحصل علي فئة دخلية تختلف عن تلك التي يحصل عليها أقرانه من العاملين في إدارات حكومية أخري،فضلاً عن أن رجل الجمارك بسبب طبيعة عمله وتعامله مع التجارة الخارجية والشئون الاقتصادية والمالية،مما يستوجب ضرورة حصوله علي تدريبات راقية ومتطورة في كثير من المجالات والعلوم المالية والاقتصادية وغيرها مما يميزه بطريق مباشر عن أقرانه من العاملين في المجالات الأخري بالإدارات الحكومية.

كل ذلك، أستوجب،وجعل من الطبيعي أن نري رجل الجمارك،في أغلب دول العالم،يحصل علي دخل أكبر نسبياً من العاملين في إدارات حكومية أخري،ولابد أن تدعم عملية التطوير الجمركي هذا التوجه لأنه واحداً من الضمانات التي تكفل نجاح التطوير من خلال إيمان العاملين بالجمارك بتميزهم ومحاولتهم الحفاظ علي تلك المكاسب التي تحققت لهم من جراء عملهم في الجمارك ،بل وشعور المتعاملين بإختلاف جذري في سلوكيات رجال الجمارك معهم.

٣. المظهر والزى

وإستكمالاً للعمل في سبيل خلق الشخصية الجمركية،وإعادة الشعور بالفخر بالإنتماء إلي المجتمع الجمركي،نجد أنه من المعتاد أيضاً أن يكون للعاملين في الجمارك زياً موحداً يدل عليهم ويميزهم عن الجميع من العاملين في الموانئ أو المطارات،وغالباً ما نجد نوع من الفخر والإعتزاز لرجل الجمارك بهذا التفرد بالزي والإنتماء له، وتعمل بعض الإدارات الجمركية في دول العالم علي تعميم هذا الزي علي جميع العاملين حتى مستوي رؤساء الإدارات الجمركية والبعض يقصر هذا التعميم علي جميع الإدارات التي لها تعامل مباشر مع الجمهور،بينما البعض لا يهتم بهذا الزي وبالتالي يفتقد إلي أحد الأدوات الهامة لتحقيق الإنتماء والشعور بالفخر لدي الجميع من زينتهم الجمركية التي تجلب لهم كل الفخر والإعتزاز.

وتحرص الإدارات الجمركية التي تسعي لتطوير ذاتها علي الزي الجمركي لأنه يعتبر أحد أهم الوسائل التي تستخدمها في إرساء النزاهة والشفافية،حيث يكون من الصعب علي رجل الجمارك وهو يرتدي الزي الرسمي أن يقوم بأي أعمال مشينة في مكان تراه كل العيون وتتعرف علي هويته من هذا الزي الذي يرتديه.

٤. العقاب والجزاء

في عام ١٩٩٣ عقدت منظمة الجمارك العالمية إجتماعاً بتنزانيا تم إصدار إعلان عنه ماُسمى بإعلان"أروشا" نسبة للمدينة التي انعقد بها

الإجتماع،وصدرت عن هذا الاجتماع توصية من المنظمة للدول الأعضاء بها بالعمل على إصدار ميثاق للشرف يتضمن معايير للسلوك الذي يجب أن يتحلى به موظفو الجمارك آخذا في الاعتبار وضع لائحة الجزاءات والمؤاخذة على السلوك غير القويم وذلك لصحة التعامل مع المجتمع التجاري محلياً وعالمياً.

ومنذ ذلك الحين وجهت منظمة الجمارك الدعوة إلي وضع دستور شرف للعاملين بالإدارات الجمركية يوضح لهم واجباتهم ومسئولياتهم،ويحدد علي سبيل الحصر والتفصيل تلك العقوبات التي يمكن أن يخضعوا لها في حال عدم إلتزامهم بواجبات الوظيفة أو قيامهم بأي عمل من الأعمال التي لا تتناسب مع متطلبات الوظيفة. لقد كان إعلان أروشا الذي تبنته منظمة الجمارك العالمية بمثابة نقطة إنطلاق حقيقية علي طريق نشر النزاهة والشفافية في العمل الجمركي،ذلك الإعلان الذي مثل دعوة رسمية من المنظمة لكل الدول الأعضاء بها لوضع ميثاق شرف العاملين بالجمارك،ميثاق شرف يتضمن واجبات الوظيفة العامة ومحظوراتها ومنطوياً على خطوط واضحة لقواعد المسئولية التأديبية،وجدول تفصيلي للمخالفات والجزاءات مما يبتعد برجل الجمارك عن الاجتهادات التي قد يسمعها عند إرتكاب أفعال لا يعلم مدى المسئولية عنها،وكذلك يتضمن هذا الميثاق كافة الإجراءات وضمانات التحقيق المحددة

بوضوح ليكون مجال التحقيق آمناً حتى ثبوت المخالفة أو إنتفائها. كما يضمن هذا الميثاق توحيد إجراءات التحقيق والتصرف فيه ليسير عليه القائمون به،ونجد أن بعض الإدارات الجمركية لكي تحقق ضمانات أكثر للمحالين للتحقيق فقد قامت بوضع نظام إجرائي إضافي يتمثل في التقاضى على درجتين،الأولي علي مستوي محلي داخل الإدارة أو النطاق الجغرافي لهذه الإدارة،والثانية علي مستوي الإدارة الجمركية في البلد المعني ككل وهذا النظام الغرض منه طرح الموضوع محل التحقيق على المتخصصين في مجالات العمل الجمركي في المستوي الأول ثم على القيادات الأعلى في المستوي الثاني،وفي كل الأحوال يكون ميثاق الشرف متضمناً تلك الأحكام التي تتفق وتتوافق مع المعايير الدولية التى تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك العاملين في الجمارك بل ويكون ميثاق الشرف هذا هو أساس التعامل مع المجتمع التجاري،واليوم تري مجالس العدل تنتشر في القطاعات الجمركية تضمن حقوق الجمارك قبل العاملين وتضمن حقوق العاملين قبل الجمارك .

٥. **التدريب**

في كافة تجارب تطوير وتحديث الإدارات الجمركية في العالم،تم استبدال كلمة التدريب وحل محلها كلمة بناء المقدرة،وهي في الحقيقة أشمل وأعم من التدريب حيث أن بناء وتنمية القدرات لدي

العاملين في الجمارك يجب أن يكون هو أهم ما تسعي إليه الإدارة العليا للجمارك بل هو أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعي الإدارة الجمركية لتحقيقها والقيام بها علي الوجه الأكمل،لما في ذلك من تحديث وتطوير للعمل الجمركي كله سواء علي المدي القصير أو الطويل.

والتدريب الذي ننادي به ليس من ذلك النوع الذي سارت عليه أغلب العمليات التدريبية في الدول المتخلفة والذي يتم علي وتيرة واحدة لا يحيد عنها حيث يتم التدريب بأسلوب تقليدي يتم فيه تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية الموضوعة مسبقاً والتي يتم تنفيذها بنفس الطريقة كل عام وفي توقيتات محددة سلفاً،ويتولي إلقاء المحاضرات فيها بعض العاملين بالجمارك وفقاً لمناصبهم وجميعهم ممن لم تتهيأ لهم فرصة التعرف علي آليات التدريب وفنيات العمل كمدرب،ويخضع لهذه البرامج عدد من العاملين الذين إما يرغبون في الإبتعاد عن مكان العمل لفترة معينة وكأنها نقاهة،أو أولئك الذين يرغب رؤسائهم في إبعادهم لأي سبب من الأسباب إلا رفع القدرات والحصول علي مزايا التدريب،أو أولئك الذين يرغبون في الحصول علي ترقية أو الإنخراط في سلك وظيفي مختلف ولا سبيل لهم لتحقيق ذلك إلا حضور برنامج تدريبي لا يضيف إليهم إلا

القليل والقليل جداً من المعرفة التي يحتاجون إليها لممارسة العمل في ذلك السلك الوظيفي الجديد.

ويتم هذا التدريب التقليدي في أماكن تدريب عادة ما تكون خالية من وسائل التدريب الأساسية أو المساعدة،لذلك أرتبط مفهوم التدريب في أذهان الكثير من العاملين بالجمارك بما يشبه العقاب،أو البعد عن مواقع العمل وأخذ أجازة مقنعة،ولم يرتبط مطلقاً بمفهوم إكتساب المهارات الجديدة أو تعلم المعارف الحديثة أو غير ذلك من الأهداف التدريبية.

ولقد كانت توجهات منظمة الجمارك العالمية في هذا الشأن مختلفة تماماً حيث بادرت بتبني عدد من المبادرات لبناء المقدرة للعاملين بالإدارات الجمركية وقامت بتخصيص ميزانيات كبيرة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال بناء المقدرة وإتاحة التدريب المتخصص وغير المتخصص لكافة الإدارات الجمركية سواء تلك التي تقوم بتنفيذ مشروعات تطوير شاملة بها أو تلك التي بصدد القيام بهذه المشروعات.

وتسعي الإدارات الجمركية المتقدمة إلي تحويل مفهوم العمل التدريبي بالجمارك من أسلوب التلقين إلي الأساليب العلمية لنقل المعارف وتغيير السلوك والمواقف بما يزيد من كفاءة وإدراك العاملين بالجمارك والمتعاملين معها،حيث تسعي إلي تطوير المهارات الفنية

للعاملين وتوسيع مداركهم ومعارفهم وخاصة في المجالات الجمركية الحديثة،فضلاً عن تطوير وتحسين المهارات الإدارية للعاملين بالجمارك وكذلك بث وخلق وتوجيه الثقافة الجمركية والقيم لدي العاملين مع غرس مبادئ النزاهة والاستقامة والشجاعة والقدرة على إنجاز المهام بكفاءة وبصدق بين العاملين بالجمارك.

إن إستراتيجية بناء القدرات للعاملين بالجمارك في مفهومها الحديث يتم تصميمها علي أساس تحقيق أهداف التدريب التالية:

- بناء القدرات الفنية والإدارية والمهارية الدائمة للعاملين بمصلحة الجمارك،ونشر الوعي الثقافي الجمركي بينهم من خلال برامج تخصصية بما يدعم تحديث وتطوير الجمارك لتواكب التطور الهائل فى التجارة العالمية ومتغيرات البيئة المحلية والعالمية.
- تقديم أعلي مستوي جودة للخدمات الجمركية المقدمة للمتعاملين مع الجمارك.
- تحقيق الفعالية لوظائف الرقابة الجمركية.
- تلبية احتياجات العاملين بمصلحة الجمارك من حيث تعديل المسار الوظيفي أو تدعيمه للارتقاء بهم إلى الوظائف الإشرافية العليا.

ولكي تتحقق هذه الأهداف،لابد أن يتم تصميم إستراتيجية التدريب علي أسس علمية تنطوي علي:

- أن يتم التدريب علي كافة المستويات علي أساس تحديد علمي دقيق للإحتياجات التدريبية.
- أن يتم تلبية هذه الإحتياجات من خلال برامج تدريبية مناسبة يتم وضعها علي أسس علمية من خلال مجموعة متخصصة ومدربة التدريب المناسب للقيام بهذه المهمة.
- أن يتم تنفيذ التدريب في أماكن صالحة للعمل التدريبي من ناحية،ومن ناحية أخري لا يقتصر علي قاعات الدراسة فقط بل يشتمل علي كافة وسائل نقل المعرفة وإكساب المهارات.
- أن يتم تقييم التدريب ومتابعته بعد تنفيذه للتأكد من أن ما تم إنفاقه من مال ووقت قد أتي بالثمار المرجوة منه وأن قدرات الجمارك قد أرتفعت من خلال هذه العملية التدريبية.

وبناء علي ذلك، تقوم الإدارة الجمركية:

١. بتحديد المواصفات المطلوبة في (رجل الجمارك في الألفية الثالثة) تحديداً دقيقاً.
٢. تقسيم العملية التدريبية المطلوب تنفيذها علي مراحل وبالتدريج اللازم لإكساب المهارات وتغيير أنماط السلوك.
٣. وضع آلية عمل تتضمن تقسيم أنشطة التدريب إلي ثلاثة:

- ما تقوم به الإدارة التدريبية والإدارة التي يتم بها التدريب.

- ما يقوم به المدرب (المجال النظري والمجال العملي والتطبيقي).
- ما يقوم به المتدرب (التعلم الذاتي والنشاط البحثي).

إن نماذج التدريب الحديثة التي ننادي الإدارات الجمركية لتطبيقها تقوم علي مبادئ جيدة تضمن جودة التدريب ونجاح أهدافه،وهذه المبادئ تقوم علي:

- إختيار العاملين الذين يحتاجون إلي التدريب لرفع كفاءتهم وبناء المقدرة لديهم بناء علي معايير موضوعية وشروط محددة ومعلنة للجميع.
- تكامل أنشطة التدريب وتناسقها فيما بينها بطريقة واضحة ومفهومة سواء للمدرب أو المتدرب.
- دمج التدريب العملي مع التدريب النظري في جميع البرامج التدريبية لضمان إكساب المتدرب المهارات الجمركية المطلوبة للقيام بالمهام التي تقتضيها طبيعة عمل المتدرب سواء كان عاملاً بالجمارك أو متعاملاً معها.
- تطبيق نظام تقييم نقطي معلن يتيح للمتدرب تعديل النتيجة أولاً بأول،فضلاً عن التحكم الشخصي للمتدرب بما أوكل إليه من أنشطة بحثية وتعليمية في وضع تقييمات لنفسه ورفع قدراته بنفسه أولاً بأول.

- تحديد فترة التدريب المطلوبة لكل برنامج بما يضمن تناسب هذه الفترة مع المعلومات المطلوب توصيلها.

آليات تنفيذ العملية التدريبية

وفقاً للمفهوم العلمي الحديث في التدريب،يتم التدريب من خلال أربعة خطوات أساسية تمثل كل منها وظيفة قائمة بذاتها من وظائف التدريب،علي النحو التالي:

أولاً: تحديد وتحليل الإحتياجات التدريبية.

ثانياً: وضع وتصميم الدورات والبرامج والمناهج التدريبية.

ثالثاً: تنفيذ التدريب.

رابعاً: متابعة وتقييم العملية التدريبية.

المحور الثالث..

تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات هي أحد الدعائم الرئيسية لأي منظمة تريد أن تحقق أهدافها في الوقت الحاضر،فالعمل في أي مجال في الألفية الثالثة بات يعتمد في أغلبه علي التكنولوجيا،وأصبحت عملية الميكنة هي واحدة من الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تنفيذ آليات جديدة لم يعد من السهل علي العنصر البشري القيام بها،بل إن الميكنة أصبحت بديلاً عن البشر في كثير من الأعمال التي تتضمن درجات من التدخل الشخصي بما يتيح للعناصر الفاسدة أن تستغلها وبالتالي يشيع جو من الفساد في العمل وتتحقق عدم العدالة،وغيرها من الأمراض الإجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات النامية.

فالتكنولوجيا هي تلك الأداة التي دعت منظمة الجمارك العالمية كافة الدول الأعضاء بها إلي الأخذ بها علي أوسع نطاق في العمل الجمركي كضمانة لتحقيق الشفافية والمعاملة الموحدة للمتعاملين وسرعة إنهاء الإجراءات ودقة الإجراءات والحسابات التي يتم بها تحديد المستحقات الجمركية علي الواردات.

وفي العمل الجمركي،تعتبر الأدوات التالية هي أهم وسائل استخدام التكنولوجيا شيوعاً في العمل الجمركي،ومن ثم سوف نقوم بإلقاء الضوء علي كل منها بشيء من التفصيل:

١- الإنترنت

لا شك أن إستخدام شبكة الإنترنت في العمل الجمركي يعتبر واحداً من الأدوات الهامة التي يمكن للإدارة الجمركية أن تستخدمها لخدمة عملائها وتقديم أفضل ما لديها من خدمات بصورة شفافة وسريعة وموحدة وعادلة،فعلي موقع الإدارة الجمركية علي الإنترنت تستطيع الجمارك التواصل المستمر مع العملاء والعاملين أيضاً من خلال نشر كافة التشريعات والإجراءات والمعلومات والإحصائيات عن العمل الجمركي،فضلاً عن إمكانية استخدام الموقع في التواصل مع العملاء وتلقي الشكاوي أو إعطاء بيانات ومعلومات،وأخيراً نشر أخبار المجتمع الجمركي علي الموقع.

إن الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة استطاعت أن تجعل من موقعها علي الشبكة الدولية مزاراً هاماً للعملاء يتوافدون عليه للحصول علي ما يحتاجون إليه من معلومات عن التجارة بصفة عامة، أو عن القواعد والإجراءات الجمركية التي ستتبع مع ما يمكن أن يقوموا باستيراده من بضائع،بل يمكن أيضاً تزويد الموقع بموسوعات

جمركية في مجالات التعريفة والتقييم والإجراءات تكون بمثابة مرشد دائم ومتجدد للمجتمع التجاري في كل الشئون الجمركية، وعلي سبيل التحديد،فإن أغلب الإدارات الجمركية تقوم بتقديم عدد من الخدمات التي أصبحت من الأمور المتعارف علي تقديمها عبر شبكة الإنترنت وهي:

١) **خدمة إدراج الإقرار الجمركي:**

أغلب الإدارات الجمركية تتيح إمكانية التعامل مع النظام الجمركي من خلال الإنترنت بما يسمي " web enabled customs system" حيث يستطيع المتعامل من خلال هذه الخدمة أن يقوم بإدراج الإقرار الجمركي للبضائع التي يستوردها ويقوم بإستيفاء البيانات والمستندات المطلوبة وتسديد المنافستو وغير ذلك من الإجراءات الجمركية.

٢) **خدمة إدراج المنافستو آلياً:**

وتتم هذه الخدمة علي سبيل التخصيص للتوكيلات الملاحية،حيث يقوم التوكيل الملاحي بإرسال المنافستو الخاص بالطائرة أو السفينة عبر الإنترنت إلي نظام الجمارك الآلي مما يتيح التعامل مع قائمة البضائع الواردة علي هذه الرحلة إلكترونياً وبدون حاجة إلي التعامل الورقي بين الجمارك والتوكيلات الملاحية،ومن البديهي أن

لا ينطوي هذا الإجراء علي أي أخطاء حيث لا تتم عملية إدراج يدوي للقوائم،بل يتم إرسال الملفات كما هي بطريقة آلية.

٣) **خدمة الإستعلام المسبق:**

يمكن للمتعامل مع الجمارك من خلال موقع الإدارة الجمركية علي الإنترنت الحصول علي أي معلومات تهمه،وعلي سبيل المثال:

- ما هي المستندات المطلوبة لاستيراد أو تصدير صنف معين.
- ما هي أسعار صرف العملة الأجنبية.
- بنود التعريفة الجمركية والشروط المرتبطة بكل منها.
- الإتفاقيات التفضيلية وشروط تطبيقها.
- نصوص جميع التشريعات والإجراءات الجمركية (إستيراد . تصدير . نظم جمركية خاصة إجراءات . تعريفات.. الخ).
- حسبة الرسوم الجمركية المطلوبة عند استيراد صنف معين.
- الجهات الرقابية المطلوب موافقتها لإستيراد صنف معين.
- تفاصيل كافة الإقرارات الجمركية لهذا المتعامل بناء علي الرقم الخاص به.
- معلومات عن التجارة الخارجية في دول العالم.

٢- الربط الشبكي:

إن عملية ربط الإدارات الجمركية آلياً هي من الأمور البديهية للعمل الجمركي في الألفية الثالثة،وهي الأساس الذي عليه يتم بناء التطوير والتحديث والمدي الذي تقاس به جودة الخدمة الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري،لأن هذا الربط يضمن في المقام الأول توحيد المعاملة التي يحصل عليها المتعامل بالتقدم إلي أي مكتب جمركي في أي بقعة من بقاع البلد المعني،وفي غياب هذا الربط، تكون الإدارات الجمركية وكأنها منعزلة عن بعضها البعض،مما يتيح بيئة جيدة للفساد وعدم العدالة في التعامل مع العملاء،وعادة تحاول الإدارات الجمركية ربط مكاتبها الجمركية إلكترونياً بواسطة شبكة ذات قدرات عالية لكي يتمكن العاملين في أي موقع من المواقع الجمركية من تبادل المعلومات بصورة لحظية،ويترتب علي هذا توحيد المعاملة الجمركية علي النوع الواحد من الواردات أياً كان ميناء الدخول،وزيادة ثقة المجتمع التجاري في الإدارة الجمركية، وتصل الفائدة في بعض الأحيان إلي إمكانية التعامل مع النظام الجمركي من خلال مكاتب جمركية لتقديم هذه الخدمات بعيداً عن الموانئ والمطارات،في إطار التكامل اللوجيستي لمجتمع الميناء،بما ييسر للمتعاملين الحصول علي كافة ما يحتاجون إليه من

الجمارك دون تكبد عناء ومشقة الذهاب إلي الميناء أو المطار للتعامل.

٣- الميكنة الشاملة لجميع العمليات الجمركية:

ويتم ذلك عن طريق الاستعاضة عن المعاملات الورقية بالمعاملات الإلكترونية،وذلك عن طريق ميكنة المعاملات فى القطاعات المشاركة فى عمليات نقل البضائع الدولية (جمارك، ميناء، مصدر/ مستورد، بنوك، وكلاء ووسطاء، سلطات رقابية، الخ) وتشمل هذه الميكنة البيانات الجمركية،وبيانات الحمولات ومخططات توزيع الحاويات على السفينة،ونظم المستودعات وسداد الرسوم والمعاملات والتصاريح والأذونات،وفواتير البضاعة،وشهادات الجهات الرقابية،الخ

ويؤدى تطبيق الميكنة الشاملة بمصلحة الجمارك الى:

- ارتفاع مستوى كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة للدولة.
- التيسير على المتعاملين وتوفير الوقت والجهد اللازمين للحصول على الخدمات.
- تيسير إجراءات التصدير والاستيراد ومن ثم زيادة تبادل التجارة الخارجية بين الدول.

- سرعة ودقة إصدار إحصاءات التجارة الخارجية لتحديد اتجاهات التجارة الخارجية للدولة مع دول العالم المختلفة وتحديد أهم الشركاء التجاريين وتحديد أهم السلع المصدرة والمستوردة وذلك بما يساهم فى رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالميزان التجارى.

٤- قواعد البيانات:

استخدام تطبيقات جديدة للمخاطر والإنتقاء والمراجعة المحاسبية اللاحقة وقواعد البيانات الخاصة بالتقييم والتهريب والمتعاملين وغيرها،ومن هذه التطبيقات الخاصة بقواعد البيانات نذكر:

- قاعدة بيانات عن المتعاملين.
- قاعدة بيانات عن العاملين.
- قاعدة بيانات عن المناطق الحرة والمستودعات.
- قاعدة بيانات عن أصول وممتلكات المصلحة.
- قاعدة بيانات عن القرارات والتعليمات الوزارية ذات الصلة.
- قاعدة بيانات عن القوانين ذات الصلة بالعمل الجمركى.
- قاعدة بيانات سعرية.

المحور الرابع...

التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى

لم يكتب لأي من محاولات التطوير الجمركي التي تمت في أي ركن من أركان الكرة الأرضية النجاح عندما لم توازي هذه المحاولات وتنطلق معها آلية بالغة الأهمية هي التنسيق بين الجهات الحكومية التي بها علاقة بالواردات والصادرات أو التي يرتبط عملها بالإفراج عن الواردات وإنهاء إجراءات الاستيراد،ذلك لأن الجمارك لا تعمل وحيدة في هذا المجال،وإذا ما قامت الإدارة الجمركية بتطوير آلياتها بحيث ينخفض زمن الإفراج إلي ساعة واحدة،فإن المتعامل مع الجمارك وهو غالباً مستورد أو مصدر،لن يشعر بسعادة من جراء هذا التطوير الذي حدث في الإدارة الجمركية إذا لم يواكبه سرعة مماثلة في القطاعات الحكومية الأخري،فماذا يجني هذا المستورد من إنهاء إجراءات الجمارك في ساعة بينما عليه الإنتظار لأيام لحين الإنتهاء من الإجراءات الأخري التي لا يتم الإفراج عن الواردات إلا بعد إستيفائها،لذلك تعمل كل دول العالم علي أن تكون مسيرة التطوير في الجمارك والإدارات الأخري متزامنة،وأن يكون هناك تنسيق تام ومستمر بين الإدارة الجمركية وهذه الجهات حتى تتم كافة الإجراءات معاً دون الحاجة إلي تكرار العمل أو

التعامل مع البضائع لأكثر من مرة عند حاجة كل جهة إتمام إجراءاتها.

وعملية التنسيق التي نتحدث عنها تمتد لتشمل كل من له علاقة بالعمل الجمركي،سواء الإتحادات الصناعية والتجارية أو غرف التجارة والصناعة أو جمعيات رجال الأعمال أو أي شكل من أشكال الجمعيات التي تضم المستوردين والمصدرين وغرف الملاحة والتوكيلات الملاحية،والجهات الحكومية التي تعطي موافقات للإفراج عن البضائع تحت أي مسمي،وهيئات الموانئ والمطارات والمنافذ البرية،والشرطة بكافة تخصصاتها،والإذاعة والتلفزيون والوزارات المختصة بأي من الأمور التي لها علاقة بالاستيراد والتصدير مثل الصحة والزراعة والبيئة والنقل وغيرها من الوزارات المختصة الأخري.

وجدير بالذكر أن هذا التنسيق هو مطلب رئيسي لابد من وجوده بأي معدل ودون إشتراط لنموذج كامل أو شامل لكل الجهات، فيمكن أن يتحقق هذا التنسيق علي مستوي أقل أي أن يتم العمل بأسلوب النافذة الواحدة فقط من خلال تجميع ممثلي الجهات غير الجمركية في ذات المكان لتوفير الوقت والجهد علي المتعاملين، ومن خلال نظام مشترك بسيط بالحاسب الآلي يمكن ربط كافة الجهات آلياً والبدء في تكوين قاعدة بيانات قومية لكافة عمليات

الاستيراد والتصدير تمكن من إعداد إحصاءات دقيقة عن التجارة الخارجية،ويتم فيها التعامل الراقى والمتحضر مع المتعاملين مع الجمارك وتطبيق مبدأ التقييم الذاتى حيث يقوم المتعامل بعدد من الإجراءات الجمركية بنفسه،ويتم التعامل خلال شباك واحد حيث يتم التنسيق بين الجمارك وجهات العرض الرقابية بما يحقق أقل زمن للإفراج ويحقق أيضاً الشفافية المطلقة فى التعامل.

وتتنوع صور وأشكال هذا التنسيق بين الجمارك والجهات الحكومية الأخري،علي أن أحد أفضل النماذج المثلي لهذا التنسيق هو ما قامت بتنفيذه علي أرض الواقع الجمارك السنغافورية من خلال شبكة الـ (Trade Net) تلك الشبكة التي ربطت الجميع من خلال تطبيق واحد وقواعد بيانات غاية في الضخامة،بحيث تبدأ كل جهة عملها فور قيام العميل بإدراج الإقرار الجمركي علي النظام الآلي Trade Net،فتقوم كل جهة بإنهاء إجراءاتها والتنسيق بينها حتى في عملية تحديد وقت الفحص والمعاينة التي تتم علي البضائع،وهو النموذج الأمثل لما يمكن أن نطلق عليه " النافذة الواحدة " والتي من خلالها تتحقق كافة ملامح وآليات العمل الجمركي بالتنسيق الكامل مع كافة الجهات وهي:

١) الربط الإلكتروني:

حيث يتم ربط كافة الجهات معاً من خلال تطبيق واحد وباستخدام الأنترنت أو الربط الأرضي أو غيره من وسائل الربط الإلكتروني بين كافة الجهات.

٢) الإجراءات معاً:

حيث تتم كافة تعاملات الجهات علي إختلاف أنواعها في وقت واحدة ولمرة واحدة،فيتم فحص ومعاينة البضائع في وجود كافة الجهات المختصة عند تحديد موعد الفحص والمعاينة،ويتم سحب العينات لأي من الجهات في هذا التوقيت ولا يسمح مطلقاً بالتعامل مع البضائع مرة أخري إلا في أحوال غير معتادة وإستثنائية ولظروف قاهرة.

٣) استخدام قواعد بيانات مشتركة:

حيث يتم استخدام قواعد بيانات شاملة تخدم كافة الجهات وتقدم لكل جهة تلك البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها في عملها،دون أن يؤثر ذلك علي سرية البيانات والمعلومات،ويوفر كافة ضمانات الحماية لكل عميل في نفس الوقت الذي تقوم به الضرائب بعملها والجمارك بعملها والصحة والزراعة وغيرها من الجهات،وتملك كل جهة صلاحيات تعامل مع البيانات إلي الحد الذي تحتاج إليه ويتفق مع طبيعة عملها.

٤) تطبيق نظام إدارة المخاطر القومي:

نظم إدارة المخاطر هي نظم للتعامل مع إمكانية حدوث مجموعة من الأحداث المستقبلية التي تهدد المنظمة وإمكانية التعامل ومواجهة هذه الأحداث لتحقيق الأهداف المرجوة، أما إدارة المخاطر القومية فهي تعني أن يتم التنسيق بين جميع الجهات المعنية بعملية الاستيراد والتصدير في مجال إدارة المخاطر،بحيث تتفق إلي أقصي مدي ممكن معايير الخطر لكل جهة حكومية،ومن البديهي أن نجد أن المخاطر التي تضع لها الجمارك أولوية قصوي، قد لا تعتبرها جهة حكومية أخري علي أي درجة من الخطورة، فمثلاً، تعتبر الجمارك الواردات من جهة حكومية في ألمانيا عديمة الخطورة،بينما تري وزارة الصحة أن اللحوم التي يتم استيرادها من أي جزء من العالم تنطوي علي درجة خطورة عالية تستوجب القيام بعمليات فحص بيطري وصحي عليها،أي يحتاج الأمر إلي أن يتم وضع منظومة لتفعيل برنامج إدارة مخاطر مشتركة بين هذه الجهات بحيث تحقق أعلي استفادة وكفاءة ممكنة لتسهيل عملية التجارة وتقليل زمن الإفراج بما يؤدي إلي تخفيض تكلفة الاستيراد.

المحور الخامس...

الشراكة مع المجتمع التجاري

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الدور الذي يقوم به العميل في مجال تطوير الأداء داخل الإدارة الجمركية في مختلف مراحل العمل الجمركي وليس فقط أثناء تقديم الخدمة،ولتحقيق ذلك بطريقة مرضية وجب علي الإدارة الجمركية أن تقوم ببذل جهوداً مكثفة لتحديد السلوكيات المرغوبة من العميل والعاملين في ذات الوقت،وكذلك تحديد طبيعة مشاركة العملاء في الأداء الجمركي،أي تلك المشاركة التي تحدث عن طريق التفاعل الذي يتم بين الإدارة الجمركية التي تقوم بتقديم الخدمة والعميل متلقي الخدمة،ويطلق البعض علي هذه العملية مصطلح " التقابل الخدمي" والتي ينتج عنها وبطريق مباشر درجة رضا أو عدم رضا العميل وفقاً لإنعكاسات تقديم الخدمة علي هذا العميل.

وهناك العديد من الصور والأشكال التي تتم من خلالها هذه المشاركة،حيث تقوم بعض الإدارات الجمركية بتوفير وحدات خدمة مجهزة للعملاء لكي يقوموا بأنفسهم بإدراج الإقرارات الجمركية، وهذا هو كل ما يتم من مشاركة،بينما نجد بعض الإدارات الأخري مثل الجمارك السويدية تمارس عملية مشاركة تامة في العمل

الجمركي،حيث يقوم العميل بوضع البند الجمركي وتحديد القيمة للأغراض الجمركية،وإستيفاء الموافقات الاستيرادية وحسبة الرسوم المستحقة علي الشحنة ثم يقوم بدفع هذه المبالغ وإصدار إذن إفراج لنفسه عن البضائع دون أي تدخل من الجمارك،والتي يقتصر دورها علي عملية مراجعة كل ما تم من إجراءات وفقاً لنظام آلي يحدد تلك الشحنات التي تخضع للمراجعة.

علي أنه جدير بنا أن نذكر أن عملية المشاركة بين الإدارة الجمركية والعملاء تعتبر من الأمور المستحدثة علي العمل الجمركي،حيث يندر أن نجد في العقود الماضية أي إدارة جمركية تولي إهتماماً أو تقوم بعمل مشاركة مع المجتمع التجاري وفقاً لهذا المفهوم الذي ذكرناه،بل علي العكس كانت الإدارة الجمركية فى الماضى لا تنظر إلي رضا العميل،حيث دائماً ما وجدنا علاقة بين الصعوبات التى تواجه عملاء الإدارة الجمركية وهم بصدد إنهاء عملهم مع الجمارك، ومنها طول فترة زمن الإفراج الجمركي،وبين ما يبذله العميل من جهود خارقة لإنهاء الإجراءات الجمركية المتشابكة والمعقدة والمتكررة من ناحية ورضا العميل من ناحية أخرى.

وترتقي أهمية هذه المشاركة لدي بعض الإدارات الجمركية إلي المستوي الذي تعتبره قيادة العمل الجمركي نوعاً من العلاقة التعاقدية مع المجتمع التجاري تعطي حقوق للمتعاملين وتمثل

إلتزامات علي الجمركيين،وبالطبع فإن اعتناق هذا المفهوم يعني ضمنياً ضرورة دراسة كيفية تفعيل مشاركة العميل في أداء الخدمة كأساس لوضع سياسات واستراتيجيات الإدارة الجمركية.

إن ثقافة مشاركة العميل في الأداء الجمركي يحقق مجموعة فوائد للمجتمع ككل، نذكر منها:

١) تلبية كافة إحتياجات العميل وفقاً لجودة المشاركة التي يقوم بها حيث أنه إلي المدي الذي تكون فيه المعلومات والبيانات التي يقدمها صحيحة ودقيقة،تكون هذه المشاركة فعالة وتؤدي إلي نتائج إيجابية.

٢) مشاركة العميل تؤدى إلى تلافي الكثير من المشاكل التي قد ينتج عن بعضها عدم القدرة على تأدية الخدمة بالجودة التي يتحقق معها رضا العميل.

٣) توفير النفقات والتكاليف التي يتكبدها العملاء في سبيل الحصول علي الخدمة، حيث أن المشاركة تقلل من الحاجة إلي تلك النفقات التي تتكبدها الإدارة الجمركية للقيام بالخدمة، فيقوم العميل بها دون نفقات.

٤) مشاركة العميل في تقديم الخدمة تؤثر على فعالية وكفاءة تقديم الخدمة بالإيجاب.

٥) مشاركة العملاء تساعد الجمارك علي وضع أهدافها بطريقة صحيحة بل وتساعدها علي إختيار الآليات الجيدة لتحقيق هذه الأهداف.

٦) تحقيق درجة عالية من الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين والشعور بالإنتماء والولاء للجمارك.

وإذا رغبت الإدارة الجمركية الحصول على درجة عالية من رضا العملاء فيجب عليها التركيز على الآتي:

- أن تكون الرؤي والأهداف والتصورات التي تتبناها الإدارة الجمركية واضحة للجميع عاملين ومتعاملين.
- أن يكون أحد الأهداف الإستراتيجية ينص بلغة صريحة علي رضاء العميل،أو أن تكون بعض هذه الأهداف تؤكد علي الاهتمام بدرجة الرضا العالية التي تسعي الجمارك لتحقيقها.
- أن تتبني الجمارك إستراتيجيات عمل وخطط تنفيذية تحقق الاستجابة الفورية والمرونة لتلبية حاجات واحتياجات العملاء.
- أن تتضمن كافة الخطط أنشطة عمل تنطوي علي تقديم أفضل خدمة بأقل تكلفة.
- أن تعمل الإدارة الجمركية دائماً علي التحسين الدائم للأنظمة والعمليات التي تقوم بها لخدمة العملاء.

إن علاقة المشاركة فضلاً عن كونها تسهل بدرجة كبيرة التبادلات التجارية وتدعم الاقتصاد الوطني،إلا أنها تخلق قاعدة من الإلتزام الطوعي تزداد بصورة مطردة كلما تزايدت الفوائد التي تعود علي المجتمع التجاري من تلك المشاركة،فالمزايا التي تتحقق للعملاء تدفع الكثيرين إلي الرغبة في الحصول علي مزيد من المزايا وبالتالي تزداد أعداد أولئك العملاء الذين يسلكون درجة عالية من الإلتزام الكامل أو التام،وبالتالي ترتفع درجة الثقة في الإدارة الجمركية مما يدفعها إلي مزيد ومزيد من التطوير والتيسير وبالتالي تتحقق مزايا أكبر وأكبر للمتعاملين.

ومن الطبيعي أن ينتج عن علاقة المشاركة مع المجتمع التجاري حوار مستمر بين الإدارة الجمركية وممثلي المجتمع التجاري،هذا الحوار عادة ما يأخذ العديد من الصور،إما لقاءات مع المسئولين في مكاتبهم بصورة غير منتظمة وفي إطار ودي،أو مشاركة في لجان التخطيط والمتابعة،أو اجتماعات دورية بين الجانبين لبحث ودراسة الأوضاع التي يتم فيها تقديم الخدمة،ومعرفة مدي قبول أو عدم قبول المتعاملين لمستوي الخدمة،فضلاً عن المكاتبات وتعيين نقاط الإتصال وغير ذلك من أشكال التواصل التي تحقق الحوار المستمر بين المجتمع التجاري وبين الإدارة الجمركية،ومن الطبيعي أن ينتج عن هذا الحوار،إذا كان حواراً حقيقياً وفعلاً،درجة عالية جداً

من الثقة التي يوليها المجتمع التجاري في الإدارة الجمركية وما تتخذه من قرارات،مما ييسر العمل بصورة منقطعة النظير،حيث تتحقق درجة عالية من الإلتزام والقبول لكل قرارات الإدارة الجمركية،ويكون هناك ثقة كاملة في أن ما يتم من عمل في هذه الإدارة يتفق ومصالح المجتمع التجاري ويحقق الفائدة لهم.

ومرة أخري نكرر أن التغيير والتحديث لأماكن العمل يكون علي درجة عالية الأهمية لأن المتعامل حين يجد موظف الجمارك يعمل في مكان غير صالح وغير مجهز،يتولد لديه إنطباع أولي بأنه غير كفء أو مغلوب علي أمره،وتهتز إلي درجة معينة ثقته في ما يقوم بتنفيذه من أفعال أو عمل،أما الموظف الذي توفر له إدارته مكان عمل جيد مجهز بكل الأدوات والوسائل التي تمكنه من القيام بعمله علي أجمل وجه،وتوفر له أماكن جيدة لاستقبال العملاء،فإن المتعامل سيتولد لديه انطباع بأن هذا الموظف علي درجة من الكفاءة،حتى من قبل أن يبدأ في تلقي الخدمة من هذا أو ذاك، لذلك نكرر بأهمية تحديث أماكن العمل وتزويدها بالوسائل والأدوات التي تمكن الموظف من القيام بعمله بطريقة محترمة وجيدة وسهلة.

إن علاقة المشاركة كلما زادت أواصرها وتعمقت بين الإدارة الجمركية والمتعاملين،كلما أدت إلي المزيد والمزيد من الرغبة

والطموح لدي الإدارة الجمركية في تحسين الخدمة والوصول لدرجة الكمال في رضا العميل،وهو ما يعني أن هذه الإدارة تتبني سياسة " التوجه بالعميل " ذلك المبدأ الذي يجعل من كافة العاملين في الجمارك يمارسون عملهم من منطلق تقديم خدمة وليس من منطلق ممارسة سلطة أو قوة علي المتعامل الذي يحتاج إلي ما يقومون به من عمل،فالتوجه بالعميل،يكون له تأثير علي السياسات المالية للإدارة الجمركية،ويحدد مجالات الإنفاق،ويحدد السياسات والنظم الفنية التي تتبناها الإدارة الجمركية وكافة السياسات الأخري التي تضعها الإدارة الجمركية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ويتبقي بعد ذلك،ونحن بصدد الحديث عن المشاركة مع المجتمع التجاري وفوائده،أن نذكر أهمية تبني الإدارة الجمركية لـ " مبدأ التقييم الذاتي ".

فالتقييم الذاتي هو مرحلة متقدمة من مراحل الشراكة مع المجتمع التجاري،لا يمكن الوصول إليها بسهولة وبين عشية وضحاها،ولكن تصل إليها الإدارة الجمركية بعد جهد جهيد وترسيخ لمبادئ العمل وشفافية حقيقية بين الإدارة الجمركية والمتعاملين.

فوفقاً لمبدأ التقييم الذاتي،تتحول نسبة كبيرة جداً من آليات الرقابة التي تقوم بها الجمارك من الإدارة الجمركية إلي العميل،حيث يقوم

بذاته بتقييم مدي إلتزامه باللوائح والقواعد والقوانين والقرارات التي تتخذها الإدارة الجمركية،في التقييم الذاتي،يقوم المستورد بوضع كافة البيانات والمعلومات التي توفر الإطار اللازم لتحديد القيمة الجمركية وتحديد البند الجمركي وحساب الرسوم المستحقة علي الشحنة المستوردة، ويقدم طواعية كل ما يدعم قراره وكأن عملية إندماج تامة حدثت بين الجمارك وبين المتعامل وأصبحا كياناً واحداً.

التقييم الذاتي يجعل العميل رقيباً علي نفسه،وعلي أعماله،وملتزماً ومسئولاً عن تصرفاته وبياناته والمعلومات التي يقدمها،ومسئولاً عن سلامة وجودة البضائع التي يستوردها ليس فقط حتى يتم الإفراج عنها من الدائرة الجمركية،ولكن حتى بعد خروجها للسوق ووضعها موضع التبادل التجاري وعرضها للبيع علي المشترين.

إن علاقة المشاركة هي أحد الأدوات الهامة التي تستطيع من خلالها الإدارة الجمركية أن تقوم بعملها بطريقة أسهل وأيسر وبأعلى درجة جودة ممكنة.

إن هذه المحاور الخمسة لتطوير العمل الجمركي هي الأساس الذي لا غني عنه لأي إدارة أو منظمة – خاصة الخدمية منها – ترغب في تطوير عملها،ومما لا شك فيه أن كل محور من هذه المحاور يتضمن عدداً ضخماً من الأنشطة والمهام الواجب القيام بها في

تسلسل زمني يتوافق مع قائمة الأولويات من ناحية والإمكانيات المتاحة للتطوير من ناحية أخري،وقد يكون من الضروري التذكير بأن إختيار فريق العمل الذي سيقوم بإدارة عملية التغيير يعتبر الجانب الأهم والأخطر في العمل كله،لأن هذا الفرق سيقع علي عاتقه تنفيذ كل مهام وأنشطة التغيير والتطوير بكل دقة وبأدنى مقاومة ممكنة،ووفقاً للأولويات التي قد تكون متعارضة حتى بين العاملين في الإدارة الواحدة،وبداية النجاح هي أن نبدأ بالعمل المبني علي المعرفة والعلم.

الباب الثالث

آليات جمركية حديثة لتسهيل التجارة

نماذج من أرض الواقع

إن العمل الجمركي التقليدي الذي ظلت الإدارات الجمركية تمارسه لعقود وعقود من الزمان،أقتصر علي وظيفتين رئيسيتين هما التقييم الجمركي والتبنيد التعريفي،وهما الأساس في حسبة الرسوم الجمركية،وبقيت كل الوظائف الأخري التي تقوم بها الجمارك من المساعدة علي تنفيذ تلك الوظيفتين،فكل الإجراءات والنظم الجمركية تدور في فلك تحديد وعاء القيمة الخاضعة للضريبة إما لتحديد قيمة البضائع المستوردة،أو لتحديد نوعية البضائع المستوردة ومن ثم إخضاعها للبند التعريفي المناسب،وعلي مدار عقود من الزمان،بقيت كافة الإدارات الجمركية تقوم بعمليات الفحص والمعاينة والتقييم والتبنيد دون أن تضع أي أعتبارات للأمور الاقتصادية أو التجارية الدولية،فالهدف الاستراتيجي للجمارك في كل مكان هو تحقيق الإيرادات الواجب تحصيلها وفقاً لما هو مخطط مع حماية البلاد من محاولات التهريب التي تهدف إلي التأثير علي هذه الإيرادات،وأنحصرت كافة خطط وأنشطة العمل الجمركي لتضمن هذا وتصل إليه،ولكن مع التطور الكبير في مفهوم التجارة العالمية والسعي الدءوب لكافة دول العالم إلي تحقيق رفاهية البشر في كل مكان،تغيرت الأهداف الإستراتيجية للإدارات الجمركية فأصبحت تهدف إلي تسهيل التجارة الدولية،ومّثل هذا التحول تغييراً جذرياً في الأداء الجمركي لكافة الإدارات الجمركية في العالم.

فبدلاً من إتخاذ إجراءات وتبني سياسات وخطط تهدف إلي تعظيم الإيرادات فقط،أصبحت الإيرادات مشروطة بالكفاءة والفعالية في التحصيل،أي أن يتم التحصيل علي أسس العدالة والدقة والتقدير السليم وليس الجزافي أو المبالغ فيه،أصبح هناك قياساً آخر لكفاءة الإدارة الجمركية هو كم من الزمن تستغرقه للإفراج عن البضائع المستوردة أو إنهاء إجراءات تصدير البضائع وكلما قل الزمن أرتقت الإدارة الجمركية علي سلم التقدم والتطور،حتى أصبح التنافس بين الإدارات الجمركية في هذا المعيار يدفع كل منها إلي تخفيض زمن الإفراج بحساب الدقائق وليس الأيام كما كان عليه الحال من قبل، وأصبحت الإدارات الجمركية تضع دائماً نصب أعينها هدف تسعي لتحقيقه هو العمل في اللازمن.

أي الإفراج عن البضائع فوراً في ذات اللحظة وهناك بلدان كثيرة أقتربت بالفعل من تحقيق هذا أو حققته.

وغني عن الذكر أن الآليات التقليدية التي كانت تستخدمها الجمارك لتحقيق أهداف الجباية وتحصيل الإيرادات،لم تعد تتناسب والأهداف الجديدة للعمل الجمركي،حيث أن تسهيل التجارة الدولية وتحقيق أقصي درجة رضا للعملاء مع الجمارك يستوجب تغيير جوهري شامل في الآليات التي تعمل بها الجمارك،لذلك فإننا فيما

يلي سنتناول عدد من تلك الآليات الحديثة التي تساعد الإدارات الجمركية علي القيام بواجباتها من منظور تسهيل التجارة الدولية:

إدارة المخاطر

لا شك أن تطبيق نظم إدارة المخاطر في الجمارك يعتبر من الأنظمة الحديثة التي تنادي بها وتدعمها منظمة الجمارك العالمية كأحد الممارسات الجمركية الحديثة التي تمكن الجمارك من تخصيص مواردها وتوزيعها علي أساس إحتياجات فعلية وتركيز جهودها علي تلك التي يمكن أن تمثل تهديداً حقيقياً وليس مجرد إحتمال أو إجراء وقائي.

إن الفائدة الأولي من تطبيق نظم إدارة المخاطر في الجمارك هو أن يكون التدخل في حركة التجارة الدولية المشروعة بأقل قدر ممكن ولذلك تنظر الدوائر المختصة لهذه الأنظمة علي أنها أحد ركائز تسهيل التجارة الدولية،وليست الجمارك فقط هي الجهة الحكومية الوحيدة التي يمكنها استخدام وتطبيق إدارة المخاطر، بل إن هذا النظام قابل للتطبيق في كافة الخدمات والتعاملات التي تتم مع المتعاملين الذين تتحقق لهم فائدة معينة من التعامل مع هذه الإدارة الحكومية،ولكن في الجمارك تكون الفائدة أكبر وأهم من حيث العائد المتحقق والذي لا يمكن حصره في بضعة أسطر،بل

يمتد الأثر الإيجابي ليشمل المستهلك النهائي للبضائع المستوردة مروراً بالتاجر والمستورد والمندوب والمصدر ورجل الجمارك،فضلاً عن الدخل القومي المتحقق بعدالة وكفاءة بسبب تركيز الموارد البشرية الخلاقة في تلك الصفقات التي تتسم بدرجة معينة من الخطورة،وعدم الإلتفات بأكثر مما يجب لتلك التي تتحقق لها درجات أقل من الخطورة أو تنعدم عندها أي درجة خطورة.

من الواضح أن هناك تعارضاً جلياً بين الرقابة الجمركية المحكمة وبين تسهيل التجارة،وغني عن الذكر أن التعامل بقدر أكبر في أي منهما يكون علي حساب الجانب الآخر،فإذا ما طبقت الإدارة الجمركية آليات أكثر لتأمين وحماية الأمن والمجتمع من كافة عمليات التهريب فذلك يتطلب وقتاً وإجراءات أكثر تعوق عملية التبادل التجاري وتؤدي مباشرة إلي إحجام البعض عن التعامل إما مع هذه النوعية من البضائع أو غض النظر تماماً عن التعامل التجاري مع تجار هذا البلد الذي يطبق هذه الإجراءات المتشددة،والعكس صحيح،فالإدارة الجمركية التي تقدم التسهيلات بصورة مبالغ فيها وتتغاضي عن الكثير من متطلبات الرقابة،تكون مطمعاً للتجار غير الشرفاء الذين يقومون بعمليات تهريب متعددة للبضائع المحظورة أو غيرها مما يهدد الأمن والاقتصاد القومي.

وجديراً بالذكر أن نشير إلي أن نظام إدارة المخاطر ليس بالشيء السهل المنال،ولا يوجد نظام قابل للاستخدام بطريق مباشر يؤتي ثماره فور تطبيقه،بل إن الأمر يحتاج إلي قاعدة بيانات تاريخية ضخمة تأخذ في اعتبارها كافة البيانات والمعلومات التي تتعلق بالخطر،ويتم تحليل كل هذه البيانات بواسطة البشر والحاسب الآلي للخروج بمعايير ذات أوزان للخطر يتم بناء عليها إتخاذ القرار المناسب والسليم في الوقت المناسب وتحديد المعاملة الواجبة للصفقة التي تم تحليل ظروفها وتحديد درجات الخطر لكل عناصرها.

إن تحليل المخاطر يعتبر جزء رئيسي من العمل الجمركي في المفهوم الحديث للجمارك ويسهم هذا التحليل بقدر كبير جداً في توجيه سياسات مكافحة التهريب،وتحديد آليات مراقبة المسافرين والبضائع العابرة للحدود بالإضافة إلي المساهمة في تحديد الوثائق والمستندات والإجراءات والمعاينات المطلوبة لكل حالة من حالات التعامل مع الجمارك.

وتتأكد أهمية إدارة المخاطر في الوقت الحاضر بسبب التعقيد البالغ في العمليات التجارية في العصر الحديث من ناحية والحجم الهائل من المعاملات التجارية التي تتم بين الدول من ناحية أخرى، تلك المعاملات التي تحتاج بحق إلي عدد كبير من العاملين للقيام بالوظائف التقليدية التي تقوم بها الجمارك،ولا شك أن استخدام

التكنولوجيا وتطبيق نظم إدارة المخاطر يسهم بطريقة فعالة في القيام بمتطلبات العمل الجمركي علي هذه الأعداد الكبيرة من الصفقات التي تتم في وقت قصير وفي ظروف بالغة التعقيد،ولكي يتم تطبيق نظام إدارة المخاطر في العمل الجمركي يحتاج الأمر إلي تغيير جذري في ثقافة العمل الجمركي،فلابد من أن يكون لدي القيادة العليا قبولاً عاماً لمبدأ الإفراج عن بعض الواردات بدون إجراءات سواء في الكشف أو المعاينة التي تقوم بها الجمارك،أي أن يتم الإفراج بنظام الخط الأخضر،وهذا الأمر ليس بالأمر الهين ولا السهل علي الإدارة العليا للجمارك التي سارت لسنوات وسنوات علي وتيرة الفحص والرقابة والكشف علي كل ما يتم إستيراده،ويحتاج الأمر كذلك إلي قاعدة بيانات ضخمة تمتد لسنوات وسنوات عن العملاء جميعهم ومدي إلتزام كل منهم،فضلاً عن تحليل شامل لكل أصناف البضائع التي يتم استيرادها وتحليل الخطر لكل عنصر من عناصر العملية الاستيرادية،وكلما كانت عملية تحليل الخطر صحيحة ومبنية علي معايير ومؤشرات واقعية وصحيحة،كلما أمكن الإعتماد علي نظام إدارة المخاطر المطبق والركون إلي عدم القيام بالكشف والرقابة الفعلية علي جزء كبير من الواردات.

المراجعة المحاسبية اللاحقة

وظيفة المراجعة اللاحقة تكاد تكون " التوأم الملتصق " لوظيفة إدارة المخاطر حيث لا تستطيع إدارة جمركية أن تقوم بتطبيق إحداهما فقط،بل لابد من العمل بكلاهما معاً،والمراجعة المحاسبية اللاحقة هي أحد الأدوات الفعالة والهامة لإحداث التوازن بين تسهيل حركة التجارة والرقابة الجمركية الفعالة.

و تهدف الجمارك من خلال كافة الأعمال والإجراءات التي تقوم بها لتطبيق المراجعة المحاسبية اللاحقة إلى التأكد من أن ما قام بتقديمه المستورد من بيانات ومستندات أثناء الإفراج عن الواردات كان صحيحاً،وليس مراجعة إجراءات الإفراج عن الواردات كما كان الوضع فى السابق،ولا يجوز بأي حال من الأحوال الرجوع علي المستورد إلا بسبب تقديمه لبيانات خاطئة أثناء الإفراج عن البضائع.

إن الإدارة الجمركية لكي تقوم بتطبيق هذه الوظيفة الحديثة من الوظائف المنوطة بالجمارك في الألفية الثالثة تحتاج إلي تكوين فريق عمل متخصص وماهر للقيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة ومن ثم تلحق بالعمل في هذا الفريق نخبة من العاملين الذين يتم تدريبهم علي أحدث الوسائل العلمية في فنيات المراجعة المحاسبية والدفترية فضلاً عن توافر قدر غير قليل من المعرفة الفنية الجمركية

ليكونوا فريق العمل القوي المؤهل للقيام بأعمال مراجعة محاسبية علي دفاتر وسجلات العملاء،وإكتشاف أي عمليات تلاعب أو إخفاء لبيانات تؤثر بشكل مباشر علي الضريبة الجمركية التي تم تحصيلها عن البضائع التي تم استيرادها خلال فترة المراجعة التي يقوم بها فريق العمل.

تعريف المراجعة المحاسبية اللاحقة

"هي مجموعة من الإجراءات والمراجعات التي تقوم بها الإدارة الجمركية لدي المتعامل مع الجمارك للتأكد من أن كل ما قام المستورد أو من ينوب عنه بتقديمه من بيانات ومستندات ومعلومات أثناء عملية الإفراج الجمركي عن البضائع المستوردة كان صحيحاً ومعبراً بكل دقة عن الواقع الفعلي للصفقة والتحويلات والمدفوعات الخاصة بها،وتتم هذه الإجراءات والمراجعات في مقر المستورد وعلي سجلاته وحساباته ودفاتره،وتغطي فترة زمنية معينة تمثل للجمارك المدى الزمني الكافي لتنفيذ إجراءات التحقق بصورة شاملة ".

ومن خلال قراءة هذا التعريف،يمكن تحديد الملامح الرئيسية التالية لتنفيذ عملية المراجعة اللاحقة بطريقة صحيحة:

١. أن المراجعة لا تركز علي البيانات الجمركية فقط وإنما ترتكز علي قراءة حسابية ومحاسبية للسجلات والمستندات والدفاتر

والحسابات التي تمثل مجموعة الدفاتر التي يمسكها المتعامل لإثبات دوراته المحاسبية.

٢. أن المراجعة لا ترتكز علي بعض أوراق أو فواتير أو سجلات فقط،وإنما هي عملية تتبع محاسبي شاملة تغطي فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر يتم تحديدها بطريقة تمكن الجمارك من تغطية أي أنشطة تتعلق بالصفقات التي تطلب الأمر تتبعها، أو مراجعة بياناتها لدي المستورد.

٣. أن المراجعة تسعي لمتابعة بعض العمليات التي تتم بمعرفة المستورد بعد الاستيراد بغرض التأكد من أن عملية سداد الضرائب المستحقة علي كافة الأنشطة وبكافة الأنواع (الدخل والمبيعات،الأرباح التجارية والصناعية وأي ضرائب أخري) تمت بناء علي نفس البيانات التي تم تقديمها للجمارك وقت الإفراج عن البضائع المستوردة.

٤. أن المراجعة تتم لمراجعة ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات أثناء عملية الإفراج،وليس لغرض التأكد من صحة الإجراءات التي قامت بها الجمارك علي الإقرار الجمركي.

٥. أن المراجعة تتضمن مجموعة من الإجراءات الحسابية والمحاسبية والجمركية بصورة شاملة ومتكاملة لتحقيق الهدف

منهـا،ولا تقتصـر فقـط علـي بعـض الإجـراءات الفنيـة الجمركيـة لمراجعة البند والسعر والمنشأ فقط.

أهداف المراجعة الحسابية اللاحقة:

مما سبق يتضح أن الإدارة الجمركية يجب أن يكون هدفها من أي عملية مراجعة محاسبية لاحقة تحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:

١. التأكد من الالتزام الكامل والتام للمستورد وعدم قيامه بخرق أي مـن القـوانين أو اللـوائح أو الإجـراءات الجمركيـة أو غيرهـا مـن التشريعات التي تنظم عملية الاستيراد.

٢. التأكد من صحة ودقة جميع البيانات والمعلومات والمستندات التي قام المستورد بتقديمها للجمارك أثناء عملية الإفراج عن البضائع وتوافق هذه البيانات والمعلومات والمستندات مع ما يتم تسجيله بالدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بإمساكها وتمثل جزء من الكيان المحاسبي القانوني لشركته.

٣. ضمان عدم ضياع المال العام وأن ما تم تحصيله من رسوم وضرائب جمركية عن البضائع التي تم استيرادها يمثل ما يجب تحصيله،وأن عمليـة الإفـراج لم يشـوبها أي تقصـير أو إهمـال أو مخالفات.

٤. دعم الإدارة الجمركية في تطبيق نظام إدارة مخاطر قوي يعتمد علي بيانات تاريخية صحيحة تتضمنها قواعد البيانات الجمركية

وتساعد الجمارك في تطوير آلياتها بسهولة ويسر لتحسين الخدمة المقدمة للمتعاملين.

٥. المساعدة في نشر ثقافة " خدمة العملاء " بين العاملين بالجمارك واعتبار المستورد عميل يجب تقديم أفضل خدمة له وليس هارب أو متهرب يجب تقصي الحقائق حوله ومحاولة العثور علي أي خطأ قام به.

من المسئول عن القيام بالمراجعة المحاسبية اللاحقة ؟

قد يظن البعض أن إدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة بالجمارك هي الإدارة المنوط بها وحدها ودون غيرها تنفيذ أنشطة هذه المراجعة،ولكن التطبيق الصحيح والجيد للمراجعة المحاسبية اللاحقة يقوم علي مبدأ أن مصلحة الجمارك بكامل وحداتها الإدارية تمثل أحد اللاعبين،بينما يمثل المجتمع التجاري والمتعاملون مع الجمارك اللاعب الآخر،وكلاهما علي نفس القدر من الأهمية ،،

- **فالجمارك:**

تسعي من خلال تنفيذ المراجعة اللاحقة إلي خفض زمن الإفراج عن البضائع من خلال تطبيق آليات فعلية وواقعية مضمونة لتسهيل التجارة وخدمة المجتمع التجاري،فضلاً عن المساهمة بقدر كبير في تنفيذ مبدأ تحويل الموانئ إلي منافذ لعبور البضائع وليس مخازن لتخزينها،فضلاً عن دعم نظام

إدارة المخاطر المستخدم من خلال تقديم معلومات تاريخية كثيرة لقواعد البيانات تساعد في تنفيذ معايير خطر دقيقة،وتسهم في تفعيل آليات وأنظمة الرقابة علي المتعاملين بصورة فعالة تحقق الكثير من الالتزام الطوعي الذي تسعي الجمارك لتحقيقه بين جموع المتعاملين.

- **والمتعاملون:**

تمثل عملية خفض التكلفة بالنسبة لهم التحدي الأساسي لوجودهم، ويسعون إلي تحقيق هذا الخفض بكل السبل،وبالتالي فإن المستورد الذي يريد لأعماله التطور والنمو سيسعي بكل الوسائل إلي الحصول علي أكبر قدر من التسهيلات التي تقدمها الإدارة الجمركية، والخفض في حد ذاته هام،ولكن يدعمه من ناحية أخري خفض في زمن الإفراج عن البضائع المستوردة مما يساعد المستورد علي زيادة معدل دوران رأس المال وبالتالي تحقيق أرباح أكثر،وقبل كل هذا يسعي المستورد إلي الاستفادة من المعاملة الجيدة والمتميزة التي تمنحها الجمارك للمتعاملين الملتزمين فيحصل علي مزايا أكثر تمكنه من القيام بعمله في سهولة ويسر.

الإطار القانوني لتنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة

لقد تضمنت إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مادة مستقلة (المادة ١٧) تنص على حق الإدارة الجمركية في الاقتناع بصحة ودقة المستندات وإقرارات القيمة المقدمة عنها،ولذلك وجب علي المشرع في كل دولة أن يضع نصوصاً في القانون الجمركي تتضمن آليات تنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،ولا يقتصر الأمر علي اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فقط،بل إن اتفاقية كيوتو (المعروفة باتفاقية تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية) تتضمن أيضاً نصاً يعطي الإدارات الجمركية الحق في تبنى إستراتيجيات لقياس الالتزام بالقوانين ويجب أن تشتمل الرقابة الجمركية على إجراءات رقابية تستند إلى التدقيق (المراجعة).

ففي مصر علي سبيل المثال،نجد أن النصوص السابق الإشارة إليها والتي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي شاركت فيها مصر وأنضمت إليها كعضو كامل،أستوجبت أن يتضمن التشريع المحلي نصوصاً تنظم هذه العملية،وهو ما تضمنه القانون الجمركي ولائحته التنفيذية،حيث يتضمن القانون الجمركي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته الصادرة بالقانون ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ والقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٥، في المادة (٣٠) منه ما يتضمن إلزام مؤسسات الملاحة والنقل

والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ممن لهم الصلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات،ولا يقتصر هذا الإلزام علي المستورد بل يمتد إلي المشترين بطريق مباشر من المستوردين بقصد الاتجار وكذلك كل من حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار،ويحيل القانون إلي وزير المالية سلطة إصدار القرار الذي يتضمن القواعد والإجراءات والمدد التي تنظم عملية الاحتفاظ بالأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المطلوبة لهذه المراجعة،وبذلك يكون هناك إطار قانوني لموظفي الجمارك يعطيهم الحق في الإطلاع على أي أوراق أو سجلات أو وثائق أو مستندات يكون لها صلة أو فائدة في التحقق من التزام المستورد للبضائع الأجنبية.

وبالإضافة إلي هذا،تتضمن المادة (١١٨) عقوبة عدم الاحتفاظ بالأوراق والمستندات والوثائق والتي تصل إلي الغرامة التي تعادل ٤/١ الضريبة الجمركية المعرضة للضياع من جراء عدم الاحتفاظ بهذه الأوراق والمستندات.

وقد تضمن القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ في اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك عدد من المواد التي تتضمن أحكاماً تفصيلية تعطي الجمارك الحق في القيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة من

ناحية،ومن ناحية أخري تنظم هذه العملية من حيث الإجراءات والخطوات، والتي نوردها فيما يلي:

المادة (١٧٨)

على مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات على أن يكون موضحا بها تفصيلا ما يتصل بكل منهم من تلك العمليات.

المادة (١٧٩)

يلتزم مستوردو البضائع الأجنبية بقصد الاتجار والمشترون مباشرة منهم بالاحتفاظ بما يدل على أداء الضريبة الجمركية أما حائزي البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيلتزمون بالاحتفاظ بما يدل على مصدر تلك البضائع.

المادة (١٨٠)

على المؤسسات والأشخاص المنصوص عليهم في المادتين السابقتين تقديم الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق والمحررات المشار إليها في هذا الباب لموظفي الجمارك المختصين وتمكينهم من الإطلاع عليها ويجوز لهؤلاء الموظفين ضبط

المستندات والوثائق والسجلات عند وجود المخالفة مع تقديم تقرير بذلك للرئيس الأعلى في ميعاد غايته أسبوعا من تاريخ الضبط.

المادة (١٨١)

يقصد بالأوراق والمستندات والوثائق والسجلات المشار إليها بالمادة السابقة تلك التي تتطلبها طبيعة النشاط وخاصة القيودات المتعلقة بالعمليات الجمركية وأهمها:-

أ- السجلات التي تستلزمها طبيعة النشاط.

ب- المراسلات والمحررات المتعلقة بالصفقات ذات الصلة بالعمليات الجمركية.

المادة (١٨٢)

على جميع المخاطبين بالمادتين (١٧٨، ١٧٩) من هذه اللائحة الاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأشير عليها بانتهائها من موظفي الجمارك أما الوثائق والمراسلات والمحررات فتبدأ مدة الاحتفاظ بها من تاريخ إرسالها أو تسليمها وذلك كله وفقا لما هو مقرر بقانون التجارة.

هذه بعض النصوص التي يجب أن تتضمنها التشريعات المحلية في البلد الذي يريد أن يطبق آليات المراجعة المحاسبية اللاحقة.

كيف يتم إتخاذ قرار خضوع شركة معينة للمراجعة اللاحقة:

١) البضائع التي يتم الإفراج عنها من خلال الخط الأخضر من الجمارك:

حيث تحتاج الإدارة الجمركية إلي التأكد من التزام هؤلاء المتعاملين الذين تمنحهم الجمارك الثقة وتقوم بالإفراج عن بضائعهم المستوردة دون فحص أو معاينة،ومن وقت لآخر،يجب إخضاعهم للمراجعة اللاحقة للتأكد من حسن استخدامهم للتسهيلات الممنوحة لهم.

٢) الصفقات التي تم تقييمها بقبول قيمتها التعاقدية وتطبيق أحكام المادة الأولي والثامنة:

حيث يجب علي الإدارة الجمركية التأكد من أن كل ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات عن القيمة كان صحيحاً وأن الصفقة لم تتضمن أي اتفاقات جانبية تتعارض والأحكام والشروط التي تتطلبها الطريقة الأولي من طرق التقييم.

٣) متابعة التحولات التجارية لمجموعات المستوردين للتأكد من عدم وجود أسباب غير شرعية ورائها:

ويأتي هذا القرار عن نظام آلي جيد يعتمد علي قواعد بيانات قوية وبناء علي تعليمات ومتابعات تتم علي مستوي الإدارة العليا للجمارك وتتوافق مع الاتجاهات التجارية والاقتصادية السارية،وتأخذ في الاعتبار نتائج عمل الجهات الرقابية المختلفة.

فمثلاً.. إذا خرجت تقارير من جهة ما توضح أن مستوردو الأخشاب قد كثفوا من وارداتهم من تركيا مع أن السويد تقوم بتصدير نوعيات أخشاب أكثر جودة،هنا قد تتخذ إدارة الجمارك قراراً بإجراء مراجعة لاحقة علي مستوردي الأخشاب خلال فترة معنية للوقوف علي الأسباب التي تسببت في هذا التحول والتأكد من شرعيتها وعدم وجود أي مخالفات ورائها.

٤) **تتبع بعض الظواهر التجارية:**

إن إنتشار بعض السلع في الأسواق بطريقة غير طبيعية في بعض الأوقات،يتطلب قيام الجمارك بتكثيف عمليات المراجعة المحاسبية اللاحقة لتتبع أنشطة بعض المستوردين الذين قد يكون لهم علاقة باستيراد هذه البضائع والتأكد من سلامة إجراءات إدخالها إلي البلاد،فمثلاً انتشار أجهزة التليفون اللاسلكي من إنتاج الصين،قد يتطلب تكثيف المراجعة اللاحقة علي كافة ما يرد من بضائع من الصين للتأكد من خلوها من هذه الأجهزة التي تمثل الظاهرة المطلوب تتبعها.

الدفاتر والسجلات والحسابات التي تخضع للمراجعة المحاسبية اللاحقة:

إن كافة سجلات المستورد وحساباته ودفاتره وكل مكونات النظام المحاسبي للكيان التجاري الذي تتم عملية الاستيراد من خلاله تخضع للمراجعة والبحث والتحقق أثناء عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة، ونورد فيما يلي أهم تلك الحسابات والدفاتر والسجلات:

١ - دفتر اليومية العامة:

ويعتبر السجل الأهم لأنه يمثل بيان تاريخي لكافة قيودات الشركة، وفيه قيود تمثل جميع العمليات سواء الداخلية أو الخارجية.

٢ - دفاتر الأستاذ العام المختلفة:

هذه الدفاتر عادة تستخدم لتصنيف وتبويب وترحيل العمليات من اليومية العامة إلى الحسابات المتخصصة حسب نوع كل منها في الأستاذ العام الخاص به،فالبنك له دفتر مستقل والخزينة لها دفتر آخر وهكذا،وتعتبر مراجعة هذه الدفاتر وإيجاد علاقة بينها من أهم الأعمال التي يقوم بها فريق المراجعة اللاحقة.

٣ – قوائم التكاليف والدخل والأرباح والخسائر:

وهذه القوائم أيضاً لها أهمية كبيرة حيث تتضمن بيانات وأرقام ومدخلات تتأثر بطريق بمباشر بالبضائع المستوردة سواء من حيث

تكلفة الحصول عليها،أو من حيث قنوات التصرف فيها،أو من حيث أرصدتها بالمخازن،وغير ذلك من البيانات والمعلومات التي تمكن فريق المراجعة من القيام بعملية تتبع صحيحة ودقيقة.

٤-الميزانية العمومية:

ويمكن من خلال تتبع ومراجعة الأرصدة الموضحة بها معرفة دقة وصحة الأرقام المرتبطة بالبضائع المستوردة سواء عند بيعها وتحقيق أرباح أو عند استخدامها في الإنتاج وتضمنها في أرقام تحت التشغيل أو غير ذلك من بنود الميزانية.

نقطة هامة:-

إن السرد السابق للدفاتر والسجلات والحسابات يعطي إنطباعاً أن عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة هي عملية بسيطة وممكنة وقابلة للتنفيذ دون أي مشاكل أو معوقات،ولكن لابد أن نضع في الاعتبار التنوع الكبير جداً في الكيانات القانونية التي تقوم بعملية الاستيراد، فبعض المستوردين أفراد،والبعض الآخر شركات صغيرة قد تمسك بدفاتر وحسابات وقد يكون لديها دفتر شامل لكل ما يتم من عمله، وأقصي قدر من التكنولوجيا تستخدمه هو جهاز حاسب آلي مدون عليه بعض الأرقام علي مستند أو جدول بسيط،بينما البعض الثالث هو مؤسسات اقتصادية كبيرة متعددة النشاط،كثيرة السجلات، تستخدم نظم آلية متكاملة ومتشابكة ومعقدة ومتنوعة تتشابك حلقاتها

وتتواصل حساباتها، بل يمكن القول أنه من المستحيل أن تتعرف علي أي بيان يتعلق بالصفقات المستوردة من خلال قراءة الميزانية أو الحساب الختامي مثلاً..

لذلك،يجب علي الإدارات الجمركية أن تسعي لتكوين فرق مراجعة لاحقة علي أعلي مستوي وتدريبهم بصورة مستمرة علي القيام بأعمال المراجعة لمختلف المستويات وكافة الأشكال التجارية التي يمكن أن يتم من خلالها الاستيراد.

مراحل إتمام عملية المراجعة الحسابية اللاحقة

هناك ثلاث خطوات أساسية لتنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،تأتي في الترتيب بعد أن يصدر قرار خضوع تلك الشركة لعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،هذه الخطوات هي:

أولاً : مرحلة الإعداد للزيارة :

١- تبدأ بتشكيل فريق العمل الذي سوف يتولي تنفيذ عملية المراجعة،ويعتمد نجاح العمل علي حسن اختيار عناصر العمل،حيث تتنوع الأنشطة وبالتالي تتنوع الخبرات،ويجب تشكيل فريق العمل بما يتناسب والخبرات المطلوبة حسب النشاط الذي ستتم مراجعته في هذه الشركة،ولابد من أعطاء أهمية كبيرة لعملية التدريب للعاملين في إدارات المراجعة المحاسبية اللاحقة للتأكد من توافر

المعارف والخبرات التي تمكنهم من القيام بعملهم علي الوجه الأكمل.

٢- يقوم فريق العمل بتحديد الهدف الرئيسي من القيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،هل هو التأكد من صحة القيم التي يقدمها المستورد عن البضائع التي يقوم باستيرادها،أم هو التأكد من منشأ هذه البضائع،أم أن الغرض من المراجعة هو كشف مخالفات تتعلق بوجود أصناف غير مثبتة بالفواتير والمستندات،وغير ذلك، فلابد من أن يكون الهدف واضحاً ومحدداً قبل البدء في أي عمل من أعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة.

٣- يقوم فريق العمل بوضع خطة أو تصور مبدئي لعملية المراجعة علي أساس زمني،فتتضمن الخطة جميع الخطوات المقترحة من أعضاء فريق العمل،والزمن أو التوقيت الذي تتم فيه كل خطوة، ويسعي فريق العمل إلي تنفيذ هذه الخطة بكل دقة ومحاولة عدم إيجاد انحرافات عن توقيتات التنفيذ.

٤- إعداد ملف المعلومات الشامل عن النشاط الذي سوف تتم مراجعته،وتجهيز بعض المعلومات التي قد تمثل أرقام معيارية للاسترشاد بها عند القيام بالمراجعة،وتضمين الملف معلومات كاملة عن الشركة الخاضعة للمراجعة وأنشطتها المختلفة،وأمثلة لمعاملاتها

التجارية،لأن هذه المعلومات تكون علي قدر كبير من الأهمية في تعريف فريق العمل بتفاصيل كثيرة عن ما يجب أن يقوموا بمتابعته.

٥- الاتفاق علي الدفاتر والسجلات والحسابات التي سوف تخضع للمراجعة والقائم بالمراجعة،وإعداد خريطة التنسيق بين أعضاء فريق العمل.

٦- إعداد الخطابات والمكاتبات اللازمة لإخطار الشركة برغبة الجمارك في القيام بعملية مراجعة محاسبية لاحقة،وتوقيت الزيارات التي ستتم،وأسماء أعضاء فريق العمل الذي سيقوم بالزيارة،وبيان بالدفاتر والسجلات والحسابات التي يمكن أن تخضع للمراجعة، وطلب تحديد المختص الذي سيتولى تسهيل مهمة فريق العمل أثناء القيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة.

ثانياً: مرحلة القيام بالزيارة :

١ – عقد اجتماع افتتاحي للزيارة بين فريق العمل والمسئولين بالشركة الذين تم تعيينهم لمساعدة فريق العمل، ويجب علي رئيس فريق العمل أن يعطي إنطباعاً صادقاً لممثلي الشركة موضحاً أن دور فريق العمل هو التأكد من سلامة وصحة معاملات الشركة وأن فريق العمل سوف يعمل جاهداً علي إثبات ذلك، ويجب علي رئيس فريق العمل أن يوجه حديثه دائماً إلي الشخص المسئول مع تقديم نفسه وفريق العمل لجميع الحاضرين، ثم يقوم بشرح مختصر لوظيفة

المراجعة المحاسبية اللاحقة موضحاً الهدف من هذه الزيارة، وكم سوف تستغرق من الوقت، وما هي الإدارات التي يرغب الفريق في التعامل معها والسجلات التي يأمل في الإطلاع عليها، وملقياً الضوء علي أهمية التعاون بين مسئولي الشركة وفريق العمل حيث أن نجاح عملية المراجعة اللاحقة تتوقف إلي حد بعيد ذلك التعاون، وأن وجود فريق العمل في مقر الشركة ليس معناه أن الشركة مشتبه فيها أو أن هذه الشركة متورطة في خطأ ما، بل علي العكس هو إجراء دوري تقوم به الجمارك لتقديم الأفضل للشركة بعد ثبوت الدقة والمصداقية في التعامل مع الإدارة الجمركية، إن نجاح فريق العمل في عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة يتوقف بصورة رئيسية علي الإدارة الجيدة لرئيس فريق الجمارك للاجتماع التحضيري، ففي بعض الأحيان يعطي رئيس فريق العمل وأعضاء الفريق إنطباعاً لدي المسئولين بأنهم أشبه برجال شرطة جاءوا لتفتيش الشركة ومحاولة العثور علي المخالفات التي تخفيها الشركة، مما يخلق موقفاً عدائياً من الفريق وبالتالي وضع العراقيل والمعوقات وإخفاء البيانات مما ينعكس بصورة سلبية علي مؤشر نجاح عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة.

٢ – التعرف علي الأنشطة المختلفة للشركة ، إن الشركات التي تتعدد الأنشطة التي تقوم بها تحتاج من فريق العمل أن يتعرف علي الكيان

القانوني للشركة، والملاك، وطبيعة النشاط، والمنتجات والسلع والأصناف التي تمثل النشاط الرئيسي للشركة، ويقوم بإلقاء نظرة شاملة علي كل ما تقوم به الشركة من نشاط للتعرف عليها بصورة عامة وتفصيلية قبل بدء عملية المراجعة، وهذا يعتبر علي جانب كبير من الأهمية لأن فريق العمل سيقوم بعد ذلك بالإطلاع علي النظام المحاسبي والذي يعكس جميع الأنشطة، والذهاب مباشرة إلي النظام المحاسبي دون التعرف علي أنشطة الشركة قد يؤدي إلي وجود بيانات كثيرة هامة لا يمكن لفريق العمل إدراك أي أهمية لها لجهله بطبيعة النشاط الكلي للشركة، ولا يتطلب الأمر التعرف علي هذه الأنشطة بزيارات ميدانية أو التجول في كل أرجاء الشركة، فقد يكون هذا من الأمور التي تثير عدم الرضا لدي المتعامل، ولكن يمكن الاكتفاء بأي تقرير أو سرد أو عرض من ممثلي الشركة أثناء الاجتماع التمهيدي أو الافتتاحي في بداية الزيارة. وقد يتطلب الأمر أن يقوم فريق العمل بالتعرف علي بعض العملاء الأساسيين للشركة وكذلك الموردين الرئيسيين.

٣ – معرفة النظام الداخلي للعمل في الشركة،والنظام الداخلي هو مجموعة الإجراءات المترابطة داخلياً والتي تستخدم من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذ الأنشطة، وعلي غرار التعرف علي الأنشطة المتعددة للشركة، يجب علي فريق العمل أن يأخذ فكرة شاملة عن

النظام الداخلي للعمل في الشركة، أي أن يتعرف الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة وعلي الأنظمة المتبعة في إدارة شئون العمل والحسابات والمخزون وغير ذلك، ما هي سلسلة الإجراءات المالية والأمنية، ما هي الأنظمة الآلية التي تتبعها ؟ وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في تتبع سلسلة الإجراءات في كل تفاصيل العمل بالشركة، وقد يكون من الضروري أن يتعرف فريق العمل علي نظام الرقابة الداخلية للشركة، فهذا النظام يعتبر الأداة التي يمكن من خلالها التعرف علي درجة دقة وصدق كل ما يتم تقديمه من بيانات ومعلومات للفريق قبل وأثناء وبعد الزيارة.

٤ – تنفيذ خطة العمل: يبدأ فريق العمل بتنفيذ خطة العمل السابق وضعها لتنفيذ عملية المراجعة، فيقوم عضو بالتوجه إلي المخازن والإطلاع علي دفاتر المخازن وأرصدة البضائع المختلفة وحركة الدخول والخروج لكل صنف وتواريخ الصرف والاستلام، ومطابقة ذلك مع حركة الإفراج عن البضائع من الجمارك مع إعطاء اهتماما كبيراً للكميات والأصناف التي تم استيرادها وحركاتها سواء كانت أصناف جاهزة أو مكونات تدخل في الصناعة، بينما يتتبع آخرون حركة النقدية سواء في حساب النقدية أو حساب البنك لمعرفة ما تم من مدفوعات مقابل البضائع المستوردة وطرق السداد وتوقيتاتها وغير ذلك من الإجراءات المالية التي تمكن فريق العمل من التعرف

علي صحة وسلامة القيم التي تم الإقرار عنها في الإقرارات الجمركية المقدمة عن البضائع التي قامت الشركة باستيرادها طوال فترة المراجعة المحاسبية اللاحقة التي يغطيها فريق العمل.

وتتعدد المهام والأنشطة والمجالات التي يغطيها فريق العمل حسب حجم الشركة وحسب تعدد الأنشطة التي تقوم بها، فكلما كان النشاط صغيراً أو محدداً سهلت مهمة فريق العمل، وكلما كانت الشركة تقوم بأعمال متعددة وأنشطة كثيرة وتتعامل في منتجات كثيرة، كلما كانت مهمة فريق العمل صعبة وتحتاج إلي الكثير من الوقت والجهد للتأكد من التزام الشركة كأحد العملاء الذين تسعي الجمارك إلي التأكد من التزامهم بالقواعد والقوانين الجمركية.

٥ – الجلسة الختامية:

في كثير من الأحيان يقوم فريق العمل بممارسة خاطئة تتعارض مع المفهوم الصحيح للمراجعة المحاسبية اللاحقة،حيث يغادر الجميع مقر الشركة دون الإفصاح عن أي نتائج محتملة للزيارة وكأنها أحد الأسرار الحربية،لذلك يجب أن يأخذ فريق العمل في إعتباره أن تعاون القائمين علي العمل بالشركة يعتبر أحد أهم عوامل نجاح عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،ولذلك يجب عليهم عقد اجتماع في نهاية الزيارة لتعريف ممثلي الشركة بكل ما قام به فريق العمل من إجراءات وما حصلوا عليه من معلومات،ويقدم تصوراً كاملاً بالنتيجة

المبدئية التي وصل إليها فريق البحث،وهل هناك أسباب للقلق أو الشك،ويعطي الفرصة للمسئولين لشرح أو تبرير أي ممارسات يبدي فريق العمل تخوفاً منها فقد يمكن أن يخرج الفريق بنتائج خاطئة يتم تصحيحها في وقت قصير وبإثباتات لا تقبل الشك إذا ما تم إخطار ممثلي الشركة بها، ثم يقوم رئيس فريق العمل في نهاية الاجتماع بإيضاح ما الذي سيحدث بعد الزيارة وتوقيتات ما سيحدث، لذلك دائماً ما ننوه عن أهمية هذا الاجتماع الختامي قبل مغادرة فريق العمل لمقر الشركة.

ثالثا: مرحلة ما بعد الزيارة وكتابة تقرير المراجعة:

١ – فور مغادرة فريق العمل لمقر الشركة،يقوم رئيس الفريق بالاستماع لكل عضو من أعضاء الفريق عن نتائج ما قام به من عمل أثناء الزيارة وقد يكون من الأفضل إجراء بعض المناقشات مع كل أو بعض أعضاء الفريق، وترجع أهمية هذه الحوارات الأولية إلي:

- قد يظن أحد أعضاء الفريق أنه عثر علي دليل لممارسة خاطئة، ويمكن من خلال هذه المناقشة مع رئيس الفريق وفي حضور الجميع أن تتوحد المفاهيم ويتم تصحيح الاتجاهات بما يخدم العمل ككل.
- تطبيق مبدأ الشفافية،حيث أن هذه الحوارات تكون بمثابة إثبات موقف معلن للجميع عن النتائج التي وصلوا إليها فور

انتهاء العمل،وبالتالي لا تكون هناك فرصة لأي منهم أن يغير من رأيه أو يعدل من تقريره نتيجة أي نوع من الممارسات أو الضغوط.

٢ – إدراج كافة نتائج البحث في ملف المعلومات السابق إنشاؤه قبل بدء الزيارة، وتدوين كل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها أثناء الزيارة،فبعض الإدارات الجمركية تعتبر هذه الملفات بمثابة قواعد بيانات حية عن العملاء يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لاتخاذ بعض القرارات علي مستوي الإدارة العليا.

٣ – التقـــرير:

ربما تكون هذه الخطوة هي أهم خطوات عملية المراجعة اللاحقة، حيث أن كل ما عداها لا يخرج إلي النور ولا يخضع لمراجعة أو متابعة،أما تقرير عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة فهو الأساس في كل ما يتم اتخاذه من قرارات،سواء كانت النتيجة إيجابية أم وجدت بعض المخالفات والأخطاء،أو كانت النتيجة كاشفة لجريمة أو أفعال غير مشروعة،لذلك فإن علي الجمارك أن تقوم بتدريب فريق العمل تدريباً مكثفاً ومتخصصاً علي كيفية تحرير التقرير،وأن يعطي فريق العمل اهتماما كبيراً بكتابة التقرير.

ماذا يتضمن التقرير ؟

أولاً : الجزء الوصفي والمعلوماتي :

يستخدم هذا الجزء في تدوين البيانات التي تخدم الجانب الإحصائي والمعلوماتي،فيتضمن كل ما يتعلق باسم الشركة، وعنوانها، والعنوان الذي تمت به عملية المراجعة،ونوع النشاط،والملاك، والمسئول بالشركة،ونوعيات الأنشطة التي تقوم بها،وتاريخ تأسيس الشركة ونبذة عن تعاملاتها السابقة مع الجمارك

ثانياً : الجزء التمهيدي للمراجعة المحاسبية اللاحقة :

ويتضمن تاريخ الزيارة والهدف منها وفقاً للتكليف الصادر،وأسماء فريق العمل المشارك في العمل،وأسم المسئول الذي مثل الشركة أثناء عملية المراجعة،ونبذة عن نظام الإجراءات الداخلي بالشركة، ونظام الرقابة الداخلية،والدفاتر والسجلات والحسابات التي تم الإطلاع عليها أثناء الزيارة.

ثالثاً : نتائج البحث :

هذه الفقرة من التقرير تمثل وصف لما تم التعرف عليه من ممارسات وملاحظات تستحق التدوين في التقرير،وعلي سبيل المثال تتضمن هذه الفقرة تقييم فريق العمل لمستوي التعاون الذي أبداه المسئولون بالشركة وكذلك ملاحظات فريق العمل،إن وجدت،علي

الدفاتر والسجلات والحسابات التي خضعت للمراجعة المحاسبية اللاحقة وانطباع فريق العمل عن مدي انتظام الحسابات والسجلات من الناحية المحاسبية، وهل تمكن فريق العمل من الكشف علي أي ازدواج في الدفاتر والسجلات،والمخالفات التي تم كشفها،وحسبة الرسوم والضرائب المستحقة عن هذه المخالفات،ونتيجة مناقشة المسئولين بالشركة حول هذه المخالفات ومدي استعدادهم لتصحيح الوضع وقبول قرار الجمارك.

رابعاً: التوصيات:

تتضمن هذه الفقرة ما تراه اللجنة من قرارات يجب إصدارها فور اعتماد التقرير من خلال الإدارة العليا للجمارك أو الإدارة المختصة بتنفيذ هذه التوصيات بعد اعتمادها،ونعيد التذكير بضرورة أن تكون صياغة هذه الفقرة في منتهي الوضوح والدقة حيث ينتج عنها قرارات تصدر من الجمارك وبالتالي فهذه التوصيات تعتبر المادة الخام لهذه القرارات ومن ثم وجب تحري كل الدقة في صياغتها وكتابتها.

اعتماد التقرير:

يقوم فريق العمل برفع التقرير إلي الجهة المختصة أو الإدارة العليا للجمارك لاعتماد النتيجة المنتهي إليها هذا التقرير،مع إحالته إلي الإدارات المتخصصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع الحالة

كل في حدود اختصاصه،فقد يتم إحالة التقرير إلي إدارة المراجعة اللاحقة للحفظ والإضافة إلي قواعد البيانات،نظراً لما أنتهي إليه التقرير من نتائج إيجابية،أو قد يتم إحالته إلي الشئون القانونية لتكييف المخالفات من الناحية القانونية،وتولي القيام بإجراءات الإحالة أو التصالح،وفي هذه الحالات يتم إحالة التقرير إلي إدارة المخاطر لكي تأخذ في حساباتها تلك المخالفات التي تم اكتشافها والتي قد يترتب عليها تعديلاً في معايير الخطر التي يتضمنها نظام إدارة المخاطر المطبق في الجمارك.

الإفراج المسبق

هو أحد النظم الجمركية الحديثة والتي لم تكن معروفة من قبل، ويهدف إلي تخفيض الزمن المستغرق في الإفراج عن البضائع المستوردة إلي أقل زمن ممكن،فهو نظام جمركي يتم بموجبه إتمام الإجراءات الجمركية علي الرسائل الواردة من الخارج قبل وصولها وقبل تقديم منافستو وسيلة النقل حيث يتم سداد الضرائب والرسوم واستلام إذن الإفراج ويمكن وضع ضوابط وشروط لتطبيقه لضمان الجدية علي النحو التالي:-

- أن يكون قد تم الشحن الفعلي للرسالة وغادرت ميناء الشحن.

- **أن يتم تقديم مستندات الصفقة قبل الإفراج لإتمام الإجراءات الجمركية عليها.**
- **عدم الإفراج عن البضائع بعد وصولها إلا بعد استيفاء الموافقات الرقابية والأمنية (في حالة وجوب العرض علي هذه الجهات).**
- **أن تتم معاينة البضائع الواردة ومطابقتها علي المستندات بعد ورود البضائع (في حالة الإفراج بالمسار الأحمر).**

ويمكن تصور أن تتم الإجراءات الجمركية على البضائع الواردة قبل وصولها "الإفراج المسبق " علي النحو التالي:

الإجراءات الجمركية
علي الواردات قبل وصول البضائع
" الإفراج المسبق "

أولاً : قبل وصول البضاعة :

أ –الإدراج:

يقوم المستورد أو من ينوب عنه بإدراج البيانات الخاصة بهذه الشحنة قبل وصول البضائع إلي البلاد بإحدى الطرق الآتية:

١. عن طريق موقع الجمارك علي شبكة الأنترنت من خلال التواصل مع النظام الجمركي الآلي.

٢. عن طريق التقدم لأي من المكاتب الجمركية في أي مدينة من البلد المستورد حيث يتم إدراج البيانات بمعرفة العاملين بهذا المكتب الجمركي.

ب – تقديم المستندات:

يتم طباعة الإقرار الجمركي من النظام الآلي للجمارك مع حساب قيمة الضرائب والرسوم المستحقة وفقاً للبيانات والمستندات التي يتم تقديمها سواء كانت الأصل أو الصورة،ويقوم المستورد بسداد الرسوم والضرائب الجمركية مع التوقيع علي إقرار بسداد أي رسوم أخري قد يتم توقيعها علي البضائع عند ورودها وإجراء التحديد النهائي

للرسوم والضرائب المستحقة علي البضائع،وترفق كل هذه المستندات المطلوبة،وبناء علي ما يتحدد من النظام الآلي سواء بتحديد الجهات الرقابية المطلوب العرض عليها والحصول علي موافقتها أو المسار الذي تم تحديده للإقرار أو غير ذلك من المعاملات الضرورية الأساسية للشحنات الواردة وفقاً للإجراءات الجمركية علي الواردات، ويتم التأشير علي الإقرار بعبارة " **إفراج مسبق**".

يتم تقديم ملف الإقرار الجمركى مرفقاً به المستندات المطلوبة والموضحة كما سبق إلى موظف الجمرك بشباك الإستقبال بجمرك الإفراج المسبق حيث تتم عملية مراجعة الملف وإعطاء المستورد أو من ينوب عنه ما يفيد استلام الإقرار برقم يتم تدوينه علي غلاف الملف والذي يتم تحويله إلي اللجنة الجمركية التي ستقوم بإنهاء الإجراءات الجمركية علي هذه الصفقة وإستيفاء توقيع مقدم الإقرار على الإقرار الآلي.

ج – الإجراءات الجمركية علي الإقرار:

١. في إطار الإجراءات العادية للبضائع الواردة،تقوم لجنة التثمين بمراجعة البند والقيمة وإستيفاء الإجراءات الإستيرادية والتأكد من وجود كافة المستندات الاستيرادية المطلوبة لهذه الشحنة وفى حالة عدم وجود أى ملاحظات تقوم اللجنة بإعتماد الإقرار

والتوقيع على الفواتير وكافة المستندات بما يفيد الموافقة على ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات،والتوقيع أيضاً علي إذن الإفراج،ثم تتم عملية مراجعة أخيرة علي حساب الرسوم والضرائب والإجراءات والقرارات التعريفية والقيمية.

٢. يقوم المستورد بسداد الرسوم والضرائب علي سبيل الأمانة ويتسلم صاحب الشأن أو مندوبه أصل وصورة أذن الإفراج مرفقا به صورة ضوئية من الفواتير وبيان العبوة وأي من تلك المستندات التي سيقوم جمرك الإفراج بمراجعتها عند الإفراج النهائي عن البضائع بعد وصولها.

٣. يقوم المكتب الجمركي بإرسال صورة ضوئية من أذن الإفراج والفواتير وبيان العبوة والمستندات التي تم تسليم المستورد نسخة منها إلي المكتب الجمركي بميناء الوصول بواسطة الإنترنت أو الفاكس أو طريقة أخري.

٤. يتم حفظ الملف بإدارة الحفظ المؤقت،والتي تقوم بعد الإفراج النهائي عن البضائع بإدراج موافقة الجهات الرقابية إذا كانت مطلوبة وكذلك صورة أذن الإفراج وكارتات الصرف من الدائرة الجمركية،ثم يتم إرسال الملف إلي إدارة الحفظ المركزية.

ثانياً: الإجراءات الجمركية بعد وصول البضائع بجمرك الإفراج

يتقدم المستورد أو مندوبه إلي المكتب الجمركي بميناء الوصول ومعه إذن الإفراج ومرفقاته وإذن التسليم الملاحي وصورة بوليصة الشحن،حيث تقوم اللجنة المختصة بنظام الإفراج المسبق بـ:

- **الموافقة علي الإفراج مباشرة وبدون فتح إذا ما تحدد المسار الأخضر لهذه الشحنة.**
- **القيام بعملية الكشف والمعاينة الفعلية للبضائع وسحب العينات متي تطلب الأمر ذلك سواء للجمرك أو للجهات الرقابية حيث يقوم مأمور التعريفة بالمعاينة ومطابقة الصنف الوارد على البيان الموضح بالمستندات (إذن الإفراج – صور الفواتير – بيان العبوة) ويقوم مأمور الجمرك بإجراء الجرد الفعلي للكميات الواردة وحصر العدد لكل صنف من البضائع الواردة ومطابقته علي البيانات الموضحة بالمستندات،وكذلك يقوم مندوب الجهات الرقابية بإجراءات الفحص أو سحب العينات.**
- **تتحدد المعاملة الواجبة للشحنة حسب نتيجة أعمال هذه اللجنة:**

❖ **<u>في حالة المطابقة صنفاً وكماً</u>: يقوم أعضاء اللجنة كلُ في مجال إختصاصه بالتأشير علي إذن الإفراج بأن نتيجة المعاينة إيجابية ولا مانع من الصرف.**

❖ **في حالة وجود إختلاف بين الوارد الفعلي وما تم الإقرار عنه بالمستندات** يقوم رئيس اللجنة الجمركية بسحب إذن الإفراج ومرفقاته والتأشير عليه بوقف الصرف ثم يقوم أعضاء اللجنة بإجراءات التصحيح اللازمة سواء فيما يتعلق بالبند الواجب التطبيق أو القيمة الفعلية أو المعاملة الإستيرادية الواجبة إذا ما حدث تغيير في بيان وصف البضائع المستوردة،وبناء علي ذلك يتم تحديد الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة في ضوء هذه التعديلات ويتم تسوية المبالغ التي تم دفعها علي سبيل الأمانة سواء بالزيادة أو بالنقصان، مع تحصيل أي غرامات تستحق إذا ما تضمنت الحالة مخالفات من جانب المستورد،ويتم إصدار إذن الإفراج الجديد والذي بموجبه يتم صرف البضائع بعد الإنتهاء من كافة هذه الإجراءات.

وبوجه عام، عند رغبة الإدارة الجمركية في تطبيق نظام الإفراج المسبق، يجب مراعاة الآتي:

١ – أن نظام الإفراج المسبق لا يتم تطبيقه إلا على البضائع التى تم شحنها بالفعل (غادرت الباخرة ميناء الشحن) وعليه يتم تقديم صورة بوليصة الشحن ضمن المستندات.

٢ – أن نظام الإفراج المسبق يتم تطبيقه علي البضائع قبل وصولها إلي ميناء الوصول،حيث لا يسمح بتطبيقه علي البضائع التي وردت بالفعل لأي سبب من الأسباب.

٣ – أن نظام الإفراج المسبق لا يطبق إلا على السلع المعروفة والمتداولة وغير المجهولة والتى يدون عليها أسماء وعلامات يكون من السهل علي رجل الجمارك القيام بعملية المطابقة ومقارنة البيانات الواردة بالمستندات مع تلك الموضحة علي البضائع.

٤ – إنه عند إجراء عملية الكشف والجرد الفعلي علي البضائع،يتم ذلك بتدوين ملاحظات الكشف علي بيان العبوة،ولا يتم تحرير أي إستمارات جرد مستقلة إلا إذا تطلب الأمر القيام بعملية كشف شاملة لجميع البضائع (١٠٠٪ كشف).

٥ – أنه أثناء عملية الإدراج الأولي قبل وصول البضائع،إذا ما تم إكتشاف أى مخالفة إستيرادية،فيتم وقف الإجراءات لحين وصول البضاعة وتحقق الواقعة المنشأة للاستيراد،وبناء عليه يتم تصحيح الوضع أو التعامل معه علي أساس تحقق واقعة الاستيراد.

٦ – أنه يجب مراعاة الأحكام القيود الاستيرادية والرقابية السارية وقت وصول البضاعة وليس وقت البدء في إجراءات الإفراج المسبق.

٧ – أنه يشترط لتطبيق نظام الإفراج المسبق أن يتم تقديم مستندات أصلية عن الشحنة خاصةً بيان العبوة والفواتير.

الإستعلام المسبق

هو أحد الوسائل التي تستخدمها الجمارك لتمكن المتعاملين معها من الحصول علي المعلومات الكاملة الخاصة بالواردات والصادرات، خاصة أولئك الذي لا تتوافر لديهم خبرات فنية عن بعض الأعمال الجمركية مثل الأوراق المطلوبة أو البند واجب التطبيق أو القيمة التي تكون أساساً لحساب الرسوم الجمركية وغير ذلك من النواحي الفنية التي قد يحتاج المستورد إلي توافر معرفة كاملة عنها وصحيحة حتى لا يصطدم بعد ذلك بأمور تعرقل عمله وتمنعه من تنفيذ أي من الصفقات التي يريد القيام بها.

ووفقاً لهذا النظام،تقوم الإدارة الجمركية بتوفير قنوات إتصال معلنة ومعروفة للمجتمع التجاري في أماكن يسهل الوصول إليها أو من خلال قنوات إتصال متاحة وميسرة، ويمكن للمتعامل أن يطلب من مكاتب الإستعلام هذه معرفة:

- ما هي المستندات المطلوبة لاستيراد أو تصدير سلعة ما ؟
- ما هي أسعار العملة المطبقة خلال الفترة المعينة للاستيرادأو التصدير؟
- ما هو البند الجمركي المطبق علي سلعة ما وفئة التعريفة الجمركية علي هذه السلعة؟

- ما هي الإتفاقيات التفضيلية التي يتم تطبيقها علي سلعة ما، وما هي شروط تطبيق هذه الإتفاقيات؟
- ما هي إجراءات نظام الدروباك علي السلعة المطلوب استيرادها؟
- ما هي قواعد المنشأ،وما هي المستندات المطلوبة لإثبات المنشأ؟
- هل تخضع الواردات من هذه السلع لنظام الحصص أم لا،وإن كانت الإجابة بنعم كيف يمكن إستيفاء بيانات الحصة ؟
- ما هي طريقة التقييم الجمركى للبضائع المستوردة وهل يمكن قبول قيمة الصفقة عند ورودها إذا ما تحققت شروطها في المستندات الواردة مع البضائع ؟
- هل هناك منشورات استيرادية أو تصديرية أو إجرائية تحدد معاملة خاصة لسلعة ما ؟
- ما هي جهات العرض والجهات الرقابية التي يتطلب الأمر أخذ موافقتها ؟

هذه بعض الأمثلة للإستفسارات التي قد يحتاج إليها المستورد قبل استيراد البضائع،ويكون علي الجمارك أن تجيب علي هذه الاستفسارات بطريقة صحيحة حتى تمكن المستورد من إتخاذ القرار الصحيح.

كيف يتم تطبيق نظام الاستعلام المسبق :

- **في بعض الإدارات الجمركية المتقدمة يتم توفير خط تليفون مجاني خاص بالإدارة الجمركية للرد علي كافة استفسارات المتعاملين ومنها ما يتعلق بالاستعلام المسبق،ووفقاً لهذا النظام فإن المستورد من خلال الإتصال التليفوني يستطيع الحصول علي ما يريد من معلومات.**
- **وفي البعض الآخر يتم تخصيص ما يسمي بالأكشاك الإلكترونية والتي يتواصل معها المستورد من خلال الإنترنت ليحصل علي إجابة لكل أسئلته.**
- **وفي أحياناً كثيرة، يتقدم المستورد بطلب كتابي إلي الإدارة الجمركية المخصصة للرد علي هذه الإستفسارات ويحصل علي رد كتابي لكل أسئلته.**
- **بينما تلجأ العديد من الإدارات الجمركية إلي التوسع في هذه الآلية من خلال إعطاء صلاحية،لكل مكتب جمركي وفي أي مكان،إمكانية تلقي هذه الاستفسارات والرد عليها كتابة.**

ولكن يبقي تساؤل حول مدي حجية ما تلقاه المستورد من معلومات أمام الإدارة الجمركية عند الاستيراد،أي إلي أي مدي تكون الإدارة الجمركية وقت الإستيراد الفعلي ملزمة بتطبيق كل ما تم إخطار المستورد به عند الاستعلام ؟

هل سوف تمتثل الإدارة الجمركية لما تم النص عليه في طلب الاستعلام وتقوم بتطبيق ما تضمنته الإجابات التي صدرت من جهة أخري أو مكتب أخر ؟

ماذا يحدث إذا ما تضمنت الإجابة المكتوبة التي لدي المستورد أخطاء،هل يقوم الجمرك المختص بتطبيق الإجراء الصحيح أم يلتزم بتطبيق ما تم إخطار المستورد به وقت الاستعلام ؟

إن ما يحدث في الواقع،يجعل الإجابة علي هذه الأسئلة أمراً سهلاً، حيث أنه في أغلب حالات الاستعلام المسبق تكون الإجابات ملزمة للإدارة الجمركية التي تقوم بتطبيق الإجراءات وقت الاستيراد،إلا في الحالات التالية علي سبيل المثال:

- **حالات التقييم الجمركي:**

حيث أن شروط وأحكام إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات تقتضي أن تكون القيمة للأغراض الجمركية هي القيمة الفعلية، وبالتالي لا يمكن الاستعلام عن القيمة،بل يقتصر الاستعلام عن المستندات المطلوبة وكيفية استيفاء شروط التطبيق وما إلي ذلك، أما القيمة الجمركية فلا يمكن الاستعلام بشأنها كإجراء ملزم للجمارك عند الاستيراد .

- **حالات التغيير في التعريفة الجمركية :**

فئات التعريفة السارية وقت الاستعلام،لا تمنع حكومة البلد المعني من إجراء تغيير في التعريفة الجمركية علي الواردات،وعند حدوث تعديل في هذه التعريفة يتم التطبيق فور صدور القرار الذي عادة ما يصدر في سرية تامة ويتم تطبيقه علي الفور،ومن ثم تكون كل القرارات التي تخالفه غير سارية المفعول.

- **الإتفاقيات التفضيلية :**

حالات تطبيق إتفاقيات تتضمن إلغاء العمل بإتفاقية معينة،تحرر الجمارك من أي إلتزام عليها بتطبيق ما أقرته في إستعلام مسبق وفقاً لما كان سارياً وقت الاستعلام وقبل تطبيق الإتفاق الجديد،ويسري الإتفاق الجديد علي الشحنة المستوردة بالمخالفة لما تم إخطار المستورد به.

هذه بعض أمثلة للحالات التي يوقف العمل فيها بما تم إخطار المستورد به وقت الاستعلام المسبق للاستيراد،،

الخدمة المميزة لكبار المستوردين

هذه الخدمة تعتبر واحدة من أفضل الممارسات الدولية التي تم تطبيقها بنجاح في أغلب الإدارات الجمركية الحديثة فعلي سبيل المثال:

١ – قامت السلطات الجمركية الأمريكية بتطبيق نظام متميز للعملاء تهدف من خلاله إلي:

- تحقيق أعلي مستوي من الإلتزام الطوعي للجمارك والسلطات الرقابية الأخري.
- توفير قاعدة إحصائية تساعد في إتخاذ القرارات والتخطيط.
- تدفق أكثر للتجارة الدولية.
- توحيد عملية الإستيراد وسرعة التسليم.

٢ – قامت الجمارك الأردنية بتطبيق نظام القائمة الذهبية والذي يتم بناء عليه إختيار عدد معين من العملاء يتم منحهم معاملة معينة وحوافز يتم تحديدها بناءاً علي درجة الإلتزام الطوعي واستمراريته.

٣ – قامت الجمارك الكندية أيضاً بتطبيق نظام متميز للعملاء علي غرار ما قامت بتطبيقه الجمارك الأمريكية.

٤ – الجمارك السويدية تطبق منذ سنوات نظام التدرج السلمي (stairway) والذي يعطي لكل فئة من العملاء درجة إلتزام يتحدد علي أساسها ما يتمتع به العميل من مزايا.

٥ – الجمارك المصرية تقوم بتقديم خدمة كبار العملاء (AMS) والتي يتم بموجبها منح المستوردين من هذه الفئة مزايا جيدة تتمثل في قيام أحد موظفي الجمارك بوظيفة مدير الحساب للعميل، والإفراج عن الشحنة في ذات يوم الوصول أي في أقل من ٢٤ ساعة،ويتم إختيار هؤلاء العملاء بناء علي حجم تعاملاتهم التي يجب أن تزيد عن ٥ مليون دولار سنوياً وأن يكون سجله خالي من أي مخالفات علي مدار السنوات الخمس السابقة علي التقدم للحصول علي هذه الخدمة.

إن الخدمة المميزة التي تمنحها الإدارات الجمركية لعملائها يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة،لكنها جميعاً تتفق في منح هؤلاء الصفوة من العملاء تسهيلات تفوق ما يحصل عليه باقي العملاء،فتارة تكون الفائدة تخفيض إجراءات جمركية معينة إلي حد محدد لهؤلاء العملاء سواء بالإفراج بالمسار الأخضر،أو أن يتم التبنيد وتحديد القيمة للأغراض الجمركية بمعرفة المستورد ومن ثم ينخفض الزمن اللازم للإفراج،وتارة يكون في شكل قيام موظف جمرك بإدارة ملف العميل بالكامل والعمل وكأنه ممثل له أمام الإدارة الجمركية رغم

أنه يتبعها،وتارة يكون في شكل تسهيلات في دفع الرسوم والضرائب الجمركية،وغير ذلك من الأشكال والمزايا التي تمنحها الجمارك لعملائها الملتزمين.

مما سبق يتضح أن أغلب الإدارات الجمركية الحديثة تطبق هذا النظام أو نظام مماثل يسمح بتقديم خدمة متميزة ومعاملة خاصة جداً لعدد قليل من العملاء عادة ما يتم إختيارهم وفقاً لمعايير تختلف من دولة إلي أخري،وإن كانت في أغلب الإدارات الجمركية ترتكز هذه المعايير علي مؤشرين أساسيين:

- حجم الشحنات التي يقوم هذا العميل باستيرادها.
- تاريخ الإلتزام الطوعي لهذا العميل في سجلات الجمارك.

إن هؤلاء المتميزين عادة ما تكون نسبة الشحنات التي يستوردونها إلي إجمالي الاستيراد لهذا البلد تفوق ال٥٠ أو ٦٠ ٪، مما يضفي أهمية بالغة علي هذه الخدمة،حيث أن تحسين هذه الخدمة يعني في بساطة تحسين الخدمة المقدمة إلي ٥٠ أو ٦٠ ٪ من العملاء،وبلغة أكثر بساطة سوف يؤدي تحسين الخدمة المقدمة لهؤلاء العملاء إلي تحقيق رضا العميل لما يزيد عن ٧٠ ٪ من العمل المؤدي بمعرفة الجمارك، وترتفع درجة الإلتزام الطوعي لدي نسبة كبيرة من الواردات.

وترتفع درجة الحرص لدي المتعاملين بصورة عامة علي التمتع بهذه الخدمة للاستفادة من المزايا والفوائد التي تمنحها الجمارك لهؤلاء العملاء كلما كانت الإجراءات الجمركية مبسطة وكلما كانت المميزات التي يحصل عليها المستورد الملتزم كبيرة.

ويمكن لكل إدارة جمركية أن تقوم بتطبيق هذا النظام الذي يمنح معاملة خاصة متميزة للمستورد بأكثر من طريقة:

- فالبعض يقوم بمنح تسهيلات جمركية في سداد الرسوم الجمركية.
- والبعض يعطي مزايا كبيرة في عملية سحب البضائع في أوقات قياسية.
- والبعض يقوم بتعيين موظف جمركي لكل عميل يكون بمثابة رجل هذه الشركة في الجمارك الذي يتولي إدارة كافة تعاملاتها الجمركية

وغير ذلك من الأشكال الكثيرة المتعددة التي تهدف جميعها إلي رفع درجة الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين مع الجمارك،وعادة ما تعهد الإدارات الجمركية بتقديم خدماتها للعملاء المتميزين لمجموعة عمل يتم إختيارها بعناية بالغة ومن العناصر المتميزة بالجمارك .

ولكن ما هي أهداف الجمارك من تقديم هذه الخدمة المتميزة للعملاء؟

- تحسين الأداء في خدمة العملاء من خلال تحسين الخدمة لنسبة كبيرة من الواردات.

- زيادة درجة الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين من خلال المزايا والمكافآت التي تعود علي الملتزمين.
- التعامل في بيئة ذات درجة شفافية عالية تقوم علي رضا العميل.
- تفعيل عملية الشراكة مع المجتمع التجاري علي أسس حقيقية قوية.
- تقليل فرص الفساد في الجمارك من خلال نشر الشفافية والتعامل في بيئة شرعية.

ما هي الفوائد التي سنعود علي الجمارك من جراء هذه الخدمة:

- توفير معرفة تفصيلية متعمقة عن العملاء والبضائع المستوردة التي يستوردونها.
- تركيز الموارد والخبرات علي عدد أقل من الشحنات التي ترتفع عندها درجة الخطر وتوفير الوقت والجهد للشحنات الموثوق بها والتي لا تنطوي علي أي أخطار.
- تفعيل التنسيق بين الجهات العاملة في الميناء من خلال توحيد الإجراءات والعمل معاً.
- تحصيل الإيرادات في وقت أقل وبتكلفة أقل.

الفوائد التي سنعود علي المستوردين:

- تقليل الزمن اللازم للإفراج عن بضائعهم المستوردة.

- تخفيض تكلفة الإفراج عن البضائع المستوردة.

العمليات الجمركية الأساسية التي تتضمنها هذه الخدمة:

١. **عملية إدارة الإمتثال:**

وفي هذه العملية يتم،بناء علي المعايير الموضوعة لتقديم الخدمة، إختيار المستوردين الذين سيتم منحهم هذه المعاملة المتميزة،ومن ثم إنشاء ملفات لهم في هذه الإدارة التي ستشرف علي التنفيذ حيث يخصص ملف لكل مستورد ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- مستندات التعامل (بطاقة ضريبية، سجل مستوردين، بيانات شخصية، بطاقة استيرادية... إلخ).
- معلومات تفصيلية عن البضائع التي يقوم هذا المستورد بإستيرادها.
- تقارير متابعة دورية عن معاملات المستورد تتضمن كافة المعاملات وأي ملاحظات حول إلتزام المستورد بالإجراءات والتشريعات.
- تقارير دورية من وحدة إدارة المخاطر.
- تقارير كافة عمليات الفحص والمعاينة التي تتم علي واردات المستورد.
- نتائج الإختبارات التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة.

٢. **عملية إدارة المخاطر:**

تبدأ مرحلة إدارة المخاطر من خلال إجراء تقييم للمستوردين عند بدء دراسة مدي إستيفائهم لشروط التمتع بهذه الخدمة المتميزة وتتكون عملية تقييم المخاطر من الخطوات التالية:

- **تحديد المخاطر التي تؤثر علي الإيرادات والصحة العامة والأمن.**
- **تحديد المخاطر من وجهة نظر الجهات الرقابية الأخري.**
- **تحديد الأعمال والأنشطة التي تقلل من درجة أي نوع من المخاطر.**

ويتم تباعاً تغذية النظام بأي نتائج للفحص والمعاينة لكل صفقة من الصفقات التي ترد لهذا المستورد لقياس درجة الإلتزام بصورة منتظمة .

٣. **عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة:**

كما هو معروف،فإن الهدف من عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة هو التأكد من أن كل ما قام المستورد بتقديمه من بيانات ومستندات ومعلومات أثناء الإفراج عن البضائع كان صحيحاً،وبالتالي تتخذ الإدارة الجمركية المختصة كافة الإجراءات التي تكفل التأكد من صحة وصدق البيانات والمستندات المقدمة مع الإقرارات من خلال فحص الدفاتر والسجلات ونظم معلومات العميل خلال فترة تغطي وقت الاستيراد.

٤. **عملية التنسيق مع الجهات الحكومية الأخري:**

إن عملية التنسيق مع الجهات الحكومية الأخري التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات تعتبر علي جانب كبير من الأهمية خاصة في مجال تقديم خدمة متميزة للمتعاملين مع الجمارك،فإن التميز الذي يحصل عليه المتعامل لن يكون له ميزة فعلية ما لم تقابله معاملة علي ذات الدرجة من التميز من الجهات الرقابية الأخري.

٥. **عملية المتابعة والمراقبة والتقييم:**

وهي عملية تتم بصورة منتظمة ومتتابعة لتقييم إلتزام العملاء والوقوف علي مدي إستيفائهم لمتطلبات التمتع بالمزايا التي تمنحها الجمارك لعملاء هذه الخدمة،وتقوم الإدارة المختصة بهذه المتابعة بجمع منتظم للبيانات المتكررة وإجراء عملية مراجعة الإجراءات وفحص نتائج التقارير .

الكشف علي البضائع بالأشعة السينية

في السنوات الأخيرة تطورت عملية استخدام أجهزة الكشف علي البضائع بالأشعة السينية،حيث بدأ الإستخدام لأغراض الكشف عن عمليات التهريب بأنواعه سواء البضائع المحظورة أو الممنوعة أو المهربة أو المحرمة أو الأسلحة والمتفجرات أو غير ذلك مما يحظر التعامل معه بالاستيراد لأسباب أمنية أو صحية أو غير ذلك.

ثم تطورت عملية استخدام هذه الأجهزة وتباينت بين الإدارات الجمركية حيث تستخدم في بعض الإدارات علي نطاق واسع يمتد لما هو أكثر من عملية الكشف عن المهربات،حيث يتم إستخدام هذه الأجهزة لأغراض الكشف علي البضائع الواردة كبديل عن عملية الكشف اليدوي،فهذه الأجهزة تستطيع أن تقوم بالكشف عن البضائع المشحونة داخل الحاويات بطريقة دقيقة جداً وفعالة وتعطي نتائج صحيحة وصادقة دون الحاجة إلى فتح الحاوية أو التعامل مع العبوات بأي طريقة من طرق التعامل اليدوي التقليدية،بل إن هذه الأجهزة تعتبر الأداة المناسبة لكشف ومعاينة بعض البضائع التي يتم شحنها بطريقة تجعل من المستحيل أن يستطيع البشر التعامل معها.

ويمكن أن نوجز تلك الأسباب التي تجعل الجمارك تلجأ إلي استخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية فيما يلي:

أولاً: إن استخدام أجهزة الكشف بالأشعة يساعد بصورة فعالة وأساسية في تأمين البلاد من أخطار التهريب بصفة عامة،وبصفة خاصة تلك الأعمال التهريبية التي تهدف إلي زعزعة أمن واستقرار البلاد فالعمليات الإرهابية التي تتم في الآونة الأخيرة استخدمت أسلحة ومتفجرات مصنوعة من المواد الراتنجية والمواد العضوية ذات الكثافة القليلة والتي لا يمكن الكشف عنها باستخدام الأنواع المتعارف عليها من أجهزة الكشف بالأشعة،بعض الإرهابيين يستعملون الآن مسدسات مصنوعة من البلاستيك وترد صحبة أحدهم علي أي وسيلة من وسائل النقل سواء الطائرات أو السفن أو غيرها، ولا يمكن الكشف عن هذه المسدسات إلا من خلال أجهزة تستطيع الكشف عن المواد البلاستيكية وهو ما تحققه أجهزة الكشف بالأشعة التي بدأت الجمارك في كافة أنحاء العالم استخدامها كوسيلة فعالة من وسائل الجمارك في مكافحة الإرهاب الدولي.

ثانياً: استخدام أجهزة الكشف بالأشعة لأغراض الكشف علي البضائع الواردة كبديل عن العمل اليدوي،فهذه الأجهزة تستطيع أن تقوم بالكشف عن البضائع المشحونة داخل الحاويات بطريقة دقيقة جداً وفعالة وتعطي نتائج صحيحة بنسبة ١٠٠٪ دون أن يتم فتح الحاوية أو التعامل مع العبوات بأي طريقة من طرق التعامل اليدوي التقليدية،

فمثلاً،حاوية تحتوي علي ثلاجات منزلية،يمكن من خلال الصورة المستخرجة تحديد عدم وجود أي أصناف خلاف هذه العبوة المتماثلة للثلاجة المنزلية،ويقتصر العمل الجمركي بعد ذلك علي مطابقة بيانات الفاتورة الأخري مثل الماركة، الموديل، الحجم.. إلخ من خلال التعامل مع عبوة واحدة فقط دون الحاجة لإخراج مشمول الحاوية بالكامل خارج الحاوية لأغراض حصر العدد والتأكد من تماثل العبوات.

ثالثاً: في إطار السعي المستمر إلي تطوير العمل الجمركي فإن أجهزة الكشف بالأشعة تساعد من خلال التطبيق الكامل والصحيح لنظام إدارة المخاطر من الإستغناء عن العمل التقليدي في الكشف علي البضائع،فما ينتج عن نظام المخاطر ويتم توجيهه إلي أي مسار خلاف المسار الأخضر،يمكن أن يتم عليه إجراء مبسط قبل القيام بالفحص التقليدي،وذلك من خلال الكشف علي البضائع بأجهزة الفحص بالأشعة.

فقد يكون لدي الإدارة الجمركية هدفاً تسعي لتحقيقه يتمثل في قصر الإجراءات التقليدية علي مالا يزيد عن ١٠٪ من الواردات (الخط الأحمر) وهذا يمكن تحقيقه ولو بصورة جزئية من خلال استخدام أجهزة الكشف بالأشعة،وبالتالي تقل نسبة تدخل العنصر البشري في العمل وينخفض الزمن اللازم للإفراج عن البضائع

الواردة إلي أقل زمن ممكن مما يسهم بفاعلية في تسهيل التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي وهو هدف تسعي إليه دول العالم.

رابعاً: رغم أن قواعد العمل الجمركي في إطار منظومة منظمة التجارة العالمية تقضي بعدم وضع قيود حظر علي أي نوع من أنواع الإستيراد،فإنه لا يزال يوجد عدد غير قليل من الأصناف التي لا تتفق والقواعد الدينية والأخلاقية مثل المخدرات تسري بشأنها قواعد الحظر،بالإضافة إلي تلك البضائع التي يتم إخفائها داخل الحاويات بغرض التهرب من دفع أي رسوم عنها،أو تلك البضائع التي يتطلب إستيرادها الحصول علي موافقة بعض الجهات الرقابية،وقد أمكن من خلال استخدام هذه الأجهزة ضبط عدد كبير من الحاويات ووسائل النقل التي تم إخفاء هذه البضائع سواء المحظورة أو ذات الرسوم العالية أو القيمة العالية مثل المشغولات الذهبية،العملات الورقية المصرية،الأقراص المخدرة والمنشطة،أدوية غير مرخصة أو غير مسموح باستخدامها والأقمشة ذات القيمة العالية مثل أصناف الستائر وفساتين الزفاف،كلها تم إخفائها بغرض التهرب من دفع الرسوم المستحقة عنها.

الخدمات الجمركية علي الإنترنت

تسعي كل الإدارات الجمركية في جميع دول العالم إلي تقديم خدماتها الجمركية وأداء عدد غير قليل من العمل والوظائف الجمركية عبر موقعها علي الإنترنت،ومن هذه الخدمات:

- **خدمة إدراج الإقرار الجمركي:**

والتي من خلالها يمكن للمستورد أو المصدر أن يقوم بإنهاء كافة الإجراءات الجمركية علي البضائع المستوردة أو المصدرة عبر موقع الإدارة الجمركية علي الإنترنت دون الحاجة إلي التوجه بنفسه أو مندوبه إلي المكتب الجمركي،وهذا ييسر علي المتعاملين التعامل مع الإدارة الجمركية ويوفر عليهم الوقت والجهد والتكلفة التي يتكبدونها في سبيل إنهاء الإجراءات الجمركية.

لقد بدأت أغلب الإدارات الجمركية تطبق هذه الخدمة والتي تساعد الجمارك علي تحقيق خفض كبير في زمن الإفراج الجمركي، حيث أن المستورد يقوم بأداء عدد كبير من الإجراءات الجمركية بنفسه ويمكن أن يصل إلي أن يقوم بسداد الرسوم الجمركية عبر خدمة السداد الإلكتروني وطباعة إذن الإفراج عن البضائع في حالة ما إذا كان المسار الذي تم تحديده لبضائعه المستوردة هو المسار الأخضر،وهذا يعني أن المستورد ليس له حاجة في أن يذهب بنفسه

أو من خلال مندوبه إلي الجمارك لإنهاء إجراءات الإفراج عن بضائعه.

- **خدمة إدراج المنافستو :**

في الكثير من الإدارات الجمركية،كانت الشركات والتوكيلات الملاحية تقوم بتقديم نسخة ورقية من قائمة الشحن (المنافستو) إلي الجمارك لكي تقوم إدارة مختصة بها بعملية إدراج هذه القائمة في النظام الجمركي،ومن خلال عملية إدراج قوائم الشحن في النظام الجمركي كثيراً ما وقعت أخطاء في إدراج بيانات هذه القوائم مما يؤدي إلي إستغراق بعض الوقت لتصحيحها والتأخير في الإفراج عن البضائع،وكثيراً ما تحملت الإدارات الجمركية مسئولية أخطاء في هذه القوائم هي أصلاً وقعت من التوكيلات والشركات الملاحية،ولكن مع إدخال خدمة الإدراج الإلكتروني،تقوم الشركات والتوكيلات بإرسال بيانات القوائم عبر الشبكة الدولية إلي نظام الجمارك مما يجعل إحتمال حدوث أي أخطاء = صفر،فضلاً عن أن البيانات تكون متاحة قبل وصول البواخر والطائرات بوقت أطول ولا ينتج عن هذا النظام أي تأخير بل يسهم بإيجابية مطلقة في الإسراع بالإجراءات الجمركية للإفراج عن الواردات وإنهاء إجراءات التصدير .

- **الاستعلام عن بنود التعريفة :**

الحصول علي المعلومات لإعداد دراسات الجدوى أصبح من الأمور الشائعة لدي الإدارات الجمركية والتي كثيراً ما تتلقاها من عملائها، وخاصة السؤال التقليدي:

- **ما هي فئة الرسوم التي يخضع لها الصنف؟**
- **ما هي الجهات الرقابية التي يتطلب الأمر الحصول علي موافقتها لاستيراد الصنف ؟**

ويمكن للإدارة الجمركية أن توفر هذه الخدمة علي مدار الساعة للمتعاملين من خلال الموقع الجمركي علي الشبكة الدولية،حيث يستطيع المستورد أن يقوم بالبحث بنفسه في التعريفة الجمركية باستخدام أدوات البحث المتعددة التي توفرها سواء من خلال أسم الصنف،أو البند الجمركي الذي تخضع له،وهذه الخدمة علي جانب كبير من الأهمية للمستوردين الذين يقومون بالاستيراد لأول مرة والذين لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن البضائع التي سيقومون باستيرادها،ومن ثم يمكنهم معرفة قيمة الرسوم الجمركية المستحقة علي هذه البضائع والموافقات المطلوبة قبل البدء في إجراءات الإستيراد.

- **الاستعلام عن أسعار العملات المختلفة:**

من المعلومات الهامة أيضاً للمتعاملين مع الجمارك سعر تحويل العملة الأجنبية الذي تطبقه الإدارة الجمركية في تاريخ معين أو في الوقت الحالي،وهذا السعر يكون أساس عملية حسبة تكلفة البضائع التي قد يزمع المستورد في استيرادها،وفي كثير من الأحيان تكون التكاليف التقديرية التي لا تبني علي أساس أسعار تحويل العملة الرسمية بعيدة عن الواقع ومن ثم تواجه المستورد مشاكل في إعداد دراسة الجدوى المطلوبة.

- **تقديم أي إستفسار آخر باستخدام قواعد البيانات المتاحة علي الموقع الجمركي علي الإنترنت:**

يمكن أيضاً للمتعاملين الحصول علي بيانات عن معدلات الواردات والصادرات من بضائع معينة أو بيان بالدول التي يتم استيراد بضائع معينة منها،أو أي من البيانات والمعلومات المتاحة علي قواعد البيانات بالنظام الجمركي والتي لا تتعارض مع ضمان سرية المعلومات التي يقدمها المستوردون عند الإفراج عن بضائعهم.

إن هذه الخدمات الجمركية الإلكترونية هي خطوة هامة بل هي الخطوة الأهم علي طريق الـ e- customs التي تسعي كافة الإدارات الجمركية إلي بلوغها حيث يتم كل العمل من خلال التواصل المباشر بين العميل والنظام الآلي للجمارك، والمتابع للأداء

الجمركي في دول العالم،يجد أن هناك دول قد خطت خطوات واسعة في سبيل بلوغ الميكنة الشاملة لعملها،حيث تتم كافة التعاملات مع الجمارك السنغافورية من خلال الإنترنت،وكذلك الحال في اليابان وعدد غير قليل من دول العالم التي قصرت التعامل معها علي الإنترنت،ومن ثم أختفت المكاتب الجمركية التي تستقبل المتعاملين،ولا شك أن هذا المستوي من الأداء الجمركي يحتاج إلي مجتمع تجاري علي درجة عالية من الثقافة الجمركية والأداء الجيد والمعرفة الكاملة بالفنيات الجمركية وهو ما لا يتوافر لدي العديد من أعضاء المجتمع التجاري في الدول النامية والدول المتخلفة.

إجراءات فض المنازعات مع المجتمع التجاري

مفهوم الدور اللوجيستي في إنهاء المنازعات الجمركية

عادة،حين نتحدث عن اللوجيستيات،فإننا نتحدث عن خدمة متكاملة تهدف إلي توصيل السلعة في الوقت المناسب للمكان المناسب بأقل تكلفة ممكنة،وبأقصى درجة رضا للعميل،ولكن في مجال فض المنازعات التي تنشأ بين الجمارك وبين المتعاملين معها، فإن المفهوم اللوجيستي يختلف تماماً عن هذا المفهوم المادي البحت،حيث نستبدل كلمة السلع بكلمة البت في المنازعات،حيث يكون الهدف هو سرعة البت بأقصى عدالة ممكنة وأقل تكلفة تقاضي لضمان استمرار مفهوم تقديم الخدمة الجمركية للعملاء.

وإذا كان مصطلح اللوجيستي يتطلب بالضرورة مدخلات ومخرجات،فإننا هنا في مجال التقاضي وفض المنازعات بصدد الوقوف على تلك العناصر التي تؤدى إلى تيسير التقاضي وبأقل تكلفة وتذليل العقبات التي تحول دون سرعة الفصل في الدعاوى ومنح المتقاضى كافة الضمانات للحصول علي محاكمة عادلة.

وفي الوقت الذي تسعي فيه العديد من الإدارات الجمركية المتطورة إلي إنهاء المنازعات التي تنشأ مع المتعاملين معها حيث لجهة الإدارة دور كبير في إنهائها أو العمل على تلافى نشأتها من

الأصل فإن العميل يمكنه اللجوء للتحكيم الجمركي بدرجاته المتعددة التي ينظمها التشريع المحلي لكل دولة،بالإضافة إلى التقاضي كسبيل رئيسي لإنهاء المنازعات الجمركية.

لذلك فإننا ونحن بصدد التطرق لآليات فض المنازعات الجمركية نحتاج إلي تناول هذه النقطة بالمفهوم الشامل والذي يمتد ليشمل الإجراءات والآليات الوقائية التي تمنع حدوث النزاع من الأصل، وبالتالي نتطرق إلي تناول ما يلي:

المحور الأول

استخدام النظام الآلي والتوقيع الإلكتروني والميكروفيلم

بات الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من الأمور الأساسية التي يقوم عليها العمل في الدول المتحضرة ،فمن خلالها تستمد الممارسات العملية تطورها وتقدمها وتصبح في أفضل الحالات.

إن الثورة التكنولوجية وخاصة ثورة الاتصالات تعتبر من أهم التطورات التي يعيشها العالم اليوم وتعتبر ثورة الاتصالات هي المحرك الأساسي في التطورات الحادثة في الوقت الحالي ،إلا أنها ليست المحرك الوحيد في هذه التطورات،حيث أن التطور الكبير في تكنولوجيا الحاسبات قد أسهم بصورة كبيرة في تسارع معدلات التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات.

وتحتاج إدارة الجمارك في تعاملاتها سواء الداخلية أي بين مناطقها المختلفة،أو في تعاملاتها الخارجية أي بينها وبين المتعاملين معها إلى وجود ربط آلي ،أي شبكة موحدة لسرعة الأداء وسهولة الاتصال وتبادل المعلومات،وإمكانية إرسال المستندات بين تلك الأطراف والجهات.

كما أن استخدام التوقيع الإلكتروني في العمل الجمركي له أهمية كبيرة في تأمين تبادل بعض المستندات التي يتم إرسالها سواء من إدارة الجمارك إلى الجهات الأخرى وذوى الشأن،أو العكس أي من هذه الجهات والأفراد إلى الإدارة الجمركية وفى مجال حفظ المستندات يجب إدخال نظم للحفظ تتخلى بها الإدارة الجمركية عن الحفظ الورقي وما يتخلف عنه من مشاكل كثيرة ،وذلك مثل حفظ المستندات عن طريق الميكروفيلم مع وجوب إضفاء الحجية القانونية في قانون الجمارك على المستند الجمركي المستخرج من التصوير الميكروفيلمي مثلما اتجهت بعض التشريعات.

ويمكن أن نبين أهم المميزات اللوجيستية في استخدام النظام الآلي والتوقيع الإلكتروني والميكروفيلم في العمل الجمركي والتي تساهم في دعم اتخاذ القرار ،وتخفيض عدد المنازعات ،أو تقديم الدعم اللوجيستي في سرعة إنهاء المنازعات التي قد تنشأ بين الإدارة الجمركية والمتعاملين معها:

أولا : إحلال المستندات الإلكترونية محل المستندات الورقية :

تتميز الإجراءات الجمركية الإلكترونية بعدم وجود أية وثائق ورقية يتبادلها أطراف العملية الجمركية ،حيث تتم الإجراءات وتبادل المستندات إلكترونياً ،وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما، وهو سند غير قابل للتعديل أو التلاعب أو التزوير.

ومن مميزات استخدام المستندات والوثائق الإلكترونية القضاء على ظاهرة تخزين الملفات الورقية وما يترتب عليها من مخاطر الفقد والتلف بكافة أشكاله سواء بإندلاع الحرائق ،أو وجود الحشرات والقوارض.

كما تقل تكلفة التخزين ،فبدلاً من استخدام المساحات الشاسعة فى بناء مخازن للملفات ،مع ضرورة وجود موظفين وعمال بتلك المخازن لحفظ المستندات وإستخراجها ،يتم الاستغناء عن كل ذلك باستخدام الطرق الإلكترونية الحديثة.

إن تزايد كم البيانات والمعلومات المدونة عبر الأوراق والمستندات والكتب وتضخم حجمها وتراكمها يثير مشكلة كبيرة في حفظها وتخزينها لفترة طويلة،حيث يصعب إيجاد المكان الكافي والملائم لدى المنشآت ،وهو ما يطلق عليه بالأرشيف الذي يحتاج لمساحات كبيرة يتعذر توفيرها،لذا جاء الحاسب الآلي ليساهم في حل تلك

المشكلة حيث يحفظ المعلومات بداخله دون حاجة إلى حيز أو مكان كبير وبالتالي ظهرت فكرة السجلات والأرشيف الإلكتروني.

وعليه فإن قلة تداول وتخزين الملفات الورقية في الإدارة الجمركية يؤدى إلى زيادة الكفاءة في العمل وخفض التكاليف ،بالإضافة إلى سهولة استخرج المستند دون عناء،مع ارتفاع مستوى أمن السجلات نتيجة أن الوثائق والمستندات الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل في اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها،بجانب سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها،علي أنه لابد من التأكيد علي أهمية وجود النصوص القانونية في التشريع المحلي التي تعطي الحجية في الإثبات لتلك الوسائل الإلكترونية البديلة عن المستند الورقي،حيث أن تطبيق نظام الميكروفيلم فى حفظ المستندات والسجلات الجمركية سوف يقضى على مشكلة التكدس وعدم استهلاك المستند طوال مدة الحفظ،لاسيما إذا تناولته أكثر من يد عند المراجعة إلا أنه لكي يتم الاستغناء عن المستندات الورقية وإحلال نظام الميكروفيلم بدلاً منها يجب أن تكون للصور المصغرة (الميكروفيلمية) حجية الإثبات عند تبادلها في أروقة المحاكم.

ثانيا: تبادل المستندات والبيانات الجمركية بالطرق الإلكترونية:

يختلف نظام التبادل الإلكتروني للبيانات (E D I) عن نظام الفاكس والبريد الإلكتروني،ويبدو الاختلاف من حيث طريقة عمل

كل منهما فالرسالة الإلكترونية المرسلة عن طريق نظام تبادل البيانات إلكترونياً يكون لها طريقة تشفير معينة متفق عليها مسبقا بين طرفي التعاقد،لذلك لا يفهم رموز هذه الرسالة سوى المرسل والمستقبل عن طريق جهاز الكمبيوتر الذي تم تزويده مسبقا ببرنامج لفك الشفرة المتفق عليها بين الأطراف،أما الرسائل المرسلة عن طريق الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني فتكون في صورة يمكن لأي شخص قراءتها وفهم مضمونها لأنها غير مشفرة،كما أن نظام التبادل الإلكتروني للبيانات يتم على أساس قانوني متفق عليه بداية مع استخدام معايير محددة في شأن البيانات من حيث البنية والمضمون،في حين أن التبادل عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو التلكس قد يكون كذلك وقد لا يكون.

لذا فمن الضروري أن تتوسع الإدارة الجمركية في استخدام نظام التبادل الإلكتروني للمستندات لإنجاز الأعمال بشكل سريع،مع ضمان تأمين انتقال المستندات.

وإذا كان قانون الجمارك في أغلب الدول قد أورد في الأحكام المتعلقة بقوائم الشحن (المانيفست) أن كل بضاعة واردة سواء بطريق البحر،أو الجو،أو البر يجب أن تسجل في قائمة الشحن العامة والوحيدة،وعادة ما يتطلب الأمر أن يتم توقيع هذه القائمة من ربان السفينة أو قائد الطائرة أو وسيلة النقل الأخرى،وأن يذكر فيها بيانات

محددة،ويكون من الواجب علي ربابنة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى أو من يمثلونهم في الموانى البرية والجوية والبحرية أن يقدموا إلى الإدارة الجمركية خلال فترة زمنية محددة (تحددت في مصر بأربع وعشرين ساعة على الأكثر) من تاريخ وصول السفينة أو الطائرة أو وسيلة النقل الأخرى قائمة الشحن الخاصة بالبضائع المشحونة عليها إلى البلد المستورد هذا،ويعطى القانون للإدارة الجمركية الحق في الاطلاع على قائمة الشحن العامة وجميع المستندات المتعلقة بالشحن،كما يتطلب القانون عادة أن يقدم ربابنة السفن أو من يمثلونهم خلال الميعاد المذكور سلفا كشوفاً بأسماء الركاب وبجميع المؤن الخاصة بالسفينة ومن المتعارف عليه أن يتم فرض الغرامات على ربابنة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى عند عدم الإمتثال لهذا وعدم تقديم قائمة الشحن (المانيفست) أو عدم وجودها أو تعددها أو حتى عند التأخر في تقديمها أو الامتناع عن تقديم أي مستند آخر عند طلب الجمارك .

وعلى ذلك فإن الدعم اللوجيستي باستخدام نظام التبادل الإلكتروني للبيانات (E D I) يضمن وصول قائمة الشحن والمستندات التي تطلبها الإدارة الجمركية بصورة سليمة وفي المواعيد المقررة،وبالتالي تلافى النزاع الذي ينتهي إلى فرض غرامات عن مثل هذه المخالفات.

ثالثا: السرعة في إنجاز الإجراءات الجمركية:

تساعد عملية تبادل المستندات الجمركية عبر الوسائل الإلكترونية بشكل كبير في إتمام إجراءات العمل الجمركي بين أطراف العملية الجمركية إذ يتم إرسال واستلام المستندات دون حاجة لانتقال المتعاملين إلى الإدارة الجمركية وفى ذلك توفير للوقت والجهد والمال،ورفع جودة الخدمة المقدمة،وقد سبق أن ذكرنا أن الدعم اللوجيستى يرفع من درجة الجودة والكفاءة للخدمة التي تقدمها الإدارات الجمركية للمتعاملين.

رابعا: إثبات الإجراءات الجمركية الإلكترونية:

يقول رجال القانون أن " الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية،ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي "، وبالتالي فالإجراءات الجمركية الإلكترونية التي يتم إثباتها عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني تحتاج من هؤلاء القانونيون معاملة بالمثل حتى تستمد شرعيتها حجيتها،فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق أطراف العملية الجمركية،فهو المرجع للوقوف على ما تم في المراحل الإجرائية للعملية الجمركية ، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفى الحجية على المستند.

خامسا : وجود قاعدة بيانات موحدة :

تساعد قاعدة البيانات الموحدة في توحيد القرار في الموضوعات المتشابهة على مستوى الموانى،والحد من الخلاف حول موضوعات عدة،ومنها تقييم البضاعة،حتى لا يتم إتخاذ قرارات عشوائية تؤدى في النهاية إلى حدوث النزاع بين الجمارك وذوى الشأن حول عملية التقييم بالإضافة إلى ذلك ستساهم قاعدة البيانات على حصر الدعاوى وتصنيفها، ودراسة أسبابها حتى يتم وضع الحلول المناسبة للحد منها.

المحور الثاني

توحيد الإجراءات الجمركية في جميع الموانى

تفعيل إتفاقية تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (كيوتو)

أوردت هذه الاتفاقية في مقدمتها " إن الأطراف المتعاقدة على هذه الاتفاقية المبرمة تحت رعاية مجلس التعاون الجمركي سعياً منها لإزالة الاختلاف بين الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة والذي من شأنه أن يعرقل التجارة الدولية وغيرها من التبادلات التجارية،ورغبة منها في الإسهام على نحو فعال في تنمية هذه التجارة والتبادلات من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية وتعزيز التعاون الدولي.

وإذ تلاحظ أنه يمكن تحقيق فوائد هامة من جراء تسهيل التجارة الدولية دون الحاجة لتسوية معايير ملائمة للرقابة الجمركية وإدراكا منها أن مثل هذا التبسيط والتنسيق يمكن تحقيقه من خلال تطبيق المبادئ التالية على وجه الخصوص":

- تنفيذ برامج تهدف إلى تحديث الإجراءات والممارسات الجمركية بصورة مستمرة مما يرفع من الكفاءة والفعالية.
- تطبيق الإجراءات والممارسات الجمركية بأسلوب يتميز بالشفافية والتنسيق يمكن التنبؤ به.
- تقديم كل المعلومات اللازمة إلى الأطراف المعنية فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والخطوط الإرشادية الإدارية والإجراءات والممارسات الجمركية.
- إعتماد أساليب حديثة كإدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة والاستخدام العملي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.
- التعاون مع السلطات المحلية الأخرى وإدارات الجمارك الأخرى والمجتمعات التجارية.
- تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة.
- إتاحة عمليات المراجعة الإدارية والقضائية التي يسهل الوصول إليها للأطراف المتأثرة.

ولقناعتها بأن الاتفاقية الدولية تتضمن الأهداف والمبادئ المذكورة أعلاه والتي تتعهد الأطراف المتعاقدة بتطبيقها سوف تؤدى إلى تحقيق درجة عالية من تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية وهو الهدف الأساسى لمجلس التعاون الجمركي مما يعد إسهاما كبيراً في تسهيل التجارة الدولية ".

ودون الخوض في تفاصيل هذه الاتفاقية،إلا أن تطبيقها – وفقا للمبادئ الواردة بها،والمشار إليها سلفاً بإيجاز – يعتبر تميزاً لوجيستياً في تقديم خدمة جمركية متطورة وموحدة على مستوى جميع موانئ الجمهورية بدلاً من اختلافات التطبيق من منطقة جمركية إلى أخرى في مجال الإجراءات الجمركية مما يؤدى إلى النزاع بين المتعاملين والإدارة الجمركية.

المحور الثالث

التصالح في قضايا التهريب والمخالفات

إن القانون الجمركي في كافة دول العالم يتيح للإدارة الجمركية التصالح مع المنسوب إليهم مخالفة أحكامه سواء بإرتكابهم مخالفات جمركية أو جرائم تهريب.

تعريف التصالح:

هو إجراء يختاره المتهم – بشرط موافقة الإدارة الجمركية – يتمثل في سداد مبلغ من المال حدده القانون كي يتجنب إتخاذ الإجراءات الجنائية ضده أو تلافى تنفيذ العقوبات المحكوم بها عليه.

آثار التصالح الجمركي:

يترتب على التصالح إنقضاء الدعوى أو وقف تنفيذ العقوبة وجميع الآثار المترتبة عليها.

المحور الرابع

إسقاط الديون

تعتبر عملية إسقاط الديون من الثغرات القانونية التي تشوب الكثير من القوانين الجمركية في دول العالم حيث يحدث أن يطول أمد النزاع لسنوات لأي سبب من الأسباب ثم يحدث أن يصدر الحكم لصالح الجمارك ولكن بعد إفلاس المدين أو مغادرته البلاد دون أن يترك أموالاً أو لعدم وجود أموال لديه يمكن التنفيذ عليها أو لوفاته عن غير تركة أو في حالة الديون الضئيلة.

ولذلك يجب علي الإدارات الجمركية أن تسعي إلي تضمين القانون الجمركي بنصوص وأحكام تتعامل مع هذه الحالات وتعطي

للجمارك الحق في إسقاط الديون في أي من الحالات التي ترتأيها ومنها علي سبيل المثال:

١ – إذا صدر حكم نهائي بإفلاسه.

٢ – إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالاً.

٣ – إذا ثبت عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه لدى المدين.

٤ – إذا توفى عن غير تركة.

٥ – الديون الضئيلة.

وتعتبر هذه الأحكام إذا ما تضمنتها نصوص قانون الجمارك حلولاً غير تقليدية تساهم في إنهاء بعض المنازعات التي لا طائل من ورائها سوى استهلاك الوقت والجهد والمال دون أن تتحقق نتائج ذات عائد ملموس أو تأثير مباشر علي الإيرادات العامة،وبالتالي تؤدى أيضا في حالة وجودها في قانون الجمارك إلى التميز اللوجيستى في إنهاء المنازعات الجمركية.

المحور الخامس

مركز التحكيم الجمركي

إن الإدارات الجمركية المتطورة تسعي دائماً إلي إيجاد طرق سريعة وعادلة لتحقيق رضا العملاء،والبعض يطبق نظاماً داخلياً للتحكيم بإنشاء مركز تحكيم جمركي بدلاً من اللجوء للقضاء في إنهاء

المنازعات الجمركية بما يخدم مصالح الخصوم أنفسهم ويجنبهم نفقات الدعوى الباهظة وبطء سير الإجراءات وتمكين الخصوم من الحصول على حل سريع لمنازعاتهم يؤدى إلى قبوله والاحتفاظ بالعلاقات القائمة فيما بينهم خاصة في مجال التجارة والاقتصاد.

ميثاق شرف العاملين بالجمارك

النزاهة والسلوك الشريف في العمل الجمركي

إن الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم تقوم بعدد من الوظائف الهامة التي تخدم مصالح حكوماتها وتسهم بطريق مباشر في تحقيق الأهداف الوطنية سواء تلك المتعلقة بالإيرادات أو التي تتعلق بحماية المجتمع أو حتى تلك التي تؤدي إلي تسهيل التجارة الدولية وحماية الأمن الوطني للوطن والمواطنين.

إن خلق ثقافة الشفافية في العمل الجمركي لهو أحد ركائز التقدم والتطور الأساسية لأي إدارة جمركية،ويعتبر ميثاق شرف العاملين بالجمارك هو أحد أهم أدوات خلق هذه الثقافة وترسيخها في المجتمع الجمركي.

وقد أولت منظمة الجمارك العالمية إهتماماً كبيراً بموضوع النزاهة وأعتبرته أحد أهم القضايا الوطنية لكافة الدول ولجميع الإدارات الجمركية،ولتفعيل ذلك نادت جميع الإدارات الجمركية بوضع ما يسمي " ميثاق شرف العمل الجمركي " والذي يعتبر ميثاق عمل وواجبات وإلتزامات كلاً من الجمارك والعاملين بها،وكأنه يراد له أن يكون دستوراً داخلياً للعمل وعقداً ملزماً بين الجمارك والعاملين بها، فهذا الميثاق يتضمن كافة الواجبات والإلتزامات والحقوق والمزايا

لرجال الجمارك ويوضح طبيعة العلاقة بين الجمارك والعاملين بها، وكيفية تنظيم وإدارة هذه العلاقة.

لقد دعت منظمة الجمارك العالمية لعقد إجتماعاً دولياً هاماً في أروشا بدولة تنزانيا،حيث خرجت كافة توصيات هذا الاجتماع تنادي وتهيب بالإدارات الجمركية بوضع موضوع النزاهة علي رأس أولويات العمل والتعامل معه علي أنه أحد أهم قضايا الوطن في جميع الدول وعلي مستوي كل الإدارات الجمركية من منطلق أن وجود الفساد من شأنه أن يحد من قدرة الجمارك على إنجاز مهمتها ويمكن أن تتضمن الآثار العكسية الناجمة من الفساد ما يلى:

- تعريض الأمن القومي للخطر ومستوي حماية للمجتمع منخفض
- نقص الحصيلة والإيرادات الجمركية.
- إنخفاض معدلات الإستثمار الخارجي.
- إرتفاع تكلفة الواردات التي يتحملها المستهلك النهائي.
- وجود حواجز ومعوقات أمام التجارة الدولية ومن ثم إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- عدم ثقة المجتمع في الجهاز الحكومي للدولة.
- إنخفاض في مستوى التنسيق والتعاون بين الإدارة الجمركية والجهات الحكومية الأخرى.
- إنخفاض درجة الإلتزام لدي المتعاملين.

- تدني معنويات العاملين بالجمارك وإفتقاد روح العمل الجماعي

ولكي تستطيع الإدارة الجمركية أن تواجه كل هذه التحديات وتتجنب هذه الآثار السلبية للفساد،فإن منظمة الجمارك العالمية من خلال إعلان أروشا تنادي كافة الإدارات الجمركية بتبني برنامج نزاهة وطني من خلال ما ذكرناه فيما سبق " ميثاق الشرف للعاملين بالجمارك " والذي وضعت المنظمة في إعلان أروشا عشرة محاور أو خطوط عريضة له نوضحها فيما يلي:

١. **إلتزام قيادة الإدارة الجمركية:**

حيث أن مسئولية منع الفساد ومحاربته تقع علي عاتق رئيس الجمارك وفريق الإدارة التنفيذية العليا،وعليهم جميعاً أن يتخذوا من الوسائل والأساليب التي تضمن مستويات عالية من النزاهة والإلتزام ومكافحة الفساد في كافة الأنشطة الجمركية،بينما يقع علي عاتق مديري المستوي العالي من المديرين والمشرفين القيام بدور ريادي قوي بغية الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة في كافة جوانب العمل الجمركي.

وينبغي أن يكون أحد أهم الأولويات لديهم هو موضوع النزاهة، وأن يلعبوا دور القدوة والأسوة أمام العاملين من المستويات الأدنى

لكي تتوافق المبادئ التي ينادون بها مع ما يقومون به من عمل وسلوك .

٢. الإطار التنظيمي:

إن تبسيط وتنسيق التشريعات والأنظمة والإجراءات واللوائح والقواعد الإدارية والإجرائية الجمركية إلى أقصى حد ممكن هو أحد وسائل مكافحة الفساد ونشر النزاهة،حيث أن قيام المتعامل مع الإدارة الجمركية بإستيفاء كافة الإجراءات الجمركية بدون عناء أو حاجة إلي من يوضحها له يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق النزاهة،إن تعقد الإجراءات وتشابكها وعدم وضوحها للمتعاملين هو أحد دعائم الفساد التي يستغلها أولئك الفاسدون،لذلك فإن الإدارة الجمركية تكون مطالبة بمراجعة وإعادة صياغة القواعد والإجراءات الجمركية التي تطبقها علي المتعاملين بهدف القضاء على الروتين وتحقيق إنسيابية في العمل ووضوح في الفهم لدي المتعاملين فضلاً عن تجنب الإزدواجية التى دائماً ما يكون لا لزوم لها.

إن هذا يعني ببساطة وجود فئات رسوم معتدلة مع عدم وجود إستثناءات فى القواعد العادية أو الأنظمة أو الإجراءات التي يجب أن تكون متوافقة مع إتفاقية كيوتو المعدلة (الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية).

٣. **الوضوح:**

إن قيام الإدارة الجمركية بتوفير بيئة واضحة تعطي درجة عالية من التوقع للمجتمع التجاري عند تعامله مع الجمارك، وهذا التوقع يمكن هذا المجتمع التجاري من إتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة بما يخدم المجتمع ككل،ويأتي هذا من منطلق أنه يحق لعملاء الجمارك التوقع بدرجة عالية من اليقين وقابلية التكهن فى تعاملاتهم مع الجمارك والتي يجب عليها أن تقوم بالإعلان عن الأنظمة واللوائح والإجراءات والقواعد التي تطبقها علي المتعاملين وأن يتم هذا التطبيق بشكل عادل وموحد ومتكامل وتكتمل منظومة الوضوح في الإجراءات والسهولة في التطبيق بوجود آلية توفر للمتعاملين ضمانات عادلة عند الطعن في قرارات الجمارك وطلبهم إعادة النظر في هذه القرارات وبما يتفق مع مبدأ التظلم دون عقوبة الذي تنادي به وتقره منظمة الجمارك العالمية.

٤. **الحاسب الآلي:**

إن إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في ميكنة كافة مهام الجمارك من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة والفاعلية التي تمارس بها الجمارك دورها في خدمة المجتمع التجاري ويقضى تماماً علي جميع فرص الفساد إذا ما تم سيطرة الميكنة علي القرارات والإختيارات،ويرفع

من مستوي الخدمة ما قد يقوم به الحاسب الآلي من القيام بعملية محاسبة ومراجعة للقرارات الإدارية في وقت لاحق لإتخاذها والوقوف علي مدي توافقها مع المنظومة التشريعية والإجرائية ولذلك ينبغي أن يتم تصميم النظم الآلية – بقدر الإمكان – بطريقة تقلل من فرص ممارسة وفرض الرأي من المسئول بشكل غير مناسب ولا شرعي ولا مقبول وأيضاً يقلل من الاتصال وجهاً لوجه والتعامل المباشر بين موظفي الجمارك والمتعاملين معها.

٥. **ضرورة القيام بعمليات إصلاح وتحديث للإدارة الجمركية:**

إن الأداء الروتيني والبيئة التي تسودها الممارسات المعقدة والغير فعالة والمكررة،والتي تغيب عنها شمس المعرفة والوضوح،والتي يسمح فيها بالتدخل الشخصي في التطبيق والتعديل للإجراءات والقواعد القانونية هي بيئة صالحة للفساد،حيث يجد العملاء أنفسهم مضطرين إلي العمل علي تجاوز وتخطي المعوقات والإجراءات البطيئة والثقيلة من خلال الأوضاع الإستثنائية التي يحصلون عليها عن طريق الرشاوى ودفع مقابل للتسهيل.

لذا ينبغي علي الجمارك إصلاح أنظمتها وتطوير إجراءاتها وتبسيطها للقضاء على أي فوائد غير شرعية يمكن الحصول عليها من خلال الإلتفاف حول الإجراءات والمسارات الرسمية،ويجب أن تكون مبادرات التطوير والإصلاح والتحديث مبادرات شاملة تتضمن كافة

جوانب العمل والأداء والأنشطة الجمركية،وكثيراً ما تنصح منظمة الجمارك العالمية بالإسترشاد بإتفاقية كيوتو المعدلة كأحد أهم مرجعيات ومبادرات التطوير والإصلاح الجمركي من الناحية الفنية والإجرائية.

٦. **المتابعة والرقابة الداخلية:**

إن الإدارة الجمركية الناجحة هي تلك الإدارة التي تطبق وتنفذ مجموعة من الآليات المناسبة لرصد ومتابعة ومراقبة العمل والأداء علي كافة المستويات والأنشطة،فبرامج المتابعة والمراجعة الداخلية وأنظمة التحقق الداخلي والخارجي،ووظائف التحقيق والمحاسبة الداخلية والخارجية هي بعض نماذج لتلك الأنظمة التي يجب علي الجمارك أن تأخذ بها والتي يجب أن تقوم على توازن منطقي ومعقول بين الإستراتيجيات الإيجابية التي تتبناها الإدارة الجمركية لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية من النزاهة من تلقاء أنفسهم،وبين إستراتيجيات العقاب والجزاء التي تتبناها الإدارة الجمركية لتتبع وتحديد حالات الفساد والأنشطة الغير أخلاقية أو الغير مشروعة التي يقع القائم بها تحت طائلة القانون والعقاب،وقد يكون من الضروري علي الإدارة الجمركية أن تقوم بطريقة فورية وشاملة ومباشرة بالتحقيق في الحالات المعنية فور ورود معلومات عن وجود أو احتمال وجود فساد أو مخالفات،ويمكن لهذه التحقيقات أن

تكون محدودة أو علي نطاق واسع وفقاً لما تكون عليه الحالة،وإذا ما رأت جهة التحقيق الداخلية وتحققت من وقوع الفساد بصورة غير مقبولة،فيكون عليها الرجوع إلى جهات التحقيق الخارجية المختصة للنظر في قضايا الفساد هذه.

٧. **تطبيق أنظمة لمراقبة السلوك:**

إن " ميثاق الشرف الجمركي للعاملين بالجمارك " هو أحد العناصر الرئيسة لبرنامج جيد وفعال للنزاهة،ويعتبر هذا الميثاق بمثابة نظام شامل لمراقبة السلوك حيث أنه يتضمن كافة تفاصيل السلوك المتوقع من كافة موظفي الجمارك علي كل المستويات وبشكل عملي وواضح وخالي من الغموض،ويتضمن هذا الميثاق بكل وضوح الجزاءات المقررة عند عدم الإلتزام وعند كل مخالفة محددة بدرجة دقة عالية، تلك الجزاءات التي تتوافق مع حجم وفداحة المخالفة التي يتم إرتكابها.

٨. **إدارة الموارد البشرية:**

من الأمور الهامة التي تنادي بها منظمة الجمارك العالمية لنشر النزاهة ومكافحة الفساد هو أن تقوم الإدارات الجمركية بتنفيذ سياسات وتطبيق إجراءات دقيقة ومتقنة في مجال إدارة الموارد

البشرية نظراً لما لهذه السياسات من أثر مباشر في نشر النزاهة ومقاومة البيئة التي تساعد علي إنتشار الفساد.

وفيما يلي بعض الجوانب الهامة التي يجب علي الإدارة الجمركية أن تضعها في الاعتبار وهي بصدد وضع أنظمة جيدة للموارد البشرية بها:

- توفير مستوي لائق من المعيشة لموظفي الجمارك من خلال رفع مستوي الرواتب والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء العاملون إلي الحد الذي يضمن لهم حياة كريمة.
- التدقيق في عملية التعيين ثم بث ثقافة النزاهة لدي العاملين لضمان أن من يعمل في الجمارك سيحافظ علي مستويات عالية من النزاهة.
- وضع وتطبيق أنظمة للتعيين والترقية والإختيارات بصفة عامة تقوم علي مبدأ الإستحقاق وتنأي عن التحيز والمحسوبية والواسطة.
- تطبيق سياسة توزيع العاملين والموظفين بصورة دورية والتغيير الدوري للمواقع للقضاء علي فرص بقاء الموظفين في مناصبهم لفترات طويلة الأمر الذي قد يدعم الفساد ويوفر البيئة الصالحة لإنتشاره.

- وضع التدريب بصورة شاملة علي رأس أولويات العمل لتطوير وبناء قدرات العاملين وتعزيز وتقوية الشعور بالثقة بالنفس والقدرة علي القيام بأعباء الوظيفة فضلاً عن المحافظة علي مستويات من السلوك القويم وأخلاقيات مهنية عالية.
- تطبيق أنظمة جيدة وحديثة لقياس وإدارة الأداء يكون من شأنها تشجيع السلوكيات الجيدة وتقوية مستويات النزاهة السلوكية والفنية والمهنية.

٩. **ثقافة المجتمع الجمركي:**

إن "روح الإنتماء" و"روح الأسرة" و" روح العمل الجماعي " وعدم الفردية هي أفضل عناصر مقاومة الفساد في العمل الجمركي،حيث أن شعور موظفي الجمارك بالإعتزاز والفخر من جراء إنتمائهم إلي الأسرة الجمركية عادة ما يرفع من معنوياته في العمل ويهيأ لهم مناخاً أفضل للقيام بواجباتهم،ويدعم ذلك الشعور بالعدالة والإنصاف وتواجد فرص الترقي والتطور لدي الجميع،وعلي الإدارة الجمركية الذكية أن تسعي إلي أن يشارك جميع أفرادها في وضع وتنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد وهو الأمر الذي يشجعهم علي قبول مستوى مناسب من المسئولية عن نزاهة المجتمع الجمركي كله سواء الإدارة أو العاملين.

١٠. العلاقة مع المتعاملين:

يجب علي الإدارة الجمركية أن تعمل علي تشجيع الثقة بالمجتمع التجاري وخلق حوار متصل وعلاقة مفتوحة في إطار من الشفافية الكاملة والمنتجة مع أعضاء المجتمع التجاري المتعاملين مع الجمارك،وينبغي تشجيع مجموعات العملاء على القيام بالمشاركة في العمل وتحقيق مستوى مناسب من المسئولية عن الإجراءات التي يتم تطبيقها من جانبهم،بالإضافة إلي مشاركة هذا المجتمع التجاري مشاركة حقيقية عند دراسة أو وضع أي تعديلات علي التشريعات والقوانين والإجراءات التي تطبق عليهم،وقد يكون أيضاً من المفيد توقيع مذكرات التفاهم بين الجمارك والمجموعات المختلفة من المجتمع التجاري والصناعي،ويفيد كذلك وضع أنظمة مراقبة السلوك للقطاع الخاص التي تتضمن بوضوح معايير السلوك المهني والتي لابد وأن تتضمن جزاءات مناسبة تعاقب السلوك الفاسد وتكون كافية لردع مجموعات العملاء عن الإنخراط في ممارسات فاسدة أو دفع الرشاوى أو أي مقابل لتسهيل الحصول على معاملة تفضيلية غير مستحقة.

السداد الآجل للرسوم الجمركية

إن تأجيل سداد الرسوم المستحقة علي البضائع يعتبر أحد المزايا الجيدة التي يمكن للإدارة الجمركية أن تمنحها للمتعاملين الذين لديهم درجة إلتزام عالية بالتعليمات والإجراءات والقواعد التي تحكم العمل الجمركي،وكافة سجلات الجمارك الخاصة بتعاملات هؤلاء المستوردين خالية من أي مخالفات مالية أو إجرائية،بل تستطيع الجمارك أن ترفع درجة الإلتزام الطوعي إلي أعلي مستوي لها من خلال تفعيل هذه الميزة والتي تؤثر بشكل مباشر علي ربحية المتعاملين بسبب ما تعكسه علي التكاليف التي يتحملونها في سبيل إستيراد الصفقات من تخفيض كبير،وإحتياج أقل إلي الأموال التي يحتاج إليها لتنفيذ الصفقة.

وفي لغة بسيطة جداً،يمكن تلخيص هذه المنحة التي تمنحها الجمارك لعملائها في أن المستورد الذي يقوم بسحب بضائعه من الدائرة الجمركية خلال فترة معنية (أيام معدودة يتم تحديدها بقرار من الإدارة الجمركية) من تاريخ وصول الباخرة تمنحه الجمارك ميزة عدم سداد الرسوم المستحقة علي هذه البضائع قبل الإفراج عنها وتأجيل عملية السداد هذه لمدة زمنية تحددها الإدارة

الجمركية (شهر مثلاً) يتم إحتسابها من تاريخ الإفراج عن البضائع من الدائرة الجمركية.

ومن البديهي أن يتطلب الأمر لتنفيذ هذا النظام إجراء بعض التعديلات علي الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل من خلاله الإدارة الجمركية،حيث لا تسمح التشريعات في العديد من الدول بأن يتم الإفراج عن البضائع إلا بعد سداد الرسوم الجمركية،ومن ثم لابد من إجراء التعديل التشريعي اللازم لتطبيق هذا النظام الجديد لتأجيل سداد الرسوم والضرائب الجمركية إلي ما بعد الإفراج عن البضائع من الدائرة الجمركية في إطار هذا التسهيل الجديد للمتعاملين مع الجمارك.

ويمكن تطبيق هذا النظام في صور متعددة، وعلي سبيل المثال، وفقاً لما توضح بعاليه،يتم تطبيق هذا النظام كمنحة للمستورد الذي يقوم بسحب بضائعه وإنهاء إجراءات الإفراج عنها خلال ثلاثة أيام مثلاً من تاريخ وصول الباخرة حيث يقوم المستورد بإستيفاء كافة الإجراءات والحصول علي إذن الإفراج بل ويتم الإفراج عن البضائع خلال هذه الفترة القصيرة وبناء عليه يتم منح هذا المستورد ميزة تأجيل سداد الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى لمدة ثلاثون يوماً (مثلاً) من تاريخ الإفراج عن البضائع.

إن هذا النظام يعتبر ذو أهمية كبيرة لدي الإدارات الجمركية التي تعاني من تكدس البضائع في الموانئ وعدم سحبها رغم إنهاء الإجراءات الجمركية،أي في الحالات التي يقدم المستورد طواعية علي عدم الإسراع في سحب بضائعه تجنباً لمصروفات تخزينها أو إنتظاراً لعقد صفقات بيعها في أماكن قريبة من موانئ الوصول وبالتالي تجنب مصروفات نقل مضاعفة لا لزوم لها،ولذلك يقوم بعض المستوردين بتحمل تكلفة الأرضيات والغرامات التي تعرف بالديمارج والإبقاء علي البضائع في الموانئ لحين ترتيب إجراءات بيعها أو تخزينها أو ما إلي ذلك من أسباب تعرقل سحب البضائع من الموانئ.

ولذلك فإن قيام الإدارة الجمركية بمنح المستورد فرصة سحب البضائع دون سداد الرسوم لفترة معينة سوف يشجع هذا المستورد علي أن يقوم بسحب البضائع وتحمل أي تكاليف نقل أو تخزين لأنها حتما ستكون أقل من تلك التي سيحرم منها بدفع مبلغ الرسوم كاملاً في موعده،وهذا يعطيه القدرة علي تنفيذ الصفقة بنسبة تكلفة قد تصل إلي ٨٠ ٪ من تكلفتها الأصلية إذا ما كانت الرسوم والضرائب في حدود ٢٠٪ مثلاً،وهو مبلغ كبير لا يستهان به،أي أن الصفقة التي ستتكلف عشرة ملايين جنيه،يستطيع أن يقوم بها وينفذها بالكامل بمبلغ ثمانية ملايين جنيه ويسدد الرسوم من حصيلة

البيع،ولا تقتصر الفائدة علي هذا الأمر فقط،بل إن هناك فائدة أخري لا تقل أهمية هي معدل دوران رأس المال،فبعد أن كانت دورة رأس المال تستغرق مثلاً أسبوعاً أو عشرة أيام للإنتهاء من الصفقة وبيعها الآن سوف تستغرق أربعة أيام علي الأكثر ومن ثم يستطيع أن يعقد عدد أكبر من الصفقات دون أي زيادة في رأس المال.

ولا يتطلب تطبيق هذا النظام من ناحية الإجراءات الجمركية أي تعديل أو تغيير،حيث أن تطبيق هذا النظام يتم من خلاله إجراءات الإفراج عن البضائع بالنظام العادي والمطبق علي كافة الواردات، ويقتصر الإختلاف فقط عند تحديد تحرير إذن الإفراج في حدود الفترة الزمنية التي يحددها النظام للتمتع به والتي يبدأ حسابها من تاريخ وصول الباخرة وحتى موعد الإنتهاء من كافة الإجراءات والتقدم لطلب التمتع بالميزة،فيما عدا ذلك تتم كافة الإجراءات علي ذات النسق ونفس الوتيرة التي يتم العمل بها علي الواردات بأنواعها المختلفة.

وعادة لا يتم هذا التأجيل إلا بعد أن يقدم المستورد الضمانات المالية التي تقررها الإدارة الجمركية والتي تمثل الضمان الكافي لسداد الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة عن هذه الشحنة والمؤجل سدادها،وقد تكون هذه الضمانات في صورة وديعة مالية

لـدي الجمـارك،أو خطابـات ضـمان بنكيـة بالرسـوم أو أرصـدة في الحسـابات الجاريـة أو بيـان بأصـول المنشـأة أو مـا شـابه ذلـك مـن ضمانات تحددها الجمارك لتطبيق هذا النظام.

إن تطبيق هذا النظام سيؤدي إلي تحقيق العديد من الفوائد ليس علي المستورد فقط ولكن علي المجتمع ككل، نذكر منها:

١. سـرعة سـحب البضـائع وتجنـب تكدسـها المـوانئ والمخـازن الجمركية.
٢. خفـض تكلفـة الصـفقات مـن جـراء تجنـب مصـروفات التخـزين والأرضـيات الـتي تحمـل بهـا البضـائع طـوال فـترة بقائهـا في الموانئ.
٣. تخفيض السعر علي المستهلك النهائي.
٤. تخفيف حجم الأعمال الورقية لكلا من الجمارك والمتعاملين.
٥. تشجيع المتعاملين علي الإلتزام الطوعي.
٦. ضمان جمع الحصيلة في آجال أقرب وأسرع.
٧. التوافـق مـع الـبرامج الجديـدة الـتي تتبناهـا منظمـة الجمـارك العالميـة مثـل الإفـراج بالحـد الأدنـى للمسـتندات والحسـابات والإجـراءات الدوريـة المجمعـة، بمـا يعـني العمـل وفقـاً لأفضـل الممارسات الجمركية في العالم.

وعلاوة علي هذا فإن تطبيق هذا النظام من شأنه تحقيق دورة مخزون سريعة والعودة بالنفع علي المشروعات الصغيرة وزيادة حجم وسرعة التجارة الدولية وتخفيض تكلفة الحصول علي الحصيلة الجمركية وتشجيع المستوردين علي زيادة حجم تعاملاتهم وبالتالي زيادة الإيرادات الجمركية وقبل كل هذا تخفيض تكلفة السلع المستوردة بما يعود بالنفع علي المستهلك النهائي.

قياس الأداء الجمركي

معايير قياس الأداء هى وسيلة موضوعية تستخدمها كافة المنظمات لقياس قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة كما هو محدد فى خطط العمل التنفيذية التي تعتمد فى المقام الأول على إستخدام المؤشرات والإحصاءات الكمية،وعادة ما تقوم الإدارة الجمركية بقياس أداء العاملين بها للحكم علي كفاءتهم وجودة العمل الذي يقومون به،وليس هذا هو ما تسعي الإدارات الجمركية الحديثة والمتطورة إليه،لأن قياس أداء العاملين هو أحد الآليات التقليدية التي تتم في كافة المنظمات وليس في الجمارك فقط،ولكن ما يجب علي الإدارة الجمركية الحديثة والمتطورة القيام به،هو تطبيق آليات جيدة ودقيقة وعلمية لقياس أداء الجمارك ذاتها،وهذه الآليات تتضمن إجراءات ومعايير وخطوات وأنشطة كثيرة تهدف جميعها إلي الإجابة علي ثلاث تساؤلات بالغة الأهمية:

١) هل تحققت الأهـــــداف ؟

٢) هل تحققت الأهداف بكفاءة ؟

٣) أين موضع الخـــــلل ؟

إن الإدارة الجمركية لكي تقوم بتطبيق نظام جيد لقياس الأداء الذي تقوم به في خدمة المجتمع التجاري تحتاج إلي القيام بعدد من الخطوات الأساسية:

أولاً: تقوم بتحديد أهدافها الإستراتيجية.

ثانياً: تقوم بتحديد الأهداف الفرعية لكل وحدة إدارية من وحداتها.

ثالثاً: تقوم بترجمة كل هذه الأهداف إلى معايير قابلة للقياس الكمى.

رابعاً: تقوم بتحديد الأداء المستهدف المطلوب الوصول إليه.

خامساً: مقارنة الأداء الفعلى بالأداء المستهدف لمعرفة الاتجاه العام للأداء ومدى واقعية الأداء المستهدف.

وفي أغلب الإدارات الجمركية المتطورة،يتم استخدام عدد من معايير ومقاييس الأداء هي كل أو بعض ما يلي:

المعيار	مجال استخدامه وأهميته ودلالته الاقتصادية
قيمة الشحنات	هذا المؤشر يفيد في تحديد قيمة الواردات والصادرات مما يتيح للعاملين التعرف علي مدي أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك في الاقتصاد القومي، وأيضاً هو أحد المؤشرات التي تمكن من التعرف علي الاتجاهات الاقتصادية للبلاد

حجم الشحنات	ويقصد به عدد الرسائل التي يتم استيرادها،ويفيد هذا المؤشر في المقارنة بين الإدارات الجمركية بعضها البعض وتحديد الأداء علي مستوي الوظائف المختلفة مثل نسبة الخط الأخضر إلي إجمالي عدد الشحنات وما شابه ذلك
عدد التظلمات	وهذا مؤشر هام يتم به قياس درجة رضا العملاء،حيث أن إنخفاض عدد التظلمات بالمقارنة بعدد الشحنات يعكس درجة رضا عالية من العملاء عن كافة ما تم إتخاذه من قرارات بمعرفة الإدارة الجمركية.
عدد التظلمات التى تلجأ للتحكيم	وهذا المؤشر أيضاً هام لأنه يعكس مدي رضا العملاء، ويختلف عن المؤشر السابق في أنه يوضح حجم تلك الفئة التي تعترض بشدة علي قرارات الجمارك لأي سبب كان وتلجأ إلي مستوي أعلي من درجات التقاضي بما يؤكد عدم الرضا التام عن قرارات الإدارة الجمركية.
عدد قضايا التهريب	إن إرتفاع هذا المعدل بالمقارنة بعدد الشحنات التي تم إستيرادها في فترة معينة يمكن أن يعكس للإدارة الجمركية تلك البنود التعريفية أو النوعيات السلعية التي تحتاج إلي رقابة أكثر أو تعديلات في التشريعات الخاصة بها حيث أن الوضع الراهن والذي تم إستقراؤه من خلال هذا المؤشر

	يوضح أن هناك فئة من المتعاملين يجدون ثغرة في النظام الجمركي يحققون من خلال تجنبها فوائد تدفعهم إلي الإقدام علي إرتكاب عمليات التهريب.
نسبة عدد العاملين للحصيلة الجمركية / عدد الشهادات	هذا المؤشر من المؤشرات التقليدية التي تستخدمها كافة الإدارات الجمركية لبيان درجة تناسب العمالة بها مع حجم العمل،ورغم أنه لا يعكس أي نتائج إيجابية من ناحية التحليل الاقتصادي،إلا أنه يستخدم في كثير من الأحيان لأغراض المقارنة سواء بين الإدارات الجمركية وبعضها في البلد الواحد أو بين الإدارات الجمركية في أكثر من بلد.
زمن الإفراج (متوسط معدل زمن الإفراج شهرياً)	هذا المؤشر يعتبر من أكثر المؤشرات شيوعاً وإيجابية في قياس مدي كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية للمجتمع التجاري،حيث أنها تعكس مدي مهارة الجمارك في أداء وظائفها دون إبطاء ويتم استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين المكاتب الجمركية وخلق نوع من المنافسة بينها وكذلك علي مستوي الإدارات الجمركية في أكثر من بلد لقياس مدي فاعلية كل إدارة.
زمن الإفراج	هذا المؤشر يعتبر أيضاً من المؤشرات الشائع استخدامها لقياس مدي كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية

للشحنات التابعة للنظم الخاصة (معدل متوسط شهرياً)	لفئة التجار والمستوردين الذين يتعاملون من خلال الأنظمة الجمركية الخاصة كالسماح المؤقت والدروباك وغيرها،وهو مؤشر هام حيث أن هذه النظم تطبق علي قطاع هام من قطاعات المجتمع التجاري غالباً ما يكون شريحة كبيرة وهامة من قطاع الصناعة لمجتمع التجاري،كما أن هذا المؤشر يمكن أن يعكس مدي كفاءة الجمارك في القيام بالوظائف التخصصية،ويتم استخدام هذا المؤشر أيضاً في المقارنة بين الإدارات والمكاتب الجمركية التي تقوم بعمل مشابه وخلق نوع من المنافسة بينها وكذلك علي مستوي الإدارات الجمركية في أكثر من بلد لقياس مدي فاعلية كل إدارة.
زمن الإفراج لخدمة كبار العملاء المستوردين	هذا المؤشر يعتبر أهم مؤشرات قياس الأداء حيث أن هذه الفئة من المستوردين تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من الواردات وبالتالي فإن خفض زمن الإفراج لهذه الفئة يعني بالضرورة إنخفاض المعدل العام لزمن الإفراج لجميع الواردات،وهذا المؤشر يكتسب أهمية خاصة من أنه يقيس مدي كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمستوردين الذين تم إختيارهم ليتمتعوا بأفضل الخدمات الجمركية،ومن ثم لابد أن يعكس هذا المؤشر معدل إيجابي

	يتناسب مع أهمية هذه الخدمة وهذه الفئة الهامة من المستوردين.
زمن الإفراج لخدمة كبار العملاء المصدرين	هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المكملة للمؤشر السابق والذي يعكس إهتماماً مضاعفاً بهذه الفئة من المصدرين والمنتجين الوطنيين والذين يقومون بتصدير ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الصادرات،وبالتالي فإن الإهتمام بجودة الخدمة المقدمة لهم من خلال تخفيض زمن إنهاء إجراءات التصدير لشحناتهم يعني بالضرورة تشجيع ودعم جمركي مشروع للصناعة الوطنية والاقتصاد القومي،وهذا المؤشر يكتسب أهمية خاصة من أنه يقيس مدي كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمصدرين الذين تم إختيارهم ليتمتعوا بأفضل الخدمات الجمركية،ومن ثم لابد أن يعكس هذا المؤشر معدل إيجابي يتناسب مع أهمية هذه الخدمة وهذه الفئة الهامة من المصدرين.
متوسط معدل المهمل شهرياً	البعض يظن أن هذا المؤشر ثانوي أو عديم الأهمية،ولكنه من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها ترجمة مدي وضوح وشفافية الإجراءات الجمركية التي تطبق علي جميع الفئات،لأن إرتفاع معدل البضائع المستوردة التي يتركها

	أصحابها لأي سبب من الأسباب يعكس واقعاً إجرائياً غير مفهوم أو واضح للمتعاملين مع الجمارك، والذين ما كانوا ليتركوا بضائعهم لو علموا كل كبيرة وصغيرة عن الإجراءات والقواعد والضرائب التي عليهم إستيفائها للإفراج عن بضائعهم،إن كثير من الدول المتقدمة تستخدم هذا المؤشر في التعرف علي رد فعل المجتمع التجاري نحو ما تطبقه من تشريعات وإجراءات وقواعد وضرائب ورسوم تعريفية.
نسبة طرق التقييم طبقاً للمادة الأولى	هذا المؤشر يعكس مدي إلتزام العملاء ومدي ثقة الجمارك في عملائها،لأن قبول الجمارك للقيمة الفعلية يعني قبول المعلومات التي قدمها المستورد وبالتالي يتحدد معدل الثقة بين الجانبين من خلال هذا المعدل الذي يعتبر واحداً من أكثر المؤشرات إستخداماً في الإدارات الجمركية المتقدمة وغير المتقدمة.
نظام الإستعلام المسبق ومدي تقدم الخدمة به	يتم القياس هنا بعدد الخطابات الصادرة من الإدارة الجمركية للرد علي تساؤلات العملاء في مجال الاستعلام المسبق عن أي أمر من أمور العمل الجمركي، وفي بعض الإدارات الجمركية المتقدمة يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد المرات التي إلتزمت فيها الجمارك بما تضمنه

(المعدل، إنجاز الرد في زمن سريع من زمن تلقي الطلب)	خطاب الرد علي الإستعلام المسبق، وهو من المؤشرات التي تعكس مدي التطور التكنولوجي والحضاري في التعامل مع العملاء .
معدل البضاعة المضبوطة علي الحدود من السلع المخالفة	إن إرتفاع هذا المعدل والذي يقاس بعدد الحالات المضبوطة إلي إجمالي الشحنات المارة عبر المنفذ الحدودي،إنما يعبر عن أن هذا المنفذ يحتاج إلي مزيد من الرقابة والسيطرة،حيث أن المهربون يعتبرونه مكاناً جيداً لمرور مهرباتهم،ومن ناحية أخري هذا المؤشر يعبر عن حاجة التشريعات إلي تعديل وتبسيط ومراجعة إذا ما كانت حالات التهريب تشمل عدداً كبيراً من البضائع المسموح استيرادها
نسبة الكشف الفعلي للبضائع تحت نظام	يعتبر نظام الإفراج المسبق أحد الأنظمة التي أستحدثتها الجمارك للتسهيل والتيسير علي المتعاملين،ووفقاً لهذا المؤشر فإن عدد الحالات التي يتم الكشف الفعلي علي البضائع تعطي تصوراً حقيقياً عن مدي تجاوب المجتمع التجاري مع الأنظمة الحديثة الجمركية واستفادتهم من عمليات التطوير

الإفراج المسبق	التي تتم فيها،إنه مؤشر يعكس المدي الذي يتابع به المجتمع التجاري ما تقوم به الجمارك من تحديث وتطوير لذاتها.
نسبة الكشف بالأشعة (عدد الحاويات التي تم الكشف عليها)	يعتبر استخدام أجهزة الكشف بالأشعة من المستحدثات الجمركية في كافة الإدارات الجمركية في دول العالم،يعتبر إرتفاع نسبة الحاويات التي يتم كشفها بالأشعة إلي عدد الحاويات الإجمالي للواردات تعبيراً واقعياً عن مدي إنتشار الأجهزة في العمل الجمركي وكفاءة إستخدامها في كافة المواقع الجمركية .
نسبة الضبطيات التي تمت بناء علي معلومات من الإستخبارات	وهذا مؤشر يعكس مدي كفاءة عملية جمع المعلومات ومهارة العاملين بوحدات أو إدارات المكافحة والتحريات والإستخبارات والتي تعتبر من الوظائف الهامة في العمل الجمركي في الأونة الحديثة.
معدل	المقصود بالتعامل الآلي هو معدل الإقرارات التي تمت من

التعامل الآلي للعمل الجمركي	خلال النظام الآلي للجمارك،وإذا ما كان المعدل بنسبة ١٠٠٪ فهذا يعني أن العمل الجمركي يتم آلياً بصورة كلية، ولا يتم التعامل يدوياً مع الإقرارات،والعكس كلما أنخفضت هذه النسبة،كان هذا مؤشراً علي كثرة أعطال النظام الآلي وعدم كفاية الوحدات الآلية لتغطية المواقع الجمركية بالكامل.
معدل زيارات المتعاملين لموقع الجمارك علي الإنترنت	هذا المؤشر يعكس تجاوب المجتمع التجاري مع الجمارك من ناحية ومن ناحية أخري يعكس مدي توافر المعلومات التي يحتاجها المجتمع التجاري علي موقع الجمارك علي الإنترنت
عدد مرات التمييز للإدارة الجمركية لحسن	عادة ما تقوم الحكومات بتنظيم مسابقات محلية لإختيار الإدارة الحكومية الأكثر تميزاً في تقديم الخدمة للمجتمع التجاري،وتعتبر عملية تكرار الفوز بهذه المسابقات مؤشراً علي الخدمة الجيدة المستمرة التي تقدمها الجمارك للمجتمع التجاري،وعلي سبيل المثال،فازت جمارك الدخيلة

الخدمة المقدمة منها من قبل الحكومة	بالمركز الأول علي مستوي الجمهورية كأفضل منفذ خدمي حكومي لعام ٢٠٠٨ ثم تكرر الفوز لعدد ٦ إدارات جمركية في العام التالي ٢٠٠٩ مما يعكس ثبات مستوي الجودة التي يتم تقديمها للمتعاملين.
الحصيلة الجمركية (المعدل، المتحصل للجمارك، للمبيعات، للضرائب...)	رقم الحصيلة أو الإيرادات الجمركية ونسبة تحقيق الإيراد المتوقع هو أحد أشهر المؤشرات التي تستخدمها الحكومات لقياس كفاءة الأداء الجمركي، ويمكن مقارنة الحصيلة بسنوات سابقة أو فيما بين المواقع الجمركية سواء كمبالغ أو نسب تحقيق المستهدف لخلق نوع من المنافسة بين هذه الإدارات الجمركية.

وعلاوة علي هذه المؤشرات، توجد هناك مؤشرات أخري كثيرة لقياس الأداء الجمركي في تفاصيل ودقائق أخري كثيرة نذكر منها ما يلي:

- نسبة ما تم كشفه من مخالفات عند الكشف علي البضائع المستوردة أثناء الإجراءات الجمركية.
- نسبة ما تم من مراجعة محاسبية لاحقة.
- نسبة الرسوم الضائعة التي أكتشفتها المراجعة اللاحقة.
- نسبة المخالفات التي كشفت عنها المراجعة المحاسبية اللاحقة.

- **إجمالي المبالغ المحصلة كتعويضات من المراجعة المحاسبية اللاحقة.**
- **عدد الرسائل التي ضبطت بها بضائع ضارة أو فاسدة للمجتمع من خلال فحص أمتعة الركاب.**
- **عدد الرسائل التي أنتهكت فيها حقوق الملكية الفكرية.**

النافذة الواحدة

إن تزايد حجم التبادل التجاري بين الدول والتطور التكنولوجي الكبير الذي يغطي كافة جوانب الحياة في الوقت الحاضر بما في ذلك جميع المجالات التي لها صلة بالتجارة الدولية والمنافسة الشديدة بين الهيئات الحكومية في تقديم خدماتها والقيام بوظائفها في أفضل صورة وأقل تكلفة وأعلي جودة وأسرع وقت ممكن جعل لزاماً علي كل إدارة جمركية أن تتخذ كافة السبل والوسائل لمواكبة التطور والعمل على تحسين الأداء الجمركي بصفة عامة والخدمة المقدمة للمجتمع التجاري بصفة خاصة،لأن الحجم المتنامي من التبادل التجاري والذي يزيد من مسئولية الجمارك سوف يلقي بأعباء حقيقية علي الإدارة الجمركية.

وقيام الجمارك بتنفيذ آلية النافذة الواحدة هو أحد الوسائل الهامة التي تستطيع الجمارك من خلالها أن توفق أوضاعها مع التزايد المستمر من التبادل التجاري بين دول العالم،والواقع يخبرنا أن هذه الآلية ليست مسئولية منفردة للجمارك،ولكنها نتاج تعاون وتنسيق عدة أجهزة حكومية،فالنافذة الواحدة هي ذلك المكان الذي من خلاله يستطيع المستورد أن يتعامل مع كافة الجهات التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير،النافذة الواحدة

هـي ذلـك المكـان الـذي تتواجـد فيـه الإدارة الجمركيـة والإدارة الصـحية والأجهـزة الرقابيـة كلـها،وليس المقصـود التواجـد المكـاني فقط،بل التنسيق التام والربط بين هذه الجهات،فالتعامل مع البضائع عند الفحص أو المعاينة يجب أن يتم من خلال كافة الجهات معاً في ذات الوقت وليس كما كان في السابق،تقوم كل جهة بالتعامل مع البضائع منفردة ويتم إخراج البضائع وإدخالها أكثر من مرة حسب توجهات كل جهة،النافذة الواحدة هي مكان خدمة العميل بكل وسائل التيسير والتنسيق والتسهيل.

الأساس في تفعيل هذه الآلية هو الجانب التكنولوجي،لأن مفهوم النافذة الواحدة هو الجزء الأساسي والأهم من أي مبادرة إلكترونية تسعي إليها الإدارة الجمركية حيث يتيح للمتعاملين والمجتمع التجاري التعامل من خلال نافذة واحدة مع كافة الجهات التي لها صلة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير دون النظر إلي تبعية هذه الجهة أو نوع العمل الذي تقوم به،بل إن التواجد المكاني لكل الجهات هو عنوان جيد لمبدأ التوجه بالعميل في أداء الخدمات الحكومية.

بعض الإدارات الجمركية تقوم بتطبيق هذا المفهوم " النافذة الواحدة " فقط من الناحية المكانية،حيث تتواجد كافة الجهات، ويختلف قدر التنسيق بين هذه الجهات من إدارة لأخري،والبعض

الآخر يقوم بتنفيذ المفهوم من الناحية المكانية والإجرائية،حيث تتم الإجراءات معاً من خلال تنسيق تام وكامل بين الجهات يسمح بتفويض إختصاصات تلك الجهات لجهة واحدة تقوم بكل العمل، وبعض الإدارات تقوم بتطبيقه من الجانب التكنولوجي الذي يتم من خلاله الربط الآلي بين كافة الجهات،ولكن علي كافة المستويات وعلي إختلاف نوعيات التطبيق،فإن النافذة الواحدة هي آلية ضرورية لتحسين الخدمة المقدمة للمجتمع التجاري.

فوائد تطبيق أسلوب النافذة الواحدة:

١ - تسهيل التجارة الدولية :

حيث أن أهم نتائج تطبيق نظام النافذة الواحدة تكمن في تحقيق أقل زمن للإفراج عن البضائع المستوردة بما يرفع ويزيد القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخفض تكلفة الصفقات ومن ثم زيادة حجم التجارة الدولية،والعمل علي جعل الدوائر الجمركية منافذ وليست مخازن للبضائع بالإفراج عنها فى أقل زمن إفراج ممكن.

٢ - مقاومة الفساد ونشر الشفافية :

إن نظام العمل بنافذة واحدة لكل الجهات يستوجب قيام كل جهة بالإعلان بكل وسائل النشر والإعلان عن القواعد والإجراءات التي

تتطلبها هذه الجهة للإنتهاء من عملها بما يخدم بطريق مباشر في مقاومة الفساد وضمان عدم وقوع العميل فريسة الممارسات الغير أمينة بسبب جهله بهذه القواعد والإجراءات،والجدير بالذكر أن تكون عملية النشر هذه قد سبقها عملية تبسيط شاملة للإجراءات الخاصة بهذه الجهة مع تطبيق أنظمة لقياس أداء العاملين بها لضمان إلتزامهم.

٣ - **العمل في بيئة غير ورقية**:

أحد الملامح الرئيسية للنافذة الواحدة أن يتم استخدام الأنظمة الإلكترونية التالية:

- نظام الربط الإلكتروني بين الجمارك وجميع الجهات.
- نظام EDI والأنظمة الإلكترونية فى نقل البيانات والمعلومات بين المتعاملين وجميع الجهات العاملة في الميناء.
- الميكنة الشاملة لكافة الإجراءات في جميع الجهات الحكومية المختصة داخل النافذة الواحدة وخارجها.

٤- **تطبيق مبدأ التقييم الذاتي:**

التقييم الذاتى هو مبدأ مشاركة المجتمع التجارى فى العمل الجمركي بحيث يقوم المستورد بنفسه ببعض الإجراءات والوظائف التي أعتادت الجمارك القيام بها في السابق مثل تحديد القيمة للإغراض الجمركية وتحديد البند الجمركي في التعريفة وتقديم

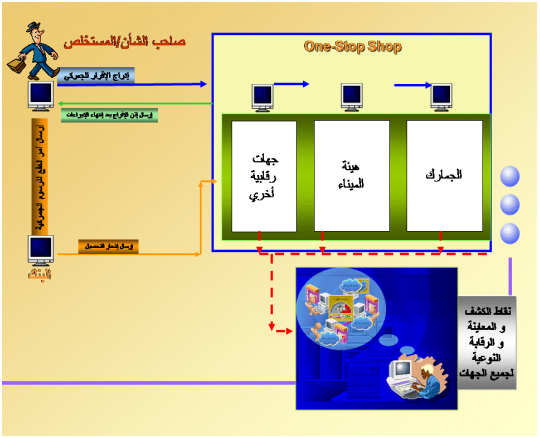

المستندات الاستيرادية طبقـاً لنظـام الإفـراج الجمركى والغرض من الاسـتيراد أو التصـدير ويقتصـر دور الجمـارك على مجرد التأكد من صحة المستندات المقدمة وما دون بها من بيانات.

٥- المنافسة بين الجهات الحكومية علي إرضاء العميل:

إن تطوير العمل في جهة حكومية دون أخري لن ينتج عنه تطوير جوهري لدي المتعاملين،ولابد من تطوير العمل في كافة الجهات معاً،وتكون عملية تطوير العمل في أحد هذه الجهات بمثابة قوة جذب تدفع جميع الجهات الأخري إلي تطوير ذاتها وتحسين أدائها والحصول علي أكبر درجة من رضا العميل.

التقييم الجمركي في ظل الجات

لقد خضع العمل الجمركي للتطور بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة واختلفت الوسائل والطرق التي كانت تستخدمها الجمارك لتنفيذ أهدافها في الماضي عن تلك الوسائل التي تستخدمها الإدارات الجمركية في الوقت الحاضر،وكما سبق القول نجد أن كافة الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء أحدثت تحولاً إستراتيجياً حقيقياً في العمل الذي تقوم به فتحولت غالبية هذه الإدارات بأهدافها الإستراتيجية من عملية الجباية والتحصيل إلي عملية التبسيط والتيسير،فأصبحت الإدارات الجمركية تسعي لتحقيق هدف إستراتيجي أساسي لها هو تسهيل التجارة الدولية بكل ما يتطلب تحقيق هذا الهدف من استخدام فعال للتكنولوجيا وتطبيق أنظمة لم تكن مستخدمة في الماضي البعيد أو القريب في العمل الجمركي مثل إدارة المخاطر والمراجعة المحاسبية اللاحقة وتطبيق آليات حقيقية لحماية حقوق الملكية الفكرية،لذلك كان إلتفاف الدول كلها كبيرها وصغيرها،غنيها وفقيرها حول إتفاقية الجات،وإنضمام ما يزيد عن مائة وثلاثة وخمسون دولة حتى اليوم لمنظمة التجارة العالمية كأعضاء عاملين بمثابة إعلان

وإجماع دولي بأهمية التجارة الدولية في الألفية الثالثة والدور الكبير الذي يمكن للجمارك أن تلعبه في تسهيل هذه التجارة الدولية.

لقد بدأت دول وبلدان عديدة تطبيق الإتفاقيات التي أنبثقت عن منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من عشر سنوات،وبدأت العديد من الإدارات الجمركية تطبيق الآليات الحديثة والطرق المستحدثة في العمل الجمركي،ولكن مع ذلك تبقي عملية ووظيفة التقييم الجمركي هي أهم الوظائف الجمركية والتي تحتاج إلي عمل دءوب وجهد مستمر لرفع كفاءة العاملين في الجمارك لأن هذه الوظيفة لها علاقة مباشرة بما تحققه الجمارك من إيرادات،ولما تسعي إليه الجمارك من عدالة في التطبيق،ولما يجب علي الجمارك القيام به من توحيد في المعاملة التي تقدمها لعملائها علي حد سواء.

لقد صدر عن منظمة الجمارك العالمية إتفاق محدد يتعلق بكيفية تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية،حيث يسعي هذا الإتفاق إلي الإعتماد علي تعريف واقعي للقيمة للأغراض الجمركية،خلافاً لما كان معمولاً به في تعريف بروكسل للقيمة، ويجب أن تبنى القيمة الجمركية علي أساس السعر الذي تباع به البضائع في عملية بيع فعلية بين بائع ومشتري كل منهما مستقل عن الآخر، ودون أن يكون هناك أي نوع من القيود يفرضها البائع علي المشتري،ويمكن أن تتم بعض التسويات علي هذا السعر ليكون واقعياً

وفقاً لما تحدده المادة الثامنة من هذه الإتفاقية،هذا السعر، بهذا التعريف،تحدده الإتفاقية تحت أسم " قيمة الصفقة " وهو ما يمثل أساس الطريقة الأولي من طرق تحديد القيمة للأغراض الجمركية وفقاً لهذه الإتفاقية،علي أنه يجب توافر الشروط الخاصة بهذه الطريقة،لأن عدم توافر أي منها معناه الإنتقال إلي طرق التقييم البديلة وفقاً للتدرج والترتيب الرقمي الواردة به هذه الطرق في الإتفاقية.

فالإدارة الجمركية تحتاج وهي بسبيلها لتحصيل الضريبة الجمركية إلي ركنين أساسيين:

- فئة التعريفة الجمركية.
- وقيمة البضائع المستوردة التي ستطبق عليها فئة التعريفة الجمركية.

أي أن هذين الركنين هما الأساس الذي عليه يتم تحصيل الضريبة الجمركية،لذلك فإن السعر هو أحد العناصر الأساسية في القيمة بل هو أهم هذه العناصر على الإطلاق،والقيمة الجمركية لا تعتبر فقط الوعاء اللازم لجباية الضريبة الجمركية وحدها بل هي الأساس في حساب ضريبة المبيعات وكل الضرائب والرسوم الأخرى التي يتم تحصيلها علي الواردات مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ورسم الخدمات وغيرها.. علاوة على كونها الأساس الذي

يسترشد به في تحديد عناصر التكلفة الواقعية المتخذة كأساس لتحديد الأرباح والخسائر في مجال تجارة السلع المستوردة.

إن الطرق والأنظمة التي أتبعتها الإدارات الجمركية لتحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة تنوعت وتعددت علي مر السنين،ففي بدايات القرن العشرين أتبعت كل دولة ما يناسبها من طرق وأنظمة تقييم تميزت بعدم الإستقرار والتغير السريع والإختلاف الكبير فيما بينها،وبعد إنشاء عصبة الأمم بدأ تطبيق مبادئ تجارية تميل إلي نوع من التوحيد البسيط جداً،ولكن التنوع في الأنظمة كان كبيراً،إلي أن تم توقيع إتفاقية الجات عام ١٩٤٧ بعد مفاوضات تجارية عالمية حيث خرجت إلي النور الإتفاقية متضمنة المادة السابعة التي تختص بالتقييم الجمركي وبدأ تطبيق هذه الأحكام من خلال الإتحادات الجمركية في أوروبا والتي كانت تهدف إلي توحيد طرق التقييم للبضائع محل التبادل التجاري الدولي،ثم خرج إلي النور تعريف بروكسل للقيمة الجمركية لتلتف حوله الإدارات الجمركية ويبدأ التطبيق منذ عام ١٩٥٠،وأستمر العمل به حتى عام ١٩٨١ حين أنتهت المفاوضات التجارية الخاصة بالتقييم إلي صياغة إتفاقية تنفيذ المادة السابعة،وبدأت دول عديدة تطبيقها فعليا منذ هذا التاريخ،ولكن في عام ١٩٩٤ وبإعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبح تطبيق هذه الإتفاقية أحد شروط الإنضمام إلي المنظمة

الدولية،لقد كانت الانتقادات التي وجهت إلي تعريف بروكسل للقيمة أحد أهم أسباب عقد جولات المفاوضات التجارية التي عرفت باسم "دورة طوكيو".

ولذلك كان من الضروري توحيد تعريف القيمة على مستوى دول العالم لأنه في غياب هذا التوحيد،وقيام كل دولة بإستخدام تعريف خاص مختلف،يكون الأثر الناتج عن هذا الإختلاف غاية في السلبية على حركة التجارة الدولية والتبادل الدولي للبضائع والخدمات.

وبناءاً علي كل هذا ومن أجل تطبيق أحكام موحدة للقيمة تسرى على كافة دول العالم،ومن أجل أن يكون مفهوم القيمة وأيضا العناصر التى يشتمل عليها هذا المفهوم "واحداً " لدى جميع الأطراف المتعاملة في مجال التجارة الدولية،وضعت إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات والتي تهدف إلى توحيد تعريف القيمة عن طريق جعل الأساس الأوحد للقيمة هو القيمة الفعلية الواقعية دون الإلتجاء إلى التقديرات الجزافية أو الوهمية أو الحكمية وأيضا جعل طرق وأساليب تحديد هذه القيمة ثابتة ومذاعة على كل دول العالم المنضمة للإتفاقية،وأن يكون تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد القيمة عادلاً وموحداً وحيادياً وقابلاً للتحكم ،وألا تستخدم القيمة الجمركية في مواجهة السياسات التسويقية للسلع مثل سياسة الإغراق،وعلاوة على كل ما تقدم ألا يتم تحديد القيمة على أساس أسعار المنتجات

من المنشأ المحلي لبلد الاستيراد أو أسعارها في السوق المحلى لبلد التصدير أو أسعارها في بلد تصدير ثالث.

وتقوم هذه الإتفاقية علي مبادئ أساسية في صدد عملية تحديد القيمة للأغراض الجمركية هي:

١) يجب أن تؤسس القيمة الخاضعة للضريبة على مبادئ عادلة وبسيطة وأن تعكس الواقع التجاري الفعلي مع عدم الإعتماد على التقييم الجزافي أو الحكمى.

فالإتفاقية تهدف إلي تحقيق العدالة بين جموع التجار والمتعاملين في مجال التجارة الدولية،مع ضرورة أن تكون الإجراءات التي تتم علي الصفقات بسيطة وميسرة وتؤدي إلي التسهيل والتيسير لا التعقيد والبطء،وأن تسود بيئة التجارة العالمية قواعد وإجراءات عادلة تماماً لا تقوم علي أي أساس تحكمي يهدر فرص الإبداع والتنافس الشريف البعيد عن ممارسات السلطة والتحكم والفساد.

٢) يجب أن يكون مفهوم القيمة الخاضع للضريبة سهلاً ويمكن لكلاً من المستوردين وإدارة الجمارك المعنية بالتقييم فهمه حتى يسهل التطبيق الفعلي وأن يكون هذا المفهوم يتصف بالشيوع والإستقرار.

وهذا المبدأ من الأسس الهامة للتجارة الدولية في الألفية الثالثة حيث تسعي شعوب العالم كله إلي زيادة معدلات التبادل التجاري، ومن ثم يكون من الضروري أن تسود مبادئ التبسيط والتيسير كافة

إجراءات التجارة لكي يمكن لكل من يعمل في التجارة تفهمها ببساطة وتنفيذها في يسر،فضلاً عن أهمية بناء جدار من الثقة بين المجتمع التجاري وبين الأجهزة الحكومية التي تتولي رقابة أعضاء هذا المجتمع التجاري عند تنفيذهم لصفقاتهم التجارية لضمان الإلتزام التام بالقواعد والقوانين المعمول بها.

٣) يجب أن يكون هناك ثبات في التقييم وأن تكون إدارة التقييم متجددة ومعتدلة.

وذلك لأن ثبات واستقرار عملية التقييم هي الأساس في استقرار البيئة التجارية وعدم تعرض التجار لهزات وأزمات تحدث لأسباب يمكن تفاديها وتجنبها من خلال تطبيق قواعد شفافة وبسيطة وثابتة لعملية تقييم البضائع المستوردة.

٤) يجب ألا يحول نظام التقييم دون سرعة التخليص على البضائع والإفراج عنها.

إن هذا المبدأ بمثابة نداء إلي كافة الإدارات الجمركية للقيام بإجراءات التقييم الجمركي وفقاً لإتفاقية تنفيذ المادة السابعة دون إعتبار هذه الإتفاقية وما تتطلبه من التحقق من القيمة الفعلية أو الثمن المدفوع فعلاً أو القابل للدفع كذريعة لإستغراق وقت أطول في عملية التقييم،لأن المبدأ الأساسي الذي تسعي منظمة التجارة

العالمية إلي تحقيقه هو تسهيل التجارة الدولية بكل الطرق والوسائل الممكنة.

٥) يجب أن يمكن نظام التقييم الجمركي المستوردين من إستنتاج القيمة للأغراض الجمركية مقدماً وبدرجة مناسبة وذلك من خلال دليل التقييم الذي يقدم للمتعاملين مع الجمارك وبصفة خاصة المستوردين شرح كيفية الطريقة التي تتبعها الإدارات الجمركية في تقييم البضائع.

إن توافر المعرفة لدي أعضاء المجتمع التجاري يمكنهم من القيام بسهولة بتحديد القيمة التي سوف تؤخذ كأساس لعملية التقييم الجمركي وكذلك تحديد الرسوم الجمركية وبالتالي يمكنهم القيام بعمل دراسات الجدوي المناسبة لأعمالهم التجارية وتقدير تكلفة استيراد البضائع ونسبة ربحية كل صنف منها وبالتالي تقوم دعائم تجارتهم علي أركان فنية قوية تضمن تحقيقهم للأرباح وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني ككل.

٦) يجب أن يحمى نظام التقييم المستورد الأمين في مواجهة المنافسة الغير عادلة الناشئة من سوء التقييم أو التدليس في المستندات أو غيره.

لقد كان هذا من أكثر الإنتقادات التي وجهت إلي نظام بروكسل للتقييم الجمركي الذي كان يمثل حماية قانونية للمستورد المتكاسل ويعاقب المستورد المجتهد الذي يسعي للحصول علي أفضل الأسعار، ويعتبر الأخذ بالقيمة الفعلية تشجيعاً حقيقياً للمستورد المجتهد وتحفيزاً

له علي الاستمرار في عقد أفضل المفاوضات التجارية والحصول علي الصفقات بأقل الأسعار.

٧) الدقة والسرعة في البحث عن الحقائق في حالة إقرار إدارة الجمارك التي تقوم بالتقييم أن القيمة المقر عنها غير صحيحة لأي سبب من الأسباب.

إن استخدام نموذج إقرار القيمة هو أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الإدارات الجمركية في تفعيل وبناء نظام مشاركة بين الجمارك والمجتمع التجاري،فإقرار القيمة هو النموذج الذي يقدم من خلاله المستورد للجمارك كافة المعلومات التي تمكنها من القيام بتحديد القيمة للأغراض الجمركية في سهولة ويسر وبأسرع ما يمكن، وينتج عن هذه المشاركة إلتزام الجمارك بالدقة التامة في البيانات والمعلومات التي قد تستخدمها في تعديل القيمة التي يقر عنها المستورد،بل علي هذه الإدارة أن تلتزم بتقديم تفسيرات كتابية إذا ما طلب المستورد ذلك لتبرير أي تعديل تقوم به علي القيمة المقر عنها.

٨) يجب أن تؤسس القيمة والى أقصى درجة ممكنة ،على المستندات التجارية وأن تخفض الإجراءات الشكلية إلى أدنى حد ممكن.

ويعتبر هذا أحد الوسائل التي تسعي منظمة التجارة العالمية لاستخدامها،حيث أن العديد من الحكومات تستوجب تقديم استمارات ونماذج ومستندات شكلية لا تفيد عملية التجارة،وبالتالي

تناشد المنظمة كافة الدول إلي الإكتفاء بالمستندات التجارية مثل الفواتير،قوائم العبوة،وغيرها من المستندات المتعارف عليها في التجارة الدولية كمصادر للمعلومات التي تحتاج إليها الإدارات الجمركية عند قيامها بتحديد القيمة للأغراض الجمركية.

٩) يجب أن تكون إجراءات التحكيم والتقاضى بين مصلحة الجمارك والمستوردين سريعة وبسيطة وعادلة وغير متحيزة

وهذا أحد المبادئ الهامة في البيئة التجارية الحديثة التي نسعى لترسيخها لدي كافة دول العالم،فإذا ما كان النظام الإداري والإجرائي سواء في الجمارك أو أي من الجهات الأخرى التي تتعامل مع التجارة الدولية يسعي إلي التبسيط والتيسير،فأولي وأجدر بهذه الأنظمة أن يكون نظام التقاضي وفض منازعات أعضاء المجتمع التجاري مع تلك الجهات الحكومية أكثر سرعة وسهولة، لكي لا تكون التعقيدات في إجراءات التحكيم وفض المنازعات والتقاضي سبباً في تنازل الكثيرون من التجار عن حقوقهم لتجنب البطء في الإجراءات والفصل في المنازعات،عملاً بالمقولة السائدة " العدل البطئ أسوأ من الظلم في التطبيق ".

تم بحمد الله

الخاتمة

نحمد الله سبحانه وتعالي أن وفقنا لإخراج هذا الكتاب الذي نري أنه يمكن أن يكون له عظيم النفع والفائدة ليس علي مستوي القارئ في مصر فقط،بل لكل من يهتم بتطوير إدارته الجمركية أو غير الجمركية في أي مكان في العالم،ونضعه كدليل عمل وإطار للأنشطة،وبرنامج تنفيذي لعملية تطوير حقيقية واقعية للإدارات والوحدات التي تقدم خدمات لجمهور المتعاملين.

والله سبحانه وتعالي نسأل،أن يتقبل هذا العمل،إنه نعم المولي ونعم المجيب

المؤلف

محمود محمد أحمد أبو العلا

من مواليد ١٩٥٤ بالإسكندرية

يشغل وظيفة رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بالجمارك بدرجة وكيل أول وزارة .

حاصل علي:

- **دبلوم في الإدارة التنفيذية العليا من جامعة هارفارد بأمريكا**
- **دبلوما في إدارة الأعمال من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.**
- **شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٧**

يعمل في الجمارك المصرية منذ ١٩٨٠ ومارس جميع الوظائف الجمركية،حيث عمل كمفتش جمركي ثم مثمن ثم رئيس قسم تثمين،ثم بعد ذلك تولي مسئولية تنفيذ مشروع الكشف بالأشعة في الجمارك المصرية بدءاً من عام ١٩٩٨،وعلي أثرها تم إختياره ضمن فريق العمل الأول الذي تم إختياره لتطوير الجمارك المصرية في أكتوبر عام ٢٠٠٢ قبل أن يتم تعيينه نائباً لرئيس مصلحة الجمارك للتطوير والإصلاح الجمركي وأشرف علي تنفيذ كافة أنشطة تطوير

الجمارك منذ نهاية ٢٠٠٤ وحتى نهاية ٢٠٠٧ حيث حققت الجمارك المصرية نجاحات منقطعة النظير في التطوير والتحديث،كانت وراء توليه منصب رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بالجمارك.

الكتابات:

- صدر عام ١٩٩٩ كتاب بعنوان " دليل التقييم الجمركي " بالمشاركة مع الأستاذ / كمال شوشان.
- صدر له كتاب " النصوص الكاملة لاتفاقيات الجات " عام ٢٠٠٠ والذي تناول جميع الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية.
- صدر له كتاب " التقييم الجمركي في ظل الجات " عام ٢٠٠٩ والذي تناول موضوع التقييم الجمركي بمنظور الألفية الثالثة.
- له عدد كبير من المقالات التي تم نشرها في مجلة الجمارك حول العديد من الموضوعات الاقتصادية والمالية والجمركية وغيرها.

محاضر معتمد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وكلية التجارة جامعة الإسكندرية والمعهد القومي للتدريب الجمركي وشركة

إليجيتي لوجيستيك العالمية وشركة جلوبال الإنجليزية معهد بيتمان الإنجليزي في موضوعات:

- تسهيل التجارة الدولية.
- التقييم الجمركي.
- استخدام الكشف بالأشعة في العمل الجمركي.
- المراجعة المحاسبية اللاحقة.

المراجع

المراجع العربية:

- تطوير الأداء الجمركى واتفاقيات التجارة العالمية: أمثلة عربية مختارة الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٦، المؤلف: مجموعة من الخبراء
- إطار عمل منظمة الجمارك العالمية – الملحق الثاني – الشراكة بين الإدارات الجمركية وقطاعات الأعمال
- التجارة الدولية.. الأستاذ / محمد سيد عابد ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- السياسات الدولية في المالية العامة.. الأستاذ / يونس أحمد البطريق ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

- **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية.. الأستاذ / غازي عبد الرزاق النقاش، دار وائل للنشر، ١٩٩٦.**
- **الأسواق النقدية والمالية ، (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال).. الأستاذ مروان عطوان،، مركز الإسكندرية للكتاب، 1993.**
- **صندوق النقد الدولي، وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي..الأستاذة / سميرة إبراهيم أيوب ، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.**
- **دراسة البنك الدولي حول الشفافية وتسهيل التجارة**
- **فض المنازعات مع المجتمع التجاري.. بحث مقدم من الأستاذ / محمد علي إسماعيل مدير الشئون القانونية بالجمارك المصرية.**

المراجع الأجنبية:

- WTO , TN/TF/W/43/Rev.15.. 9 July 2008
- Text of the Proposed trade facilitation agreement.. WTO 2008
- Customs modernization hand book Luc De Wulf Jose B. Sokol
- *Customs modernization initiatives.. world bank guide*

- In search of excellence.. lessons from America 's best running companies..Thomas J. Peters – Robert H waterman
- Trade Facilitation Beyond the Multilateral Trade Negotiations: Regional…by United Nations
- Trade Facilitation A Handbook for Trade Negotiators Vinod Rege , Isabella Kataric
- The Economics of Trade Facilitation by Nirmal Sengupta

الفهرس

	الصفحة
مقدمة	٣
الباب الأول	
خلفية تاريخية لعملية تيسير التجارة الدولية	٢٢
الفصل الأول	
مقدمة تاريخية – الانهيار الأول: الكساد العظيم	٢٤
الانهيار الثاني:الحرب العالمية الثانية–نتائج الحرب العالمية الثانية	٢٨
الانهيار الثالث: الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات..	٤٠
الانهيار الأخير: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨	٤٧
إنعكاسات الأزمة علي الدول العربية	٥٤
الفصل الثاني	
المنظمات الدولية التي لها علاقة بتيسير التجارة الدولية :	٥٨
البنك الدولي	٥٩
صندوق النقد الدولي	٦٢
منظمة الجمارك العالمية	٦٧
منظمة التجارة العالمية	٧٥
الفصل الثالث	
تيسير التجارة الدولية–المفاوضات والمسارات والآليات	١١٦
تعريف مصطلح تيسير التجارة الدولية	١١٧
مفاوضات تيسير التجارة الدولية	١١٩
محاور العمل في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية	١٢٢

المادة الخامسة	١٢٣
المادة الثامنة	١٢٦
المادة العاشرة	١٢٧
الأثر المتوقع لعملية تيسير التجارة علي الأسواق العالمية	١٣٨
الباب الثاني	
المحاور الرئيسية الخمسة لتطوير العمل الجمركي في ظل تيسير التجارة..	
ورقة عمل شاملة لتطوير الإدارة الجمركية	١٤٨
المحور الأول:الإطار التشريعي الذي يحكم العمل والأداء الجمركي	١٥٢
المحور الثاني:الموارد البشرية التي تدير العمل في الإدارة الجمركية	١٦٣
آليات تنفيذ العملية التدريبية	١٨٣
المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات	١٨٤
١ – الإنترنت	١٨٥
٢ – الربط الشبكي	١٨٨
٣– الميكنة الشاملة لجميع العمليات الجمركية	١٨٩
٤ – قواعد البيانات	١٩٠
المحور الرابع: التنسيق مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالواردات والصادرات	١٩١
المحور الخامس: الشراكة مع المجتمع التجاري.	

الباب الثالث	٢٣٧
آليات جمركية حديثة لتيسير التجارة الدولية.. نماذج من أرض الواقع	٢٤٦
إدارة المخاطر	٢٥١
المراجعة المحاسبية اللاحقة	٢٥٩
الإفراج المسبق	٢٦٣
الإستعلام المسبق	٢٦٨
الخدمة المميزة لكبار المستوردين	٢٦٩
الكشف بالأشعة علي البضائع	٢٧١
الخدمات الجمركية علي الإنترنت	٢٠٥
إجراءات فض المنازعات مع المجتمع التجاري	٢٠٨
المحور الأول: استخدام النظام الآلي والتوقيع الإلكتروني والميكروفيلم	٢٦٩
المحور الثاني: توحيد الإجراءات الجمركية في جميع المواني "تفعيل	
إتفاقية تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (كيوتو)"	٢٧٦
المحور الثالث: التصالح في قضايا التهريب والمخالفات	٢٧٨
المحور الرابع: إسقاط الديون	٢٧٩
المحور الخامس: مركز التحكيم الجمركي	٢٨٠
ميثاق شرف العاملين بالجمارك	
النزاهة والسلوك الشريف في العمل الجمركي	٢٨٢
السداد الآجل للرسوم الجمركية	٢٩٣
قياس الأداء الجمركي	٢٩٩
النافذة الواحدة	٣١١
التقييم الجمركي في ظل الجات	٣١٦